



جامعة حلب

كلية الاقتصاد

قسم الإحصاء ونظم المعلومات

العوامل المؤثرة في كفاءة المصارف التجارية (دراسة ميدانية على المصرف التجاري السوري)

رسالة أُعدت لنيل درجة الماجستير في الإحصاء

إعداد الطالب

ياسر شعبان الحسين



جامعة حلب
كلية الاقتصاد
قسم الإحصاء ونظم المعلومات

العوامل المؤثرة في كفاءة المصارف التجارية (دراسة ميدانية على المصرف التجاري السوري)

رسالة أُعدت لنيل درجة الماجستير في الإحصاء

إعداد الطالب
ياسر شعبان الحسين



جامعة حلب

كلية الاقتصاد

قسم الإحصاء ونظم المعلومات

العوامل المؤثرة في كفاءة المصارف التجارية (دراسة ميدانية على المصرف التجاري السوري)

رسالة أعدت لنيل درجة الماجستير في الإحصاء

إعداد الطالب

ياسر شعبان الحسين

بإشراف

الدكتور: حسن فوزي قلندر

أستاذ مساعد في قسم الإحصاء ونظم المعلومات

كلية الاقتصاد - جامعة حلب

الدكتور: حسن أحمد حزوري

أستاذ مساعد في قسم العلوم المالية والمصرفية

كلية الاقتصاد - جامعة حلب

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات نيل درجة الماجستير في الإحصاء

2011

شهادة

نشهد بأن العمل المقدم في هذه الرسالة هو نتيجة بحث علمي قام به المرشح ياسر شعبان الحسين بإشراف كل من الدكتور حسن قلندر الأستاذ المساعد في قسم الإحصاء ونظم المعلومات من كلية الاقتصاد في جامعة حلب والدكتور حسن حزوري الأستاذ المساعد في قسم العلوم المالية والمصرفية من كلية الاقتصاد في جامعة حلب، وأن أية مراجع أخرى ذكرت في هذا العمل موثقة في نص هذه الرسالة.

المشرف الرئيسي

د. حسن قلندر

المشرف المشارك

د. حسن حزوري

المرشح

ياسر شعبان الحسين

ﺗﺼﺮﯨﺢ

أﺻﺮﺡ ﺑأن ﻫﺬﺍ ﺑﺤﺚ (ﺍﻟﻌﻮﺍﻤﻞ ﺍﻟﻤﻮﺋﺘﺮﺓ ﻓﻲ ﻛﻔﺌﺌﺔ ﺍﻟﻤﺼﺎﺭﻑ ﺍﻟﺘﺠﺎﺭﻳﺔ - ﺩﺭﺍﺳﺔ ﻣﻴﺪﺍﻧﻴﺔ ﻋﻠﻰ ﺍﻟﻤﺼﺮﻑ ﺍﻟﺘﺠﺎﺭﻱ ﺍﻟﺴﻮﺭﻱ) ﻟﻢ ﻳﺴﺒﻖ أن ﻗﺒﻞ ﻟﻠﺤﺼﻮﻝ ﻋﻠﻰ ﺃﻳﺔ ﺷﻬﺎﺩﺓ ﻭ ﻻ ﻫﻮ ﻣﻘﺪﻡ ﺣﺎﻟﻴﺎً ﻟﻠﺤﺼﻮﻝ ﻋﻠﻰ ﺷﻬﺎﺩﺓ ﺃﺧﺮﻯ.

ﺍﻟﻤﺮﺷﺢ

ﻳﺎﺳﺮ ﺷﻌﺒﺎﻥ ﺍﻟﺤﺴﻴﻦ

لجنة المناقشة والحكم

رئيساً

الدكتور: عبد الرحمن العبيد

مشرفاً

الدكتور: حسن حزوري

عضواً

الدكتور: طه المرشد

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ 28 / 7 / 2011 وأجيزت.

لجنة الحكم والمناقشة

رئيس اللجنة	عضو	عضو
أ.د. عبد الرحمن العبيد	د. حسن حزوري	د. طه المرشد

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

﴿قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون إنما يتذكر أولوا الألباب﴾

صدق الله العظيم

سورة الزمر آية ﴿9﴾

إهداء

- ❖ إلى الروح الطاهرة التي لا تنسى جدتي مرحمها الله
- ❖ إلى نهر العطاء الذي لا ينضب أبي حفظه الله
- ❖ إلى من كانت الجنة تحت قدميها السيدة الفاضلة أمي الحنونة
- ❖ إلى نهر العلم الذي أنهل منه أساتذتي الأفاضل
- ❖ إلى الشموع التي تير بيتنا، إلى الأعلى في حياتي إخوتي وأخواتي
- ❖ رفيقة الدرب وحببية القلب مرمر الوفاء خطيبي
- ❖ إلى من قاسمني هموم الغربة ملاذي الآمن أصدقائي

شكر

لأيسعني وأنا أكتب هذه الكلمات إلا أن أتوجه بخالص الشكر والامتنان لأستاذي المشرفين السيد الدكتور حسن قلندر والسيد الدكتور حسن جزوري على كل المساعدة والتوجيه الذي قدماه لإنجاز هذا العمل. وأتوجه بالشكر الجزيل لعمادة كلية الاقتصاد و أساتذتي في قسم الإحصاء ونظم المعلومات على المساعدة وتقديم الآراء التي كانت مرشداً لي خلال فترة إعداد البحث وأخص بالشكر الأستاذة الدكتورة أميرة عبيدو والأستاذة الدكتورة عبد الرحمن الأحمد العبيدو والدكتور إبراهيم نائب والدكتور حسين الحسن والدكتور عبد الله حمادة الذين كانوا عوناً لي من خلال تقديم آرائهم أثناء تصميم الاستبانة. كما أتوجه بجزيل الشكر إلى الدكتور أيمن شيحا الذي كان يوجهني ويشجعني ويشد من عزيمتي في كل مراحل إعداد البحث والصديق محمد الشبلي الذي زودني بالمراجع العلمية من خارج القطر كما أشكر كل من ساعد وقدم التسهيلات في المصرف التجاري السوري الذي أجريت فيه الدراسة الميدانية.

الباحث

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
11-11	الإطار العام للبحث
11	مقدمة
11	أهمية البحث
11	مشكلة البحث
11	أهداف البحث
11	فرضيات البحث
11	الدراسات السابقة
11	مجتمع البحث وعينته
11	منهجية البحث
11	حدود البحث
11	معوقات البحث
11	مصطلحات البحث
11	متغيرات البحث
1-49	الفصل الأول: الأسس والمفاهيم النظرية للمصارف
2	مقدمة
3-18	المبحث الأول: ماهية المصارف وأنواعها
3	تمهيد
3	مفهوم المصارف
5	أهمية المصارف
6	أنواع المصارف
19-34	المبحث الثاني: المصرف التجاري السوري
19	تمهيد
19	نشأة المصرف التجاري السوري
21	التنظيم الداخلي للمصرف التجاري السوري
23	تطور نشاط المصرف التجاري السوري
35-49	المبحث الثالث: المتغيرات المؤثرة في كفاءة عمل المصرف التجاري
35	تمهيد
35	كفاءة عمل المصرف التجاري
37	دراسة المتغيرات المؤثرة في كفاءة عمل المصرف التجاري
49	الخاتمة

50-74	الفصل الثاني: الأسس النظرية لأسلوب التحليل العملي
51	مقدمة
52 -66	المبحث الأول: ماهية وأنواع التحليل العملي
52	تمهيد
53	مفهوم التحليل العملي
57	أنواع التحليل العملي
59	المفاهيم والمصطلحات العلمية المتعلقة بالتحليل العملي
67 -78	المبحث الثاني: آلية ومجالات استخدام التحليل العملي وأهدافه وطرائقه
67	الآلية والمنهج العلمي للتحليل العملي
67	مجالات استخدام التحليل العملي
69	أهداف التحليل العملي
71	إفتراضات وشروط تطبيق التحليل العملي
73	معايير تحديد العوامل
75	طرائق التحليل العملي
79 -111	الفصل الثالث: الدراسة الميدانية واختبار الفرضيات
80	منهجية البحث
80	مجتمع البحث
80	عينة البحث
81	أداة البحث
81	بناء أداة البحث
83	صدق أداة البحث
85	التحليل الإحصائي
85	الإحصاء الوصفي لعينة البحث
89	نتائج التحليل العملي
101	دراسة معنوية نماذج الانحدار
104	اختبار الفرضيات
113 -115	الخاتمة
114	النتائج والتوصيات
116 -121	المراجع
122 -142	الملاحق

فهرس الجداول

رقم الصفحة	اسم الجدول	رقم الجدول
24	توزع كوى الصرافة ومكاتب الخدمة حسب المحافظات	1
26	التطورات المالية من عام 2004 لغاية عام 2008م	2
60	تمثيل مصفوفة معاملات الارتباط بشكل مبسط	3
72	قيم معاملات اختبار (KMO) ومعاملات توافق العينة	4
83	معامل Alpha Cronbach لأقسام (محاور) البحث	5
84	معنوية التشبع وفقاً لحجم العينة	6
85	توزيع مفردات العينة وفق الفئة العمرية	7
86	توزيع أفراد العينة وفق المؤهل العلمي	8
86	توزيع أفراد عينة البحث وفق نوع الإجازة	9
87	توزيع أفراد عينة البحث وفق الخبرة	10
88	توزيع أفراد العينة وفق المستوى الوظيفي	11
90	العبارات (المتغيرات) الممثلة للمحور الإداري	12
91	نتائج التحليل العاملي الخاصة بالمحور الإداري	13
93	نتائج اختبار KMO and Bartlett للمحور الإداري	14
94	العبارات (المتغيرات) الممثلة للمحور الاقتصادي والسياسي	15
95	نتائج التحليل العاملي الخاصة بالمحور الاقتصادي والسياسي	16
97	نتائج اختبار KMO and Bartlett للمحور الإقتصادي والسياسي	17
98	العبارات (المتغيرات) الممثلة للمحور القانوني والاجتماعي	18
98	نتائج التحليل العاملي الخاصة بالمحور القانوني والاجتماعي	19
100	نتائج اختبار KMO and Bartlett للمحور القانوني والاجتماعي	20
101	المعنوية الكلية نماذج الانحدار الثلاثة	21
103	معنوية اعتدالية التوزيع الاحتمالي للأخطاء	22
104	نتائج تحليل التباين الأحادي للعينة حسب فئة العمرية	23
105	نتائج تحليل التباين الأحادي للعينة حسب المؤهل العلمي	24
105	نتائج تحليل التباين الأحادي للعينة حسب الإجازة الجامعية	25
106	نتائج تحليل التباين الأحادي للعينة حسب القدم الوظيفي	26
107	معالم نموذج الانحدار المتعلقة بالفرضية الثانية	27
108	معالم نموذج الانحدار المتعلقة بالفرضية الثالثة	28
110	معالم نموذج الانحدار المتعلقة بالفرضية الرابعة	29

فهرس الأشكال

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الشكل
22	الهيكل التنظيمي للإدارة العامة للمصرف التجاري السوري	1
22	خارطة ذهنية لمديرية الدفع الالكتروني	2
23	الهيكل التنظيمي لأحد فروع المصرف التجاري السوري	3
25	تطور عدد العمال والموظفين على صعيد الاستخدام	4
27	تطور رصيد الأموال الجاهزة	5
28	تطور رصيد حساب الودائع تحت الطلب و الحسابات الجارية الدائنة	6
28	تطور رصيد حساب الودائع الآجلة وودائع التوفير	7
29	تطور رصيد حساب القروض والسلف	8
30	تطور رصيد حساب الأرصدة الدائنة الأخرى	9
30	تطور رصيد حساب المؤن	10
31	تطور رصيد حساب رأس المال المدفوع والاحتياطيات	11
32	تطور رصيد حساب الاعتمادات المستندية للاستيراد	12
32	تطور رصيد حساب الاعتمادات المستندية للتصدير	13
33	تطور رصيد حساب الكفالات والقبولات	14
34	تطور رصيد حساب الموجودات	15
39	مجموع الودائع بين عامي 2007 _ 2008.	16
40	تطور إجمالي استثمارات المصرف بين عامي 2007 _ 2008.	17
43	تطور الأموال الخاصة بالمصرف بين عامي 2007 _ 2008.	18
45	مساهمة المصرف في خطط التنمية بين عامي 2007 _ 2008.	19
65	تشبع المتغير بالعوامل قبل إجراء عملية التدوير	20
65	تشبع المتغير بالعوامل بعد إجراء عملية التدوير	21
74	تمثيل الجذور الكامنة على محور الإحداثيات	22
92	تمثيل الجذور الكامنة لمتغيرات المحور الإداري	23
96	تمثيل الجذور الكامنة لمتغيرات المحور الإقتصادي والسياسي	24
99	تمثيل الجذور الكامنة لمتغيرات المحور القانوني والاجتماعي	25
103	التوزيع الاحتمالي للأخطاء	26

المخلص

شهدت السوق المصرفية في الآونة الأخيرة تغيرات كبيرة على المستوى العالمي وخاصة بعد دخول الخدمات الإلكترونية، وعدم اقتصر عمل أي مصرف على الخدمات التقليدية والتخصص في مجال دون آخر، فنشأت المصارف الشاملة التي تقوم بجميع الأعمال المناطة بأي مصرف أياً كان نوعه وتخصصه، كل هذا التطور يعزى إلى الظروف الاقتصادية وعولمة الاقتصاد والمنافسة الحادة.

وقد تأثرت المصارف التجارية بهذه التغيرات الطارئة أكثر من غيرها من المصارف الأخرى، الأمر الذي استدعى من إدارة هذه المصارف تبني سياسات مصرفية جديدة كالإعتماد على التكنولوجيا والتقنية الحديثة والكادر المصرفي المؤهل وتقديم الخدمات الجديدة بأقل التكاليف واسقطاب أكبر عدد ممكن من الزبائن من خلال القيام بإجراء الندوات التعريفية وتسويق الخدمات عبر الإعلانات، وزيادة حجم المصرف وفتح فروع جديدة بما يتناسب مع المناطق الجغرافية، والعمل على تلبية متطلبات الزبائن، كل ذلك بهدف زيادة حجم الودائع والسيولة النقدية وتقوية رأس المال، لزيادة الكفاءة المصرفية والمساهمة في خطط التنمية الاقتصادية ودفع عجلة الاقتصاد الوطني نحو الأمام.

وإنطلاقاً من ذلك ولأجل إعطاء صورة حقيقية عن واقع المصرف التجاري السوري محل البحث ومدى تأثير كفاءة عمله، كان لزاماً على الباحث مناقشة مجموعة كثيرة من المتغيرات ذات الطابع الإداري والاقتصادي والقانوني والاجتماعي، ومدى تأثير هذه المتغيرات في كفاءة العمل المصرفي والمتمثلة في قوة المركز المالي للمصرف ومثانة ذلك المركز، ومدى قدرته على توفير السيولة في الوقت المناسب عن طريق اتباع الأساليب الإحصائية المناسبة، وبصورة محددة معرفة فيما إذا كان هناك دليل واضح على أن تنشيط أو تثبيط عمل كل أو جزء من هذه المتغيرات له تأثير مباشر على كفاءة المصرف التجاري السوري ومركزه المالي أم لا؟

كما يدرس البحث إمكانية تقليل هذه المتغيرات الكثيرة العدد في عدد قليل من العوامل عن طريق اتباع أحد أساليب التحليل الإحصائي متعدد المتغيرات وهو أسلوب التحليل العاملي، ومن ثم تطبيق أسلوب الانحدار المتعدد على النتائج التي تم الحصول عليها من التحليل العاملي، حيث يعمل على تقليص عدد المتغيرات ودمجها في عوامل للوصول في نهاية المطاف إلى معرفة أهم العوامل والمتغيرات، والعمل على تنشيط الإيجابي منها وتثبيط السلبي.

واشتمل البحث على ثلاثة فصول هي:

الفصل الأول الذي جاء تحت عنوان الأسس والمفاهيم النظرية للمصارف وتضمن المباحث التالية:

المبحث الأول ماهية المصارف وأنواعها: فقد تضمن بدوره مفهوم المصارف وأهميتها وأنواعها أما المبحث الثاني المصرف التجاري السوري: فقد تضمن نشأة المصرف التجاري السوري وتنظيمه الداخلي وتطور نشاطه من (2004 - 2008)، أما بالنسبة للمبحث الثالث: فقد تضمن الكفاءة بشكل عام والكفاءة المصرفية بشكل خاص ودراسة المتغيرات المؤثرة في كفاءة عمل المصرف التجاري السوري بشيء من التفصيل.

الفصل الثاني الذي جاء تحت عنوان الأسس النظرية لأسلوب التحليل العاملي وتضمن مبحثين هما: المبحث الأول ماهية وأنواع التحليل العاملي: فقد تضمن بدوره مفهوم المصارف وأنواعه و المصطلحات المتعلقة به ما المبحث الثاني آلية ومجالات استخدام التحليل العاملي وأهدافه وطرائقه: فقد تضمن الآلية والمنهج العلمي للتحليل العاملي ومجالات استخدامه وأهدافه وافترضاوته وشروط تطبيقه والمعايير المستخدمة معه وطرائقه الرياضية.

الفصل الثالث الذي جاء تحت عنوان الدراسة الميدانية واختبار الفرضيات فقد تضمن العناصر التالية: المنهجية المتبعة في البحث ومجتمع وعينة البحث وأداة البحث وأخيراً التحليل الإحصائي الذي اشتمل على التحليل العاملي وتحليل الانحدار، بالإضافة لإختبار الفرضيات والإجابة على تساؤلاتها.

وتوصل البحث لمجموعة من النتائج من أهمها:

- § عدم وجود اختلاف في وجهات النظر حول كفاءة عمل المصرف التجاري السوري والتمثلة بقدرته على توفير السيولة حسب الخصائص الديموغرافية للعينة بسبب وجود عدد كبير من خريجي الكليات التي ليس لها علاقة بالعمل المصرفي، إضافة إلى عدم وجود أي هامش من الحرية لدى مديري الفروع في اتخاذ أي قرار يصب في مصلحة الفروع التي يديرونها.
- § فقدان شريحة كبيرة من جمهور المتعاملين نتيجة تركز الفروع في أماكن قريبة من بعضها بالإضافة إلى وقوع الإدارة في خطر القروض المتعثرة نتيجة عدم دراسة الإدارة المصرفية للوضع المالي للمقترض بشكل سليم.
- § خطر إنخفاض القوة الشرائية للنقود، و ضعف عمليات الاستيراد والتصدير.
- § عدم ملاءمة القوانين والتشريعات التي يفرضها المصرف المركزي وعدم الوضوح في القوانين الناظمة لأهداف السياسة النقدية.

الكلمات مفتاحية:

الكفاءة - الملاءة المالية- الفنيين - العامل - التحليل العاملي - التحليل متعدد المتغيرات - الجذر الكامن.

1- مقدمة:

إن التطورات الاقتصادية المتسارعة في مختلف المجالات وخاصة في مجال التجارة استوجبت نشوء مؤسسات مالية تعمل على تلبية احتياجات ومتطلبات هذه التجارة، ولعل أبرز هذه المؤسسات المالية المصارف والتي كانت ومازالت منذ نشوئها تسهم وبشكل فاعل في تنمية المدخرات الفردية وتعمل على تنشيط حركة النقود داخل الاقتصاد الوطني وفي جميع القطاعات وللمصارف أنواع عديدة منها المصارف التجارية التي ترتبط مفهومها ارتباطاً وثيقاً بمفهوم الائتمان وبمجموعة عديدة من المتغيرات المؤثرة في كفاءة عملها ومن هذه المتغيرات السيولة والربحية والأمان والثقة والمرونة والإصلاح والدقة والسياسة النقدية والحالة الاقتصادية وسعر الفائدة والوضع السياسي...، كل ذلك أعطى للمصارف أهمية كبيرة وأصبحت محوراً أساسياً وهاماً لدى الكثير من المتخصصين في مجال البحث العلمي والدراسات العليا.

ونظراً للوظائف التي تقوم بها والخدمات التي تقدمها من دور هام وأساسي في الحياة الاقتصادية كان لا بد من استخدام الأساليب الإحصائية المناسبة لدراسة وتحليل أهم المتغيرات المؤثرة في كفاءة عمل المصارف التجارية حيث يعتمد بعض هذه الأساليب إلى تجميع هذه المتغيرات في عدد قليل من العوامل بحيث تعمل هذه العوامل على تفسير أكبر نسبة ممكنة من التباين الكلي في المتغيرات الأصلية إذ تنفيذ هذه الأساليب من خلال بعض المؤشرات في التعرف على تأثير أهم هذه المتغيرات على كفاءة المصارف التجارية في تقوية مراكزها المالية سواء بشكل إيجابي أو بشكل سلبي ومن ثم العمل على تنشيط ما هو إيجابي وتلافي ما هو سلبي من بين هذه المتغيرات والعوامل. وذلك بهدف زيادة الربحية وبالتالي تقوية المركز المالي لهذه المصارف التجارية ومن هنا كان اختيارنا للمصرف التجاري السوري كونه من المصارف القديمة ويعمل في السوق على أداء وظائف متعددة وتقديم خدمات متنوعة.

مما سبق نجد أن التركيز في تطبيق الأساليب الإحصائية على المصارف التجارية أمر ضروري جداً لأنها الأداة المثلى التي تقود إلى تحديد مواضع الخلل في هذه المؤسسات ومن ثم تقديم ما يلزم من إرشادات ومقترحات لإدارة هذه المؤسسات (المصارف) من شأنها معالجة مواطن الخلل، كون هذه المؤسسات مرآة تعكس واقع الاقتصاد الوطني لكل دولة ومؤشراً هاماً يدل على مستوى التقدم الاقتصادي.

2- أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في كونه محاولة جادة تسهم في التعرف على أهم المتغيرات والعوامل المؤثرة في كفاءة عمل المصرف التجاري لتقوية مركزه المالي، إذ أنه من الممكن الاستفادة من النتائج التي يتم التوصل إليها في إعطاء صورة حقيقية عن أهم هذه العوامل والمتغيرات ومدى تأثيرها في كفاءة عمل المصرف وقوة مركزه المالي، ومن ثم تقديم بعض المقترحات للقائمين على إدارته لرسم سياسة مصرفية ناجحة وذلك من خلال التركيز على تنشيط العوامل الإيجابية والحد من تأثير العوامل السلبية.

3- مشكلة البحث:

تتجلى مشكلة البحث في صعوبة تحديد أهم المتغيرات والعوامل المؤثرة في كفاءة عمل المصرف التجاري السوري ومدى مساهمة هذه العوامل في تقوية المركز المالي للمصرف.

حيث أن ما تسببه هذه العوامل من آثار: هل ينعكس إيجاباً أو سلباً على الغرض الذي وجدت من أجله هذه المصارف؟ وهل يؤثر في كفاءتها وقدرتها على تقوية مراكزها المالية أم لا من خلال توفيرها للسيولة النقدية في أي وقت وبأقصر مدة زمنية وفي تقديم خدماتها بأقل التكاليف والقيام بعملها في توظيف المدخرات بشكل يضمن لها النمو والمشاركة الفعالة في دفع عجلة الاقتصاد الوطني نحو التقدم والتنمية؟

4- أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- 1) دراسة المتغيرات المؤثرة في كفاءة عمل المصرف التجاري لتقوية مركزه المالي والعمل على الخروج بأقل عدد ممكن من العوامل.
- 2) التعرف على أسلوب التحليل العاملي وأنواعه ومجالات وشروط استخدامه وكيفية تطبيقه في الدراسة.
- 3) تبيان دور التحليل العاملي والأساليب الإحصائية الأخرى في تحديد أهم العوامل المؤثرة في كفاءة عمل المصارف التجارية، وتبيان دور هذه العوامل في سير عمل المصرف في ظل المنافسة.
- 4) الخروج بنتائج وتوصيات لمعالجة تأثير هذه العوامل بهدف زيادة الأرباح وتقوية المركز المالي للمصرف التجاري من خلال العمل على رفع الكفاءة المتمثلة في (الربحية والملاءة المالية والقدرة على توفير السيولة).
- 5) تقديم الاقتراحات اللازمة لتحسين كفاءة عمل المصرف التجاري لكي يتسنى له مستقبلاً المساهمة الفعالة في السوق المصرفية.

5- فرضيات البحث:

- 1- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات عينة البحث حول الأسئلة المتعلقة بكفاءة المصرف التجاري (قوة مركزه المالي) والمتمثلة في قدرته على توفير السيولة وفقاً لخصائص العينة.
- 2- عدم وجود أثر معنوي للعوامل الإدارية في كفاءة المصرف التجاري (قوة مركزه المالي) والمتمثلة في قدرته على توفير السيولة.
- 3- عدم وجود أثر معنوي للعوامل الاقتصادية والسياسية (مجموعة من المتغيرات ذات الطابع الاقتصادي والسياسي) في كفاءة المصرف التجاري (قوة مركزه المالي) والمتمثلة في قدرته على توفير السيولة.
- 4- عدم وجود أثر معنوي للعامل القانوني والاجتماعي (مجموعة من المتغيرات ذات الطابع القانوني والاجتماعي) في كفاءة المصرف التجاري (قوة مركزه المالي) والمتمثلة في قدرته على توفير السيولة.

6- الدراسات السابقة:

1. حسان الأحمد (1996)، الخدمات المصرفية وتسويقها في المصارف التجارية السورية، رسالة ماجستير - إدارة أعمال، كلية الاقتصاد، جامعة حلب.

- هدف البحث إلى:

- وصف الهيكل التنظيمي والأنشطة في المصارف التجارية.
- التعرف على طبيعة ونوعية ومستوى أداء الخدمة المصرفية.
- جذب الأفراد للاستفادة من الخدمات بما يتناسب مع المفهوم الحديث للتسويق.

- أهم النتائج التي توصل إليها البحث:

- إمكانية تطبيق المفهوم الحديث للتسويق في المصارف التجارية السورية.
- عدم وجود إدارات متخصصة في المصارف التجارية.
- عدم قدرة المصارف التجارية على تخطيط برامجها بشكل أكثر فاعلية.

2. وليد زكريا صيام حسني خريوش (2001)، العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية في الأردن، مشروع بحث، الجامعة الهاشمية، الأردن.

- هدفت الدراسة إلى: تحديد العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية في الأردن، إذ قام الباحثان بجمع البيانات اللازمة عن البنوك المدرجة في بورصة الأوراق المالية عن الفترة 1991- 2000م وتحليلها إحصائياً.

- أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:
 - وجود علاقة طردية بين ربحية البنوك التجارية والعوامل التالية: حقوق الملكية، نسبة المديونية، الفوائض النقدية، السيولة النقدية، مصاريف الدعاية والإعلان.
 - عدم وجود علاقة بين ربحية البنوك التجارية من جهة وإجمالي الأصول وعمر البنك من جهة أخرى.
 - وجود علاقة عكسية بين ربحية البنوك التجارية وإجمالي الأصول فيها.
3. حسان كعدان (2002)، تقييم الأداء المصرفي في سوريا بالتطبيق على المصرف التجاري السوري، رسالة دكتوراه، جامعة دمشق.

- هدف البحث إلى:

- التأكيد على دور الرقابة وتقييم الأداء المصرفي.
 - تطوير العمل الرقابي وتقييم أداء المصارف التجارية.
- توصل البحث إلى: وجوب العمل على تطوير نظام الرقابة وتقييم الأداء الحالي للمصارف التجارية وذلك عن طريق استخدام الأساليب والأدوات المحاسبية والمالية لضمان قيامه بأعماله بشكل جيد.
4. سليمان الحمد (2006)، تقييم كفاءة المصرف التجاري السوري في إدارة تدفقاته النقدية، رسالة ماجستير - إدارة الأعمال، كلية الاقتصاد، جامعة حلب.

- هدف هذا البحث إلى: إلقاء الضوء على أهمية النظام المصرفي في سورية ودوره في عملية التنمية وتقييم كفاءة عمل المصرف التجاري في إدارته لتدفقاته النقدية من خلال تحليل مؤشرات الأداء المالي وكذلك تحديد المشاكل التي تعاني منها إدارة التدفقات النقدية في المصرف التجاري السوري.

- توصل البحث إلى العديد من النتائج أهمها:

- عدم توفر طريقة مثلى لإدارة التدفقات النقدية في أي مصرف وعدم إمكانية الحكم على كفاءة إدارة التدفقات النقدية من خلال مؤشر واحد.
 - يعاني المصرف التجاري من انخفاض شديد في الملاءة المالية بشكل عام كما يتمتع بارتفاع عال في السيولة والقدرة على سداد الالتزامات الجارية.
- إن الدراسات السابقة تناولت بعض من جوانب بحثنا، حيث تطرقت بعض الدراسات بشكل أو بآخر إلى علاقة الكفاءة بمتغير أو عدد قليل من المتغيرات الاقتصادية والتنظيمية والاجتماعية وذلك اعتماداً على مؤشرات ونسب مالية والبعض الآخر اعتمد في التحليل والدراسة على مقاييس إحصائية كالانحراف المعياري والمتوسط الحسابي.
- كما استخدمت بعض الدراسات أسلوب الانحدار المتعدد في الكشف عن وجود علاقة بين المتغير التابع من جهة والمتغير أو المتغيرات المستقلة من جهة أخرى.

بالنسبة لموضوع بحثنا فالجديد فيه هو تناوله لعدد كبير من المتغيرات المؤثرة في كفاءة عمل المصارف التجارية في تقوية مراكزها المالية، حيث أن هذه المتغيرات الكثيرة العدد ستندرج ضمن عدد قليل من العوامل غير المنظورة، إذ نعلم إلى تجميع المتغيرات المشتركة بصفة عامة واحدة في عامل واحد وهكذا بالنسبة لبقية المتغيرات وذلك بتطبيق أحد أساليب التحليل الإحصائي المتعدد المتغيرات وهو أسلوب التحليل العاملي بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Spss.

7- مجتمع وعينة البحث:

يتألف مجتمع البحث من موظفي المصرف التجاري السوري في الإدارة العامة للمصرف، وفروعه المنتشرة في المحافظات من حملة الإجازة الجامعية والشهادات العليا حصراً.

أما عينة البحث فتتكون من مديري الإدارات المركزية ومعاونيهم ورؤساء الأقسام والدوائر في الإدارة العامة للمصرف التجاري السوري، ومديري الفروع ومعاونيهم ورؤساء الدوائر والأقسام والشعب في الفروع المنتشرة في مدينتي حلب ودمشق فقط وباقي الموظفين في هاتين المحافظتين شريطة أن يكونوا من حملة الإجازة الجامعية والشهادات العليا، وسنأتي على هذه الفقرة بشيء من التفصيل في الفصل الثالث من هذا البحث.

8- منهجية البحث:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي، والذي يعتمد على دراسة الواقع أو الظاهرة كما هي في الحقيقة، ويعبر هذا المنهج عن الظاهرة المدروسة كما ونوعاً.

حيث يتناول الجانب النظري بيان وتحليل ما ورد في الكتب والمراجع العلمية بخصوص موضوع المصارف وما يتعلق بها من مفاهيم وما يؤثر في عملها من متغيرات وعوامل بشكل نظري والدراسة التحليلية الرياضية لأسلوب التحليل العاملي المتبع في معالجة تأثير هذه العوامل والمتغيرات.

أما الجانب العملي فيتضمن تصميم إستبانة لبيان رأي عينة الدراسة حول متغيرات البحث والعمل على قياس أثرها، وذلك بإخضاع البيانات المتحصلة من الإستبانة لعملية التحليل وتطبيق أسلوب التحليل العاملي والأساليب الأخرى المناسبة عليها عن طريق استخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) بهدف التحقق من صحة الفرضيات التي يقوم عليها البحث.

9- حدود البحث:

يتناول البحث العاملين (الفنيين) في الإدارة العامة للمصرف التجاري السوري وفي فروع المصرف على اختلاف مستوياتهم الإدارية في مدينتي دمشق وحلب شريطة أن يكونوا من حملة الإجازة الجامعية والشهادات العليا، وذلك في الشهر الثاني والثالث من عام 2011، وهو التاريخ الذي أجريت فيه الدراسة الميدانية المتعلقة بهذا البحث، واعتمد الباحث على التقارير السنوية من عام 2004-2008 لدراسة تطور نشاط المصرف في هذه الفترة.

10 - معوقات (صعوبات) البحث:

واجه الباحث مجموعة من الصعوبات بدءاً من عدم توفر المراجع العلمية الحديثة في مكتبات الجامعة وخاصة تلك المتعلقة بأسلوب التحليل العملي، الأمر الذي دفع الباحث إلى البحث عن تلك المراجع في الدول العربية المجاورة، كما واجه الباحث صعوبة في الحصول على الموافقة من الجهات المختصة (الإدارية والأمنية)، حيث استغرقت عملية الحصول على الموافقة مدة أربعة أشهر، وقد لاحظ الباحث عدم اهتمام بعض أفراد العينة بملى الاستبانة وخاصة المدراء في الإدارة العامة بداعي الإنشغال وضغط العمل.

11 - مصطلحات البحث:

- **العامل:** هو مجموعة من المتغيرات تشترك فيما بينها بصفة عامة وتؤثر في سير عمل المصرف وفي قدرته على مواجهة متطلباته.
- **الفنيين:** هم العاملون المتخصصون (حملة الإجازة الجامعية والشهادات العليا) في مجال العمل المصرفي والذين يشكلون الكادر المصرفي.
- **الكفاءة:** وهي إنجاز العمل بأقل ما يمكن من الوقت والجهد والتكاليف.

12 - متغيرات البحث (الدراسة):

- (1) **المتغير التابع:** كفاءة المصرف التجاري وهي قدرة المصرف على تقوية مركزه المالي ومواجهة احتياجاته من أمواله الخاصة ويتم تحقيق ذلك عن طريق زيادة الأرباح وتوفير السيولة النقدية.
- (2) **مجموعة المتغيرات المستقلة:** والتي يصل عددها إلى أكثر من ثلاثين متغيراً تم التعبير عنها بأربعين عبارة تتداخل أحياناً فيما بينها، وقد تم تصنيفها في ثلاثة عوامل وذلك استناداً إلى طبيعة كل متغير، بحيث يتضمن كل عامل مجموعة من المتغيرات لها نفس السمة العامة التي يتمتع بها العامل المدرجة فيه، وتؤثر في كفاءة عمل المصرف لتقوية مركزه المالي ويدرج كل متغير من المتغيرات السابقة ضمن أحد العوامل التالية:

- **العامل الإداري:** وهو مجموعة من المتغيرات ذات الطابع الإداري.
- **العامل الاقتصادي والسياسي:** وهو مجموعة من المتغيرات ذات الطابع الاقتصادي والسياسي.
- **العامل القانوني والاجتماعي:** وهو مجموعة من المتغيرات ذات الطابع القانوني والاجتماعي.

الفصل الأول

الأسس والمفاهيم النظرية للمصارف

- المبحث الأول: ماهية المصارف وأنواعها
 - مفهوم المصارف
 - أهمية المصارف
 - أنواع المصارف
- المبحث الثاني: المصرف التجاري السوري
 - نشأة المصرف التجاري السوري
 - التنظيم الداخلي للمصرف التجاري السوري
 - تطور نشاط المصرف التجاري السوري
- المبحث الثالث: المتغيرات المؤثرة في كفاءة عمل المصرف التجاري
 - كفاءة عمل المصرف التجاري
 - دراسة المتغيرات المؤثرة في كفاءة عمل المصرف التجاري

§ مقدمة:

تلعب المصارف دوراً حيوياً وهاماً في النشاط الاقتصادي وفي دفع عملية التنمية الاقتصادية باتجاه التقدم من خلال الآليات التي تستخدمها للقيام بوظائفها المختلفة والعمل على تحقيق أهدافها من جهة وأهداف المجتمع من جهة ثانية، كما وتساعد في انتقال الأموال وتوجيهها من وحدات الفائض إلى وحدات العجز، وبناءً عليه فإن نشاط مختلف القطاعات الاقتصادية الموجودة في أي دولة يعتمد حالياً بصورة كبيرة على انتقال الأموال من قطاع لآخر بغرض الاستثمار وتحقيق الفائض النقدي، والتي يساهم النظام المصرفي في تحقيقها بشكل جيد، وإن نجاح المصارف في تحقيق أهدافها وتنفيذ وظائفها يعتمد بشكل رئيسي على الكفاءة المالية والإدارية لكل مصرف كما يعتمد على الرؤية الثاقبة للإدارة المصرفية الناجحة التي تعمل على وضع الخطط ومراقبة تتبع تنفيذ تلك الخطة لتلافي الأخطاء ومن هنا سيتطرق الباحث في هذا الفصل إلى الأسس والمفاهيم النظرية للمصارف بشكل عام والتركيز على المصارف التجارية موضوع البحث بشكل خاص، من خلال الاعتماد على الأدبيات والدراسات والمراجع العلمية المتخصصة، حيث ينقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث يستهل في المبحث الأول ماهية المصارف من حيث المفهوم والأهمية وأنواع تلك المصارف من حيث طبيعة عملياتها المنفذة وهي المصرف المركزي والمصارف المتخصصة بأنواعها المختلفة كالمصارف الزراعية والصناعية والعقارية ومصارف التجارة الخارجية ومصارف البلديات ومصارف الادخار والاستثمار، كما ويتناول في هذا المبحث أيضاً المصارف التجارية بشكل مفصل، من حيث: نشأتها وتطورها، تعريفها، أنظمتها وأنواعها وكذلك أهدافها، وظائفها القديمة والحديثة.

في حين يفرد الباحث للمصرف التجاري السوري المبحث الثاني من هذا الفصل حيث سيتحدث فيه عن نشأة وتطور المصرف التجاري السوري منذ البدايات في عام 1963 وحتى الوقت الراهن، وكذلك التنظيم الداخلي للمصرف التجاري وتنظيم الفروع التابعة له، كما ويتناول تطور نشاط المصرف على صعيدين، الأول التطور على صعيد البنية التحتية والاستخدام والثاني على الصعيد المالي في الفترة الممتدة من عام 2004 وحتى عام 2009، ويختتم الباحث الفصل الأول بالمبحث الثالث، إذ يتحدث فيه عن مفهوم كفاءة العمل المصرفية والمتغيرات المؤثرة فيها.

المبحث الأول

ماهية المصارف وأنواعها

§ تمهيد:

في هذا المبحث سنتحدث عن مفهوم المصارف وتعريفها وأهميتها وأنواعها من خلال سرد بعض المفاهيم النظرية التي أوردتها الدراسات الأدبية المتخصصة والمراجع العلمية للتعريف بالمصارف، كما سنتحدث عن أهميتها للاقتصاد الوطني كونها المكان التوازني للعرض والطلب على النقود، وكذلك أنواع المصارف تبعاً لطبيعة العمليات التي تنفذها، ودور كل منها في القطاعات الاقتصادية المختلفة، وذلك حسب تخصص كل مصرف في القطاع المناسب له، ومن ثم سنتطرق للمصارف التجارية من حيث نشأتها التاريخية في العالم و تطورها التدريجي من البدايات حتى وقتنا الحاضر، والعمل على عرض بعض التعاريف للمصارف التجارية، والتحدث عن الأنظمة العالمية للمصارف التجارية، وأنواعها وأهدافها على كافة الأصعدة، وفي الفقرة الأخيرة من هذا المبحث، سيتطرق الباحث إلى الوظائف التي تؤديها المصارف التجارية سواء أكانت من الوظائف القديمة التي رافقت نشوئها أو الوظائف الحديثة التي تم ابتكارها مع التطور التدريجي لهذه المصارف.

1-1-1 مفهوم المصارف:

إن كلمة مصرف هي تعريب لكلمة بنك والتي جاءت من الكلمتين: الفرنسية banque والإيطالية banca، وتعنيان الصدر والطاولة Chest and bench، حيث تعني كلمة chest الصدر، وتعني وظيفة الحفظ الأمين، أي المكان الذي تحفظ فيه الأشياء الثمينة، أما كلمة Bench فتعني الطاولة التي يمارس عليها العمل، وكانت كلمة banca في القرن الثاني عشر تعني الطاولة أو المكان الذي يمارس فيه الصراف عمله، ومن هنا جاءت وظيفة المصرف الأساسيتان: وهما قبول الودائع بتوفير مكان أمين لها، والقيام بعمليات منح القروض¹.

تعتبر المصارف من المؤسسات المالية التي تدرج تحت اسم الوسطاء الماليين، حيث تعمل في مجال الأمور المالية، وإن المصارف على اختلاف أنواعها تنتمي إلى مجموعة مؤسسات مالية يطلق عليها اسم الجهاز المصرفي، وقد عرف بعض المفكرين والباحثين الاقتصاديين المصرف بأنه: "مكان التقاء عرض الأموال بالطلب عليها"².

¹ - جبر هشام (2008)، إدارة المصارف، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، ص14.

² - رمضان زياد سليم و جودة محفوظ أحمد (1996)، إدارة البنوك، داري المسيرة و صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ص3.

عرف المشرع السوري المصارف حسب المادة (104) من نظام النقد الأساسي بأنها: "المؤسسات التي تتولى بصورة اعتيادية قبول الودائع تحت الطلب ولأجل لا يتجاوز السنتين؛ لاستثمارها في عمليات مصرفية لحسابها الخاص"¹.

أما تعريف المصرف من وجهة نظر أخرى فهو: "مؤسسة مالية تقدم مجموعة متنوعة وواسعة من الخدمات المالية، خاصة الإقراض، التوفير، المدفوعات"².

يميل الباحث إلى التعريف الأخير وذلك لأن المصارف تقوم بجمع الأموال من مصادرها المختلفة وتعمل على وضعها في قنوات الاستثمار المناسبة، فمثلاً تجمع الأموال في المصارف على شكل ودائع يضعها أصحابها لدى المصارف إما بغرض الحفاظ عليها من المخاطر أو بهدف تنميتها والحصول على عائد يتمثل بالفوائد أو للإتجار في الأوراق المالية التي تصدرها بعض أنواع المصارف أو لفتح حسابات مختلفة أو لتمويل عمليات الاستثمار بكافة أشكالها في القطاعات الاقتصادية المختلفة، هذا بالإضافة إلى أن للمصارف الآن مهام أخرى، تتمثل بتقديم خدمات مصرفية جديدة كخدمات الدفع الإلكتروني وفتح الاعتمادات المستندية وتسديد الفواتير نيابة عن العميل.

ومن بين أشكال المصارف تأتي المصارف الشاملة التي يمكن تعريفها بأنها: تلك الكيانات المصرفية التي تسعى دائماً وراء تنويع مصادر التمويل وتعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات من كافة القطاعات وتوظيف مواردها وتفتح وتمنح الائتمان المصرفي لجميع القطاعات، كما تعمل على تقديم كافة الخدمات المتنوعة والمتجددة التي قد لا تستند إلى رصيد مصرفي، بحيث نجدها تجمع ما بين وظائف البنوك التجارية التقليدية ووظائف البنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار والأعمال³.

من خلال المفاهيم والتعاريف السابقة للمصارف، يرى الباحث: بأن المصارف عبارة عن مؤسسات وساطة مالية تعمل بصفة عامة على جمع الأموال من أفراد أو شركات يرغبون بإدخالها لدى المصارف ومن ثم إقراضها إلى أفراد أو شركات يحتاجون إليها لأجل القيام بمشاريع تنموية أو لأجل استثمارها في أي قطاع اقتصادي، إن هذه العملية لا تتم إلا بمقابل وهو الحصول على فوائد بأسعار مختلفة كعائد على تلك الأموال إذ أنه من خلال تلك العملية تستطيع جميع الأطراف الاستفادة من الأموال التي تم تجميعها ووضعها في قنوات التوظيف الصحيحة، كما تعمل على تقديم جملة من الخدمات التي تقيد في إقبال الزبائن وتحسن من رضاهم وتزيد من ثقتهم بالمصرف الذي يتعاملون معه، بتعبير آخر فإن المصارف من وجهة نظر الباحث: هي المكان التوازني والمناسب الذي تلتقي فيه الطلبات على الأموال المراد وضعها في الاستثمار مع العرض عليها، إذ تعتبر المصارف في هذه الحالة سوق إقراض واقتراض لتلك الأموال.

¹ - العلواني زياد (1982)، محاسبة المنشآت المالية (مصارف تجارية)، مديرية الكتب ومطبوعات جامعة حلب، ص5.

² - جبر هشام، مرجع سبق ذكره، ص14، نقلاً عن:

-Rose, P.,(2003), Money and Capital markets, McGraw-Hil , Irwin , P 5.

³ - عبد الحميد عبد المطلب (2000)، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص19.

1-1-2 أهمية المصارف:

تعتبر المصارف على اختلاف أنواعها من أهم المؤسسات المالية التي تساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنقدي من خلال جمع المدخرات المالية وتميئتها وخلق الفوائض النقدية وتوظيفها بالشكل الأمثل لخدمة عملية التنمية الاقتصادية في المجتمع، حيث تكمن أهمية المصارف من خلال الخدمات المتنوعة التي تعمل على تقديمها لربائنها والأعمال الاستثمارية التي تقوم بها، فمثلاً: إن القروض بمختلف أنواعها التي تقدمها المصارف تعتبر من العوامل المساعدة لعملية خلق الائتمان.

كما أن زيادة نسبة القروض مؤشر هام على ارتفاع الأموال المودعة لديها، إذ تقوم المصارف بتزويد كافة القطاعات الاقتصادية كالزراعة والصناعة والتجارة بحاجتها من الأموال للاستمرار بأنشطتها المعتادة وفق ما هو مخطط وذلك لأجل تحقيق أهداف التنمية وتحقيق الرخاء والنمو الاقتصادي وبالتالي تحسين مستوى المعيشة في المجتمع¹.

ومما يزيد من أهمية المصارف كونها أداة هامة من أدوات التوظيف المالي و محرك أساسي لاستثمار النقود حيث تساعد في التعرف وبشكل دقيق على الواقع الاقتصادي والمالي للبلد المتواجدة فيه وتعمل على تطويره لتحقيق تنمية اقتصادية متكاملة في جميع النواحي وذلك من خلال: "توفير الائتمان وخلق وسيلة للتبادل تتمثل بالحسابات الجارية وتحقيق عائد مناسب على المدخرات النقدية، بالمقارنة مع المؤسسات المالية الأخرى كونها تمتلك قدرة على جمع معلومات عن مقترضيها بوقت قصير وبتكلفة قليلة، كما تستطيع المساهمة الفعالة في الأسواق المالية من خلال تجميع المدخرات والعمل على استثمارها في هذه الأسواق وتتيح مجموعة بدائل أمام المستثمرين، إذ لا تقيدهم في الاستثمار بأدوات مالية محددة وتقوم بتوفير الضمانة والحماية لأموال المودعين من خلال القيود التي يفرضها المصرف المركزي. وبالتالي: كل ذلك يعتبر ذا أهمية خاصة في الاقتصاد الكلي، حيث أن ذلك ينعكس على الاستثمار والاستخدام والدخل والإنتاج"².

مما سبق يمكن القول بأن وجود المصارف في أي بلد أصبح ضرورة حتمية لتحقيق أي تقدم اقتصادي من خلال القيام بالأعمال المناطة بها لتحقيق التوظيف الكامل للفوائض النقدية واستثمارها في القنوات المناسبة وتحقيق العوائد عليها، كما تعمل المصارف على تحقيق الأهداف التي أوجدت من أجلها وتتلافى الوقوع في خطر التضخم النقدي، ويتم ذلك بتجميع المدخرات النقدية من صغار المستثمرين على شكل ودائع بأجال مختلفة وتوجيهها نحو التوظيف الأمثل والقيام بعمليات الإقراض لمن يرغب ويحتاج من الأشخاص والشركات والمؤسسات، وكذلك بيع وشراء وخصم الأوراق المالية المختلفة لتحقيق الأرباح والعمل على تقديم جملة من الخدمات للجمهور بأيسر الطرق، والأهم من كل ذلك هو قيامها بالاستثمارات في القطاعات الاقتصادية وما إلى ذلك من أعمال ومهام أخرى.

¹ - عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سبق ذكره، ص 104 - 105 بتصرف.

² - السيد علي عبد المنعم و العيسى نزار سعد الدين (2004)، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار الحامد، عمان، ص 96.

1-1-3 أنواع المصارف:

يوجد أنواع متعددة للمصارف، وذلك تبعاً لتصنيفات مختلفة، فمنها يأخذ تسميته إنطلاقاً من شكله القانوني وطبيعة علاقته مع الدولة كالمصرف الزراعي والصناعي والعقاري، أو تبعاً لشروط إحدائه وأهدافه وطبيعة عمله كالمصرف التجاري وأنواع أخرى تتبع في نوعها لمصدر رأسمالها كالمصرف المركزي الذي سنأتي على ذكره لاحقاً، وهناك تصنيفات أخرى لكن المهم بالنسبة لنا هو المصارف من حيث طبيعة العمليات التي تنفذها والوظائف التي تقوم بها والأهداف التي تسعى لتحقيقها، وهي جميع ما سيذكر في الفقرات القادمة باستثناء المصرف المركزي، والجدير ذكره أن كل التصنيفات هي لذات المصارف تقريباً إلا أن الاختلاف فقط في تقسيم هذه المصارف وفقاً لمعيار معين وهذه الأنواع هي:

أ- المصارف المركزية:

عرف هذا النوع من المصارف منذ أكثر من ثلاثة قرون، حيث في البداية كان حق الإصدار النقدي هو الدافع الأساسي لإنشائها¹، ولم تأخذ شكلها الحالي إلا في أربعينيات القرن العشرين، حيث أصبحت جزءاً هاماً من مظاهر الاستقلال السياسي للبلاد ودليل واضح على الاستقلال الاقتصادي أيضاً، والمصارف المركزية هي بالأصل مصارف تجارية تطورت وبدأت تأخذ طابع هيئات مستقلة ومتكاملة ذات وظائف تتميز بها عن بقية المصارف الأخرى، ويمكن تعريف المصرف المركزي بأنه: "المصرف الذي لا يتعامل مع الجمهور ولكنه يقصر تعامله على الحكومة والمصارف الأخرى"²، كما أن من أهم وظائفه: السماح بتحقيق نمو اقتصادي مستمر يحافظ على مستوى عالي من التوظيف يضمن إحداث أسواق مالية منظمة³.

ب - المصارف المتخصصة:

هي المصارف التي تتخصص في تنمية أحد القطاعات الاقتصادية القومية ولا تراول نشاط البنوك التجارية⁴، ويعرفها البعض بأنها: "تلك البنوك التي تعمل في تمويل مشروعات اقتصادية صناعية أو زراعية أو تجارية وذلك تبعاً لتخصص البنوك، ويعرف أحد المؤلفين المصارف المتخصصة بأنها: تلك البنوك التي تقوم بالعمليات المصرفية وتخدم نوعاً محدداً من النشاط الاقتصادي"⁵.

من التعاريف السابقة يمكن للباحث القول بأن: المصارف المتخصصة تعمل على تنمية القطاعات المكونة للاقتصاد الوطني في البلد المتواجدة فيه بمعنى أن كل مصرف منها يتخصص في تنمية قطاع اقتصادي واحد بحيث يشتق اسم المصرف من اسم القطاع الاقتصادي الذي يعمل على تنميته فمثلاً المصرف

¹ - الحميدي عبد الرحمن و الخلف عبد الرحمن (2009)، النقود والبنوك والأسواق المالية، مكتبة الديوان، الرياض، ص73.

² - رمضان زياد سليم و جودة محفوظ أحمد ، مرجع سبق ذكره. ص173.

³ Samuelson And Nordhaus,(2005),Economics, McGraw-Hil , P 550.

⁴ - بطرس ماهر ظاهر (2002)، النقود والبنوك، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، ص206.

⁵ - اللوزي سليمان أحمد وآخرون (1997)، إدارة البنوك، دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر، عمان، ص24- 25.

الصناعي يتخصص بتنمية قطاع الصناعة، وهكذا بالنسبة لبقية المصارف المتخصصة، ويشترط في هذه المصارف ألا تقوم بممارسة الأعمال والأنشطة التي تختص بها المصارف التجارية.

إذاً إن هذا النوع من المصارف قد تفرد بنشاط اقتصادي واحد ويعرفها آخرون تعريفاً عاماً: بأنها "وحدات مصرفية أو مالية تقوم بتجميع الموارد الادخارية من الأفراد والمشروعات أو من القطاع العام وتضعها تحت تصرف نفس هذه الوحدات إذا احتاجت لها لغرض التوظيف الاستثماري"¹.

إن المصارف المتخصصة تكون في غالب الأمر مملوكة من قبل الدول المتواجدة على أراضيها ويعود ذلك لسبب بسيط وهو أن تلك الدول عندما ترغب في إحداث تنمية في قطاع اقتصادي أو أكثر لابد لها من أن تقوم بدعمه من جميع الجوانب وأهم هذه الجوانب هو الجانب المالي، كما وأن الهدف الرئيسي من إنشاء هكذا مصارف هو تنمية القطاعات المكونة للاقتصاد الوطني لدفع عجلة التنمية الاقتصادية نحو الأفضل.

إن ممارسة المصارف المتخصصة لعملها بشكل جيد يلعب دوراً أساسياً في تنمية أموالها من جهة ويزيد من الإنتاجية في القطاعات المستهدفة ويؤدي إلى تشغيل جزء من العمالة في المشروعات المحدثّة من جهة ثانية وبالتالي الوصول إلى نمو في القطاعات الاقتصادية الذي يؤدي بدوره كما أشرنا سابقاً إلى حدوث تنمية اقتصادية في أكثر من قطاع وعلى أكثر من صعيد وهو بتقديرنا من الأهداف الأساسية التي استندت نشوء وإحداث هذا النوع من المصارف، وإن المصارف المتخصصة في أي دولة تنفرع إلى عدة أنواع كل منها يتبع قطاع اقتصادي معين ويعمل على تنميته وهذه الأنواع هي:²

أولاً: المصارف الزراعية:

تعرف المصارف الزراعية بأنها: تلك البنوك أو مؤسسات الإقراض الزراعي المتخصصة في تقديم خدماتها المصرفية لعملائها في قطاع الزراعة وخاصة خدمة التمويل أو تقديم القروض³، ويتضح من هذا التعريف بأن هذا النوع يعمل على تقديم خدماته المصرفية ويوجه قروضه باتجاه قطاع الزراعة الذي يعتبر من أهم القطاعات المكونة للاقتصاد الوطني وخاصة في الدول النامية، حيث يعمل المصرف الزراعي على تمويل كل العمليات التنموية المتعلقة بشراء الأراضي الزراعية واستصلاحها وتمويل عمليات التشجير وتطوير عمل المكنة الزراعية من خلال إدخال الآلات الحديثة وتمويل عمليات ابتكار الأساليب الحديثة في الزراعة وكذلك عمليات استخراج المياه من السدود أو عن طريق حفر الآبار وتربية الثروة الحيوانية والسمكية لما لذلك من أهمية في رفع وتيرة أداء القطاع الزراعي الأمر الذي ينعكس إيجاباً على الاقتصاد الوطني ككل.

¹ - موسى شقير نوري وآخرون (2009)، المؤسسات المالية المحلية والدولية، دار المسيرة للنشر والطباعة، عمان، ص141.

² - جبر هشام، مرجع سبق ذكره، ص113.

³ - بطرس ماهر ظاهر، مرجع سبق ذكره، ص216.

ثانياً: المصارف الصناعية:

هي نوع من أنواع المصارف المتخصصة يمكن تعريفها بأنها: المصارف التي تختص بمنح التمويل للمنشآت الصناعية والتي يكون هدفها تنمية الصناعة وزيادة مساهمة المشاريع الصناعية في تنمية الموارد الاقتصادية للدولة بشكل عام¹.

من هذا التعريف يجد الباحث: بأن هذا النوع من المصارف يعتبر أداة تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها المباشرة في إحداث التنمية الصناعية وكذلك تحقيق أهداف غير مباشرة يرتبط تحقيقها بتحقيق الأهداف المباشرة كزيادة فرص العمل أثناء إحداث مشاريع جديدة وعند التوسع في مشاريع قائمة وأيضاً زيادة سرعة دوران رأس المال العامل و جذب وتشجيع الاستثمارات من خلال تقديم النصح والمشورة الفنية والإدارية وتقديم التسهيلات الائتمانية المتعلقة بعمليات التمويل بالقروض، كما تساعد في خلق سوق للأوراق المالية والعمل على تنميتها من خلال إدراج المشاريع الصناعية في هذه السوق².

ثالثاً: المصارف العقارية:

يمكن تعريف المصرف العقاري: بأنه تلك المؤسسة المالية التي تعمل في سوق رأس المال والمتخصصة في تقديم التمويل طويل الأجل للعقارات وبضمان هذه العقارات³.

حيث تعمل هذه المؤسسة على تقديم خدماتها وقروضها السكنية للجمهور لمدد زمنية طويلة الأجل تمتد لأكثر من عشرين عاماً، وإن الضمانة الرئيسية لحقوقها هو العقار نفسه الذي تقوم بتمويله وتقوم المصارف العقارية بتفسيط القروض لزيائنها لمدد زمنية تتناسب ودخولهم الشهرية وذلك فيما يتعلق بذوي الدخل المحدود⁴، كما يذكر بأن هذه المصارف (العقارية) تمنح القروض لمدد مختلفة فهناك قروض قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل وطويلة الأجل، وذلك تبعاً للمشروع السكني، وهذه المصارف تقبل الودائع على كافة أنواعها بفائدة أو بدون فائدة⁵.

من وجهة نظر الباحث: إن المصارف العقارية لا تختلف عن بقية المصارف المتخصصة من حيث المبدأ فهي تختص بتنمية قطاع اقتصادي واحد كما هي المصارف المتخصصة الأخرى إلا أن عملها يتركز ويهتم فقط بتمويل عمليات الإنشاء والتعمير، وحث الأفراد على الادخار العقاري كالإدخار من أجل السكن عن طريق الاكتتاب على المساكن التي تطرحها وزارت الدولة المتخصصة في مجال الإسكان، كوزارة الإسكان في الجمهورية العربية السورية.

1 - حداد أكرم و هذلول مشهور (2008)، النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري، دار وائل للنشر، عمان، ص174.

2 - سلطان محمد سعيد وآخرون (1989)، إدارة البنوك، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ص26.

3 - اللوزي سليمان أحمد وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص46.

4 - حداد أكرم و هذلول مشهور، مرجع سبق ذكره، ص175-176 بتصرف.

5 - رمضان زياد سليم و جودة محفوظ أحمد، مرجع سبق ذكره، ص238.

رابعاً: مصارف (بنوك) التجارة الخارجية:

تهدف مصارف التجارة الخارجية إلى تسهيل عمليات الاستيراد والتصدير في عمليات قصيرة الأجل، وقد بدأت هذه المصارف عملها في الدول الصناعية كفرنسا وإنكلترا والولايات المتحدة واليابان، إذ تعمل هذه المؤسسات على تقوية وتنمية التجارة الخارجية في البلدان المتواجدة على أراضيها عن طريق تقديم التمويل اللازم لعمليتي تصدير الفائض واستيراد مايلزم من مواد أولية وآلات تحتاجها القطاعات الاقتصادية الوطنية الأخرى، وكون هذه المصارف تختص في تنمية التجارة الخارجية، فهي تركز بالدرجة الأولى على الأسواق الأجنبية، حيث يجري في كنفها إبرام الصفقات التجارية بين الدول¹.

خامساً: مصارف أخرى:

هي مجموعة من المصارف التي تختص بقطاع معين وتهتم بتنميته في ظل الإمكانيات المتاحة لها، وهذه الأنواع هي:

1- **المصارف التعاونية:** يسعى لتحقيق التشاركية والتعاون بين أفراد المجتمع للوصول إلى هدف واحد يخدم الجميع وتعمل على تقديم المساعدة في الأمور المالية والخدمية لتسهيل وتذليل الصعوبات والعراقيل التي تواجه المجتمع.

2- **المصارف البلدية:** وهي التي تقدم خدماتها وتسهيلات الائتمانية لمجالس البلديات في القرى والمدن لأجل قيام الأخيرة بتقديم خدمات أساسية للجمهور وإن هذه المصارف مملوكة من قبل الدولة وتنتشر في الدول النامية أكثر من انتشارها في الدول المتقدمة وتهدف إلى دعم مشاريع الخدمات الأساسية وتقديم الدعم المالي والمشورة للمجالس المذكورة أعلاه وإن فوائد القروض التي تقدمها هذه المصارف تتنوع تبعاً لحجم الجهة المحلية طالبة القرض وتبعاً لمدة ذلك القرض².

3- **مصارف الادخار:** إن هذا النوع وجد لسد الفجوة التي تركتها البنوك التجارية فيما يتعلق بتمويل المشروعات المختلفة وخاصة الصناعية منها.

4- **مصارف الاستثمار:** يقوم هذا النوع بمهام المتاجرة والسمسرة والتي تعمل على بيع وشراء الأدوات المالية لحسابها الخاص، لهذا فهي تتحمل عنصر المخاطرة في حالة تقلب أسعار هذه الأدوات، بالإضافة إلى تقديم الاستشارات المالية لدوائر الدولة والقطاع الخاص³، هذا ويضاف إلى ما سبق أنواع أخرى للمصارف تعود تسميتها وطبيعتها عملها تبعاً للنظام الاقتصادي والمالي للدول التي تتواجد على أراضيها⁴.

¹ - الحلاق سامي و العجلوني محمد (2010)، النقود والبنوك والمصارف المركزية، اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، ص70.

² - حداد أكرم و هذلول مشهور، مرجع سبق ذكره، ص177 بتصرف.

³ - السيد علي عبد المنعم و العيسى نزار سعد الدين، مرجع سبق ذكره، ص91.

⁴ - اللوزي سليمان أحمد وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص53 بتصرف.

ج - المصارف التجارية:

أولاً: نشأتها وتطورها:

في البداية لابد من الإشارة إلى أن المصارف التجارية تعد من أهم مؤسسات الوساطة المالية حيث تعمل على تجميع المدخرات النقدية الفائضة عن حاجة أصحابها وإقراضها إلى محتاجيها من أفراد أو مؤسسات أو شركات..... إلخ كل ذلك بهدف تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح.

إن البذور التاريخية لنشأة المصارف التجارية كان محصلة لواقع وظروف اقتصادية معينة ارتبطت بتطور النشاط التجاري وخاصة التجارة الخارجية وكذلك تطور نشاط دور المجوهرات والصاغة وذلك من خلال تعامل الصاغة مع التجار ورجال الأعمال بهدف حفظ نقود الفئة الأخيرة من السرقة والضياع والنهب فكان التجار في بداية الأمر يودعون أموالهم كأمانات لدى بعض الصاغة حيث كان التاجر يستلم من الصائغ أيضاً يدون فيه مبلغ الوديعة وكل الثبوتيات الخاصة بها في حين يستلم الصائغ قيمة الوديعة¹.

من هنا نشأت فكرة الوديعة والشيك والثقة والأمان بالجهة التي تسلمت مبلغ الوديعة وعند عودة صاحب الوديعة وطلب وديعته من الجهة المودعة كان يسلم الإيصال لتلك الجهة مع مبلغ عمولة لقاء قيام الجهة المودعة بحفظ أمواله ويتسلم وديعته، ونتيجة لكثرة التعاملات وتوفر فوائض نقدية مودعة لدى الصاغة لأجل طويلة توسع هذا النشاط من نشاط فرعي يعتمد في عمله على حفظ الأموال المودعة فقط إلى نشاط أساسي يعمل على إقراض جزء من الفوائض النقدية المحفوظة إلى محتاجيها لإتمام أعمالهم لقاء فوائد يدفعها المقترض، ثم أخذت دور الصاغة تحول نشاطها القديم إلى نشاط جديد، هو نظام الصيرفة (الصيارفة)، الذي أخذ بالتوسع التدريجي نتيجة الزيادة في الأرباح حتى وصل إلى شكله الحالي.

إن الأصل الحديث للمصارف التجارية يرجع إلى عهد النهضة التجارية في أوروبا وخاصة في إيطاليا، حيث أنشئ أول مصرف في مدينة البندقية عام 1157م، ثم تلاه بعد ذلك إنشاء مصرف في مدينة برشلونة الإسبانية وذلك في عام 1403م².

الجدير ذكره أن مدينتي فلورنسا والبندقية الإيطاليتين تعتبران من المدن التي عرفها التاريخ بتطور النشاط التجاري، ثم توالى ظهور المصارف في الدول الأوروبية الأخرى على غرار ما حدث في كل من إيطاليا وإسبانيا فظهر في كل من هولندا والمملكة المتحدة وفرنسا البنوك التالية: بنك أمستردام عام 1609م وبنك إنجلترا عام 1694م وبنك فرنسا عام 1800م³. والملاحظ أن الصيرفة قد تطورت في الدول الأوروبية المذكورة قبل غيرها نتيجة اكتشاف المعادن الثمينة في قارة أمريكا الجنوبية المكتشفة من جهة وتحويل ثروات البلاد التي تم استعمارها من جهة ثانية إلى داخل هذه الدول منذ القرن السادس عشر وحتى القرن الثامن عشر الأمر

¹ - أحمد عبد الوهاب يوسف (2007)، التمويل وإدارة المؤسسات المالية، دار الحامد للنشر، عمان، ص148-149 بتصرف.

² - أحمد عبد الوهاب يوسف، مرجع سبق ذكره، ص150. بتصرف.

³ - رمضان زياد سليم و جودة محفوظ أحمد، مرجع سبق ذكره، ص11.

الذي أدى لزيادة عدد المصارف وزيادة نشاطها ووظائفها، حيث توسعت أعمالها من الخصم النقدي على ودائع التجار المحفوظة لدى الصيرافة إلى التوجه نحو الإقراض ومنح الائتمان وخلق النقود، وقد ازداد هذا النشاط بعد الثورة الصناعية في أوروبا والتخصص في العمل والوصول إلى حجم الإنتاج الكبير، الأمر الذي أدى إلى زيادة الأرباح والفوائض النقدية لدى بعض الوحدات الإنتاجية ورغبة هذه الوحدات في حفظ إيراداتها من الأخطار وذلك بوضعها كأمانيات لدى المصارف، وكذلك وجود وحدات أخرى بحاجة إلى سيولة لإتمام أعمالها أو البدء بأعمال جديدة الأمر الذي نجم عنه تلاقي مصلحة الطرفين في الإقراض والاقتراض بوساطة المصارف التجارية التي أخذت تمنهن دور الوسيط المالي بين المقرضين والمقترضين بشكل رسمي.

ثانياً: تعريف المصارف التجارية:

تعد المصارف التجارية المحرك الأساسي لعملية خلق النقود الائتمانية، كما وتعتبر أيضاً من أهم مؤسسات السوق النقدي وأكثرها انتشاراً¹، حيث تؤدي هذه المصارف جملة من الوظائف التي تختلف عن بعضها البعض بشكل جذري وتعمل على تحقيق مجموعة من الأهداف المختلفة إلا أنها تشترك جميعها في تحقيق هدف رئيسي واحد وهو كما أسلفنا سابقاً تحقيق أكبر هامش من الربح.

يتضح للباحث نتيجة الاختلاف السابق في الوظائف والأهداف وكذلك نتيجة اختلاف طبيعة الاقتصاديات النقدية للدول ولد بالضرورة اختلاف لتعريف ومفهوم المصارف التجارية ولو بشكل بسيط وذلك حسب النظام الاقتصادي لبلد هذا المصرف أو ذلك وحسب الفكر الاقتصادي لكل باحث مختص في هذا المجال وانطلاقاً مما سبق فقد تعددت التعاريف التي تشير إلى مفهوم هذا النوع من المصارف، وأصبح من الصعب وضع تعريف شامل لهذه المصارف، إلا أن هناك صفات وميزات عامة ومشتركة أو جملة من التقاطعات تجمع بين تعاريف المصارف التجارية، ويعرف (د. يوسف الزامل ورفيقه) **المصرف التجاري** بأنه: "المنشأة المصرفية والائتمانية التي تسير تدفق مختلف الأرصدة المالية والنقدية من الوحدات الاقتصادية وإليها"².

تعرف **المصارف التجارية** من وجهة نظر أخرى بأنها: "المصارف التي تقبل ودائع الأفراد، وتلتزم بدفعها عند الطلب أو في موعد يتفق عليه، وتمنح قروضاً قصيرة الأجل، وهي القروض التي لا تزيد مدتها عن السنة"³. وتعرف أيضاً بأنها: "التي تشمل البنوك غير المتخصصة التي تقوم أساساً على تلقي الودائع القابلة للسحب عند الطلب أو بعد أجل قصير والتعامل بصفة أساسية في الائتمان قصير الأجل"⁴.

¹ - الحلاق سعيد سامي و العجلوني محمد محمود، مرجع سبق ذكره، ص70.

² - الزامل يوسف بن عبد الله وآخرون(2001)،**النقود والبنوك والأسواق المالية**، الجمعية السعودية للمحاسبة، الرياض، ص71.

³ - الحميدي نجم (2001)، **تصميم نظام دعم للقرارات الإستراتيجية بالتطبيق على القطاع المصرفي في سورية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة. إدارة الأعمال، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، ص56، نقلاً عن:

الفولي أسامة محمد و شهاب مجدي محمود (1997)، **مبادئ النقود والبنوك**، دار الجامعة، الإسكندرية، ص169.

⁴ - بطرس ماهر ظاهر، مرجع سبق ذكره، ص142.

من التعريفين السابقين، يلاحظ الباحث: بأنهما قريبين من بعضهما وأنهما يشتركان بنقطتين: الأولى التعامل بالودائع سواء الأجلة أو الثابتة، أما الثانية فهي منح القروض قصيرة الأجل والتي لاتزيد مدتها عن السنة المالية الواحدة في حين ذكر التعريف الثاني وبشكل صريح أن هذا النوع من المصارف لا يدعم أي قطاع اقتصادي، وبالتالي أبعد عن هذه المصارف صبغة التخصص وهذا يدل على أن الهدف من هكذا مصارف ليس تحقيق التنمية على مستوى القطاعات الاقتصادية، وإنما تحقيق الأرباح والفوائض النقدية، ويعرفها (الهدلول و حداد) **بتعريف** مختصر بعض الشيء على أنها: "تلك المؤسسات التي تتيح خدمات متنوعة للجمهور دون تمييز"¹.

يرى الباحث في التعريف الأخير اختلاف عن سابقه إلا أنه يمكن الربط بين هذا التعريف وسابقه، حيث أن الخدمات المتنوعة والمتعددة التي تقدمها المصارف التجارية لزبانتها تدرج في إطار قبول ودائعهم وفوائضهم النقدية وتوزيعها على مقترضيها ضمن قنوات تصريف صحيحة وبذلك تكون قد حققت منفعة مشتركة للمقرضين والمقترضين على حد سواء ودون تغليب مصلحة طرف على مصلحة الطرف الآخر، كما وجاء البعض **بتعريف** مفاده أن "المصارف التجارية هي مؤسسات مالية تقوم بجمع المدخرات، وخلق الائتمان وقبول كافة الودائع، وتمويل المشاريع"².

إن التعريف الأخير لا يختلف كثيراً عن التعاريف التي سبقتة إذ يحدد عمل المصارف التجارية في جانبين فقط، وهما التعامل بالائتمان القصير الأجل الذي يقود بدوره إلى عملية خلق النقود من خلال إقراض جزء من النقود المودعة لفترة زمنية لا بأس بطولها والجانب الآخر هو جمع المدخرات بشكل ودائع، حيث تشكل هذه الأخيرة الدعامة الأساسية للمصارف التجارية، حيث يتم التعامل بالائتمان وقبول الودائع ضمن شروط معينة تضمن للمصارف الاستفادة من الأموال المودعة لديه بالشكل الذي تتحقق معه الأرباح والعوائد المتوقعة من جراء ممارستها لمثل هذه الأنشطة، هناك تعريف للمصارف التجارية أشمل من التعاريف التي سبقتة، لكنه لا يخرج عن الإطار العام للتعاريف السابقة، حيث يعرف **المصارف التجارية** بأنها: "البنوك التي تقوم بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو لأجل محددة، وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته بما يحقق أهداف خطة التنمية، ودعم الاقتصاد القومي، وتباشر عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج بما في ذلك المساهمة في المشروعات، وما تستلزمه من عمليات مصرفية وتجارية ومالية، وفقاً للأوضاع التي يقرها البنك المركزي"³.

كما يمكن **تعريفها** عند دخولها السوق النقدية بأنها: "الوسيط المالي الذي يلعب دور الوسيط في التعاملات المالية بين الوحدات ذات العجز النقدي والوحدات ذات الفائض النقدي"⁴.

¹ - حداد أكرم و هدلول مشهور، مرجع سبق ذكره، ص142.

² - عبد الله خبايا (2008)، الاقتصاد المصرفي في بنوك إلكترونية- بنوك تجارية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ص88.

³ - حنفي عبد الغفار (2008)، إدارة المصارف،الدار الجامعية، 84 شارع زكريا غنيم، الإبراهيمية، ص ب 35، ص89.

⁴ - رمضان زياد و شموط مروان (2008)، الأسواق المالية، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، ص69.

يتضح للباحث من التعاريف السابقة للمصارف التجارية بأنها قد تطورت بشكل تدريجي مع التطور الاقتصادي، فعند كل تطور في عمل هذه المصارف كانت تأخذ صيغة ومفهوم معين يختلف عن المفهوم الذي سبقه ولو بشكل بسيط لكن كل التعاريف السابقة كانت تقوم على أساس ثابت لم يتغير حتى الآن وهو تعاملها بالائتمان وقبولها الودائع على مختلف أنواعها، وكذلك الاستثمار في مجالات مختلفة بهدف تحقيق أهدافها الخاصة والمتمثلة بتحقيق الأرباح من جهة وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية من جهة ثانية وهذا ما قد أشرنا إليه سابقاً وهو مالا تستطيع بقية المصارف الأخرى القيام به.

ثالثاً: أنظمة وأنواع المصارف التجارية:

يوجد نوعان رئيسيان لأنظمة المصارف التجارية في العالم:

1- نظام المصارف ذات الفروع المنتشرة وهو شائع في أغلب دول العالم ومنها البلدان العربية وذلك لما يتمتع به هذا النوع بمرونة كافية تسمح له بالقيام بخدماته بالشكل الأمثل وتمنعه بالقدرة على اجتياز الأزمات التي تواجهه واتساع قاعدة عمله (الانتشار) وانخفاض تكاليفه بوجه عام، بمعنى أنه كلما كان هناك انتشار أكبر للمصرف فإنه سيؤدي في النهاية إلى جذب أكبر عدد ممكن من العملاء وبالتالي سيؤدي إلى زيادة حجم الودائع لديه ومن ثم السيطرة على حجم الكتلة النقدية.

2- نظام المصارف المفردة ويتميز هذا النوع في محدودية المناطق التي ينشط وينتشر بها المصرف، كما لا يسمح لهذا النوع بفتح فروع وإن سمح له بذلك، فإن ذلك سيتم على نطاق ضيق جداً وذلك لمنع سيطرة المصرف القوي مالياً على بقية المصارف المتواجدة معه في نفس البقعة الجغرافية، وإن هذا النوع من المصارف يشجع على انتشار ثقافة المنافسة وهو منتشر في USA¹.

يقسم بعض الكتاب والمؤلفين المصارف التجارية إلى خمسة أنواع هي التالية²:

1- المصارف ذات الفروع:

يأخذ هذا النوع شكل شركة مساهمة تتألف من مجموعة من الفروع تنتشر في الأجزاء الهامة والمختلفة من البلد المتواجدة فيه، كما وتعمل هذه الفروع وفق الأنظمة والقوانين في ذلك البلد وتتميز هذه الفروع بالاستقلالية في تدبير شؤونها وعدم عودتها إلى المركز الرئيسي إلا في الأمور الهامة والجوهرية وتعمل على منح القروض قصيرة الأجل.

2- مصارف (بنوك) السلاسل:

من خلال التسمية يمكن القول بأنها: سلسلة من الفروع التي تكمل بعضها البعض، وتتميز بأنها منفصلة عن بعضها من الناحية الإدارية ولكن يشرف على عملها جميعاً مركز رئيسي يعمل على رسم سياستها

¹ - رمضان زياد سليم و جودة محفوظ أحمد، مرجع سبق ذكره، ص12 بتصرف.

² - اللوزي سليمان أحمد وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص21. 22 بتصرف.

العامة وينسق الأعمال فيما بينها وأن هذا النوع من المصارف التجارية قد نشأ وتطور مع زيادة حجم المصارف التجارية ونموها بشكل مضطرد.

3- مصارف المقايضة (بنوك المجموعة):

إن هذا النوع من المصارف التجارية ذو طابع احتكاري وهو أشبه مايكون بشركة قابضة أو شركة مالية تعمل على إنشاء مجموعة من المصارف وتشرف على عملها وتوجهها وفقاً لما تقتضيه المصلحة المالية للشركة الرئيسية (القابضة).

4- المصارف الفردية:

هي عبارة عن مصارف صغيرة تكون مملوكة من قبل أفراد أو شركات خاصة وتعمل في نطاق جغرافي صغير وتستثمر أموالها في أصول ذات سيولة عالية كالأوراق المالية والأوراق التجارية المخصصة والتي يمكن أن تتحول إلى نقدية بوقت قصير جداً.

5- المصارف المحلية:

هي مصارف تعمل في منطقة جغرافية محلية كالمحافظة مثلاً ولا يحق لها أن تعمل خارج نطاق هذه البقعة الجغرافية في غالب الأحيان وهي خاضعة لرقابة وسيطرة السلطة المحلية في المحافظة أو المدينة التي تعمل ضمنها.

على الرغم من اختلاف وتعدد أنواع المصارف التجارية إلا أنها جميعاً تعمل بألية متقاربة من بعضها البعض، حيث أن هدفها جميعها تحقيق أكبر عائد ممكن من الربح، وإن اختلفت بعض الشيء في طريقة تحقيق هذا العائد فكل استثمار تقدم عليه المصارف التجارية سواء بقبول ودیعة أو منح ائتمان أو استثمار أموالها بسندات حكومية أو أدونات خزينة أوفي أسهم شركات فهو في النهاية لتحقيق الهدف الذي أوجدت من أجله.

رابعاً: أهداف المصارف التجارية:

أشرنا سابقاً في أكثر من موضع إلى أن الهدف الرئيسي للمصارف التجارية سواء أكانت عامة أو خاصة هو تحقيق هامش جيد من الأرباح هذا بالإضافة إلى الأهداف الأخرى كالمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية للمجتمع وخلق الفوائض النقدية والسعي لتقديم أفضل الخدمات لزبائنها في الوقت المناسب وزيادة عامل الثقة والأمان لدى المودعين ورفع الكفاءة الإدارية والإنتاجية ويمكن إدراج النقاط العامة السابقة كأهداف للمصرف التجاري وفق التفصيل التالي¹:

¹ - انظر في :

- أحمد عبد الوهاب يوسف، مرجع سبق ذكره، ص151 بتصرف.

- الحمد سليمان (2006)، تقييم كفاءة المصرف التجاري السوري في إدارة تدفقاته النقدية ومدى قدرته على المواءمة بين

هذه التدفقات، رسالة ماجستير غير منشورة. إدارة الأعمال، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، ص110.

- 1- تحقيق هامش مقبول من الربح والعمل على تدعيم المركز المالي للمصرف للحفاظ على مستوى مقبول للملاءة المالية حتى يتسنى للمصرف مواجهة متطلباته من أمواله الخاصة والحفاظ على مستوى ونسبة لا بأس بها من النقدية.
- 2- التركيز على سياسة الإقراض والاستثمار على أكثر من صعيد بهدف إحداث التنمية في القطاعات الاقتصادية والعمل على تحقيق التوظيف الكامل للمدخرات النقدية لتحاشي الوقوع في خطر التضخم.
- 3- العمل على تقديم أفضل الخدمات المصرفية للعملاء بأقل كلفة وبتوقيت مناسب الأمر الذي يدفع الزبون على زيادة وتعزيز الثقة بالمصرف الذي يقدم الأفضل.
- 4- البحث عن خدمات مصرفية جديدة وابتكار الطرق الأفضل لتحقيقها بما يتناسب وأهداف المصرف من جهة وأهداف العملاء من جهة أخرى.
- 5- القيام بإجراء دورات مستمرة ومنتالية للعاملين الفنيين والجهاز الإداري للمصرف بهدف إكسابهم الخبرات العملية ووضعهم بصورة المتغيرات المستمرة في المستقبل وذلك فيما يخص العمل المصرفي ليكونوا قادرين على مواجهة هذه المتغيرات بكفاءة عالية.
- 6- الحفاظ على السمعة الحسنة من خلال تقديم الجديد والجيد والالتزام بالتعهدات أمام العملاء والعمل على تحقيق الشعار الذي أطلقه المصرف عند البدء بعمله لأول مرة.
- 7- العمل على تحقيق الموازنة بين الأهداف المالية وإيجاد صيغة ناظمة للسيولة والربحية بحيث يتم الوصول للهدف الواجب تحقيقه دون تأثير سبلي من إحداها على الأخرى.
- 8- زيادة رأس المال العامل للمصرف من خلال قبول أكبر قدر ممكن من الودائع وخاصة الودائع لأجل والعمل كذلك على زيادة القروض المستثمرة.
- 9- تمويل نشاطات التجارة الداخلية والخارجية بشكل يتوافق مع الخطة الاقتصادية للدولة.

خامساً: وظائف المصارف التجارية:

تقوم المصارف التجارية بتأدية مجموعة من الوظائف ويميز الباحثين بين نوعين من هذه الوظائف فمنها ماهو تقليدي قديم ومنها ماهو حديث، لكن هذا التقسيم يتبع في كثير من الأحيان لمجموعة عوامل بعضها يتبع تطور المجتمع من مرحلة إلى أخرى والآخر يتبع الطبيعة الأساسية لنشاط المصرف ومن هذه الوظائف ماهو أساسي، إذ لا يمكن لأي مصرف أن يعمل ويستمر دون مزاوله هذه الوظائف وهذان النوعان هما:

• الوظائف التقليدية القديمة:

1- (قبول الودائع على اختلاف أنواعها)¹:

سواء كانت ودائع جارية أو ودائع لأجل أو ودائع توفير أو أي نوع آخر وهذه الوظيفة من الوظائف الأساسية والقديمة بنفس الوقت لأنها وجدت مع نشأة المصارف ففي البداية كانت المصارف تحفظ أموال المودعين برسم الأمانة في مقابل عمولة يتقاضاها المصرف أما اليوم فأصبحت المصارف التجارية تدفع لعملائها فوائد على هذه الودائع وبأسعار مختلفة وذلك تبعاً لنوع الوديعة.

2- (تمويل العملاء تحت منهجية السيولة والربحية والضمان): بمعنى تحقيق أهداف المصرف من جراء قيامه بهذه الوظيفة والأخذ بعين الاعتبار الموازنة بين سيولة ونقدية المصرف من جهة وتحقيق الربحية بدرجة عالية من الأمان تفادياً للوقوع في مخاطر نقص السيولة وعدم المقدرة على الوفاء بالالتزامات².

3- (خلق النقود عن طريق منح القروض للزبائن): وهي العملية الأكثر ربحاً وتعتبر من أهم الوظائف حيث كانت تعمد المصارف التجارية إلى الاحتفاظ بنسبة (25%) من المبلغ المودع لمواجهة عمليات السحب واستثمارها لباقي المبلغ عن طريق وضعه في قنوات الإقراض الصحيحة وكذلك قيامها بخصم الأوراق المالية كالسندات الأذنية والكمبيالات مقابل عمولات وفوائد معينة تسهم بدورها في زيادة نقدية المصرف³.

الجدير بالذكر أن بعض الوظائف القديمة التي تقوم بتأديتها المصارف التجارية يمكن إدراجها أيضاً ضمن الوظائف الحديثة، وذلك لأنها من الوظائف التي واكبت نشوء المصارف التجارية ولا يمكن لهذه المصارف الاستغناء عنها، كما أشرنا سابقاً وإنما يمكن تطويرها بما يتناسب والتطور التدريجي للمجتمع وخاصة على الصعيد الاقتصادي.

¹ - رمضان زياد سليم و جودة محفوظ أحمد، مرجع سبق ذكره، ص12.

² - الزيدانين جميل سالم (1999)، أساسيات في الجهاز المالي (المنظور العملي)، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، ص129.

³ - أحمد عبد الوهاب يوسف، مرجع سبق ذكره، ص154 بتصرف.

. الوظائف الحديثة:

إن الوظائف الحديثة للمصارف التجارية تتمثل في تقديم جملة من الخدمات المتنوعة التي تهدف إلى تقديم النفع لكافة أفراد المجتمع وذلك في محاولة منها لتحقيق هدفين الأول هو تحقيق هامش جيد من الربح لضمان البقاء والاستمرار والنمو والآخر هو كسب رضا العملاء والزبائن من خلال تقديم الخدمة بأسرع وقت وبجودة عالية ويمكن إجمال الخدمات الحديثة بالتالي¹:

- 1- العمل على تقديم خدمات استشارية للمتعاملين معه وذلك فيما يتعلق بأعمالهم ومشاريعهم الاقتصادية حيث تقوم المصارف التجارية في بعض الأحيان في إعداد دراسات الجدوى وتنفيذ الدراسات المالية المطلوبة من قبل العملاء عن طريق خبراء يعملون لصالح المصرف في مثل هذه المجالات.
- 2- تحصيل الأوراق التجارية لصالح العملاء في مقابل عمولة محددة بشكل مسبق وإن قيام المصارف التجارية بعملية التحصيل الجيد تؤدي إلى خلق جو من الثقة لدى العملاء بالمصرف الذي يتعاملون معه، وكذلك قيامها بتسديد الالتزامات والذمم المترتبة على العملاء لصالح الغير.
- 3- منح الائتمان المتوسط والطويل الأجل إذ يمكن اعتبار هذه الوظيفة من الوظائف الحديثة للمصارف التجارية؛ لأننا نعلم أن اسم هذه المصارف قد اقترن منذ النشوء بالائتمان القصير الأجل فقط.
- 4- إصدار الشيكات السياحية وتحويلها بشيكات لصالح العملاء المسافرين خارج البلاد.
- 5- تقديم خدمات البطاقة الائتمانية إن هذه البطاقة تخول العميل الذي يحملها أن يتمتع بمجموعة مزايا منها الشراء عن طريق هذه البطاقة من جميع المحلات التجارية المتعاملة مع المصرف الذي يتعامل معه هذا العميل دون أن يدفع أية مبلغ للمحلات التجارية وإنما يعطى مهلة لأيام لا بأس بها حتى يقوم بالدفع في المصرف دون فوائد شريطة عدم تجاوزه المهلة المحددة له.
- 6- ادخار المناسبات، حيث تشجع المصارف التجارية المتعاملين معها على الادخار من أجل مواجهة مناسبات طارئة كالحالات المرضية والادخار لمناسبات الزواج وتأمين نفقات الدراسة.....
- 7- شراء وبيع النقد الأجنبي وتفعيل عمليات تصريف العملة وإحداث خدمة الصراف الآلي كل ذلك بغية تقديم خدمات ذات جودة عالية بهدف إرضاء الجمهور.
- 8- تمويل عمليات الإسكان الشخصي وشراء السيارات وتقسيم عمليات الشراء هذه لسنوات طويلة بفوائد مناسبة وخاصة لذوي الدخل المحدود.
- 9- تحصيل فواتير المياه والكهرباء والهاتف من خلال فتح حسابات مصرفية يقوم عندئذ المشترك بدفع ما يترتب عليه من مبالغ في الحساب المصرفي لتلك المؤسسات لدى المصرف.

¹ - انظر في :

- الزيدانين جميل سالم، مرجع سبق ذكره، ص 129-130 بتصرف.

- رمضان زياد سليم و جودة محفوظ أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 12-19 بتصرف.

- 10- تأجير الخزائن الحديدية للجمهور وتقديم خدمة فتح الاعتمادات المستندية للبضائع المستوردة من خارج البلاد لتسهيل عمليات الدفع على العملاء.
- 11- المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية في المجتمع عن طريق المشاركة في وضع خطط تموية لبعض نواحي الحياة الاقتصادية والإشراف على وضع الأموال في قنوات التصريف المناسبة لها.
- 12- قيام المصارف التجارية بخلق بعض أدوات الاستثمار المالي على اعتبارها من المؤسسات المالية التي تساعد على تدفق الأموال الفائضة عن الحاجة من المدخرين إلى وحدات العجز التي تحتاج لتلك الأموال، هذا "وتتعدد الأساليب التي تتبعها المصارف في خلق مثل هذه الأدوات، ومن هذه الأدوات شهادات الإيداع التي يحصل من خلالها كلاً من المودع والمصرف على فائدة نتيجة استثمارها"¹.
- 13- قيامها بدور الوساطة بين المقرضين والمقترضين، والعمل على تخفيض تكاليف التعامل في الأصول المالية المباشرة، وتحقيق الوفورات الاقتصادية من حيث حجم العمليات المالية وتقليل عدد مرات هذه العمليات².

إن التوسع الكمي في عمل المصارف بشكل سريع أدى إلى تقديم أفضل الخدمات للزبائن، كالخدمات الحاسوبية وإدارة ممتلكات المتعاملين معها ومشاركة البعض الآخر في إنشاء وإحداث مشاريع استثمارية وكل خدمة أو عمل من شأنه إحداث النمو في المجتمع سواء على الصعيد الربحي بالنسبة للمصارف والجمهور أو على الصعيد التنموي بالنسبة للقطاعات المكونة للاقتصاد الوطني وإن القيام بالوظائف السابقة الذكر يتطور بالتدرج في ظل تحقيق النتائج الجيدة والثقة المتبادلة بين العملاء والمصارف لأجل الوصول إلى تحقيق هدف كلا الطرفين³.

¹ - العمار رضوان وآخرون (2002)، الدور المستقبلي للمصرف التجاري السوري بوجود المصارف الخاصة ووظائف المصرف التجاري الحديث، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية، المجلد (24)، العدد (4)، ص164.

² - شامية أحمد زهير (2000)، اقتصاديات النقود والمصارف، مديرية كتب ومطبوعات جامعة حلب، ص254-255.

³ -Bhole L M,(1999),**Financial institutions and Markets**, Third Edition, Tata McGraw-Hil , P 160.

المبحث الثاني

المصرف التجاري السوري

§ تمهيد:

لعب المصرف التجاري السوري منذ نشأته دوراً ريادياً في خدمة عملية التنمية الاقتصادية باعتباره أهم المصارف العامة، ومازال يلعب هذا الدور إنطلاقاً من مسؤوليته في خدمة الزبائن على مختلف شرائحهم، إنطلاقاً مما سبق سنتطرق في هذا المبحث إلى نشأة وتطور المصرف التجاري السوري منذ البدايات وحتى الوقت الحاضر إضافة للتطرق إلى مراسيم الإحداث والمواد القانونية الناظمة لرأس المال الخاص بالمصرف، بالإضافة للتعرف على التنظيم الداخلي للمصرف التجاري وتنظيم الفروع التابعة له، والتطور في نشاط المصرف على الصعيدين البنوي(البنية التحتية) والمالي.

1-2-1 نشأة المصرف التجاري السوري¹.

يمكن القول بأن البداية الأولى لنشوء المصرف التجاري السوري كانت بتاريخ 1963/8/10 عندما صدر القرار رقم /446/ مكرر عن وزير الاقتصاد القاضي بدمج جميع المصارف التجارية العاملة في الجمهورية العربية السورية في خمسة مصارف جديدة هي:

- 1) مصرف سورية والمهجر. (2) مصرف أمية. (3) مصرف الشرق العربي. (4) مصرف الوحدة العربية.
- 5) مصرف العالم العربي.

إن مصرف العالم العربي هو المصرف الذي تم تحويله إلى المصرف التجاري السوري بتاريخ 1966/10/29 وذلك بموجب نص المادة الخامسة من القرار /813/ الصادر عن وزير الاقتصاد والتجارة والتي نصت على تسمية مصرف العالم العربي بالمصرف التجاري السوري اعتباراً من 1967/1/1 وأن تدمج به المصارف الأربعة السابق ذكرها، بعد ذلك صدر المرسوم التشريعي رقم/1654/ بتاريخ 1977/ 8 /4 الخاص بمؤسسات القطاع العام في الجمهورية العربية السورية والذي أخذت المصارف بموجبه شكلها الحالي، وسمي المصرف التجاري بالمؤسسة العامة للمصرف التجاري السوري وذلك استناداً للمادة الأولى من المرسوم المذكور، بعد أن تضمنت المادة الأولى من المرسوم رقم/1654/ تطبيق المرسوم التشريعي رقم 18/ تاريخ 1974/ 2 /15 وذلك فيما يتعلق بالتسمية والتبعية.

1 - انظر في:

- الحمد سليمان، مرجع سبق ذكره، ص110 بتصرف.
- الأحمد حسان (1996)، الخدمات المصرفية وتسويقها في المصارف التجارية السورية، رسالة ماجستير غير منشورة، إدارة أعمال، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، ص 16 - 17.
- الموقع الرسمي للمصرف التجاري السوري على شبكة الإنترنت. www.cbs.bank.com.
- المرسوم التشريعي رقم /34/ تاريخ 1/ 5 /2005.

حيث ارتبطت المؤسسة العامة للمصرف التجاري السوري بموجب هذا المرسوم بوزير الاقتصاد والتجارة الخارجية، أما في الوقت الراهن فإن المصرف التجاري السوري مرتبط بوزارة المالية.

ثم جاءت المادة الثانية من نفس المرسوم لتحدد المركز الرئيسي (مقر الإدارة العامة) للمؤسسة العامة للمصرف التجاري السوري في مدينة دمشق، أما المادة الثالثة من المرسوم فقد حددت مهام المصرف التجاري السوري وأعماله، كما وحددت المادة الرابعة من المرسوم رأسمال المصرف التجاري السوري بمبلغ قدره 150/ مليون ليرة سورية حينها، بقي المصرف التجاري السوري خاضعاً لأحكام المرسوم التشريعي رقم/1654/ لعام 1977 بحيث كانت أعماله خاضعة لأحكامه مع مراعاة القوانين والأنظمة الأخرى ذات الصلة كالمرسوم التشريعي رقم /34/ لعام 2005 المتعلق بسرية العمل المصرفي والذي أعطى الحق للمصرف التجاري فتح حسابات للمتعاملين معه دون معرفة أصحاب هذه الحسابات إلا من قبل مدير المصرف.

حيث جاء في المادة الأولى من المرسوم رقم /34/ المذكور أعلاه أن جميع المصارف بما فيها المصرف التجاري خاضعة لأحكام الرقابة المصرفية المنصوص عليها في قانون مصرف سورية المركزي ونظام النقد الأساسي رقم /23/ لعام 2002 وأحكام المرسوم التشريعي رقم /33/ تاريخ 2005/5/1 الخاص بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وفي 8/13/ 2006 صدر عن السيد رئيس الجمهورية المرسوم التشريعي رقم /35/ والذي أعاد صياغة آلية عمل المصرف التجاري بشكل مختلف عما كان معمول به سابقاً، حيث اعتبر المرسوم في الفقرة (أ) من المادة الأولى أن المصرف التجاري السوري مؤسسة عامة ذات طابع اقتصادي تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري وترتبط بوزير المالية وتعمل تحت عنوان المصرف التجاري السوري، وحدد في الفقرة (ب) من نفس المادة أن المركز الرئيسي له في مدينة دمشق.

إن ما جاء في المادة الأولى من المرسوم رقم /35/ لعام 2006 يختلف مع ما جاء في المادة الأولى من المرسوم رقم /1654/ لعام 1977 في بعض النقاط كتبعية المصرف حيث كان يتبع لوزارة الاقتصاد بموجب المرسوم القديم وتبعيته لوزير المالية وفقاً للمرسوم الحديث، كما حددت المادة الثانية من المرسوم التشريعي رقم /35/ رأسمال المصرف بمبلغ /70/ مليار ليرة سورية، وإن المادة الثالثة من هذا المرسوم حددت المصادر المالية للمصرف التجاري السوري والتي تمثلت برأسمال المصرف والاحتياطيات والودائع.

إن هدف المصرف التجاري السوري تم تحديده في المادة الرابعة من هذا المرسوم على أنه يهدف إلى تمويل التجارة الداخلية والخارجية والقيام بمختلف الأعمال والخدمات وبما لا يتعارض مع القوانين والأنظمة النافذة، كما حددت المادة السابعة عشرة من المرسوم رقم /35/ لعام 2006 أن المصرف التجاري السوري يخضع للقوانين والمراسيم التالية :

§ القانون رقم /23/ لعام 2002.

§ القانون رقم /50/ لعام 2004.

§ القانون رقم / 2/ لعام 2005.

§ المرسوم التشريعي رقم /33/ لعام 2005.

§ المرسوم التشريعي رقم /34/ لعام 2005.

ثم جاءت المادة الثامنة عشرة من المرسوم التشريعي رقم /35/ لعام 2006 لتؤكد على أن كل جزئية لم ترد في نص المرسوم تبقى خاضعة لأحكام قانون التجارة السوري وتعديلاته، وفي ختام المرسوم أنهت المادة التاسعة عشر من هذا المرسوم العمل بأحكام المرسوم التشريعي رقم /1654/ لعام 1977، ولا زال المصرف التجاري السوري يقوم بأعماله ويقدم خدماته للجمهور مراعيًا وخاضعًا لأحكام المرسوم التشريعي رقم /35/ لعام 2006 حتى تاريخه.

1-2-2 التنظيم الداخلي للمصرف التجاري السوري.

إن عملية التنظيم الإداري لأي مؤسسة تنبثق من أهدافها أولاً ومن جملة الوظائف التي تعمل على القيام بها لتحقيق الأهداف التي أنشأت من أجلها ثانياً، "وتعتمد التقسيمات الإدارية للمصرف التجاري على طبيعة النشاطات والأعمال التي يقوم بها لتحقيق أهدافه"¹.

بناء عليه فإن الهيكل التنظيمي لأي مصرف لا بد أن يتضمن إدارات رئيسية للودائع والائتمان والاستثمار في الأوراق المالية كمديرية المخاطر في المصرف التجاري السوري، هذا إلى جانب إدارات فرعية لأنشطة الحسابات والشؤون القانونية والرقابة وما إلى ذلك من إدارات للبحوث والعلاقات العامة والتخطيط والمتابعة والأمن وغيرها الكثير².

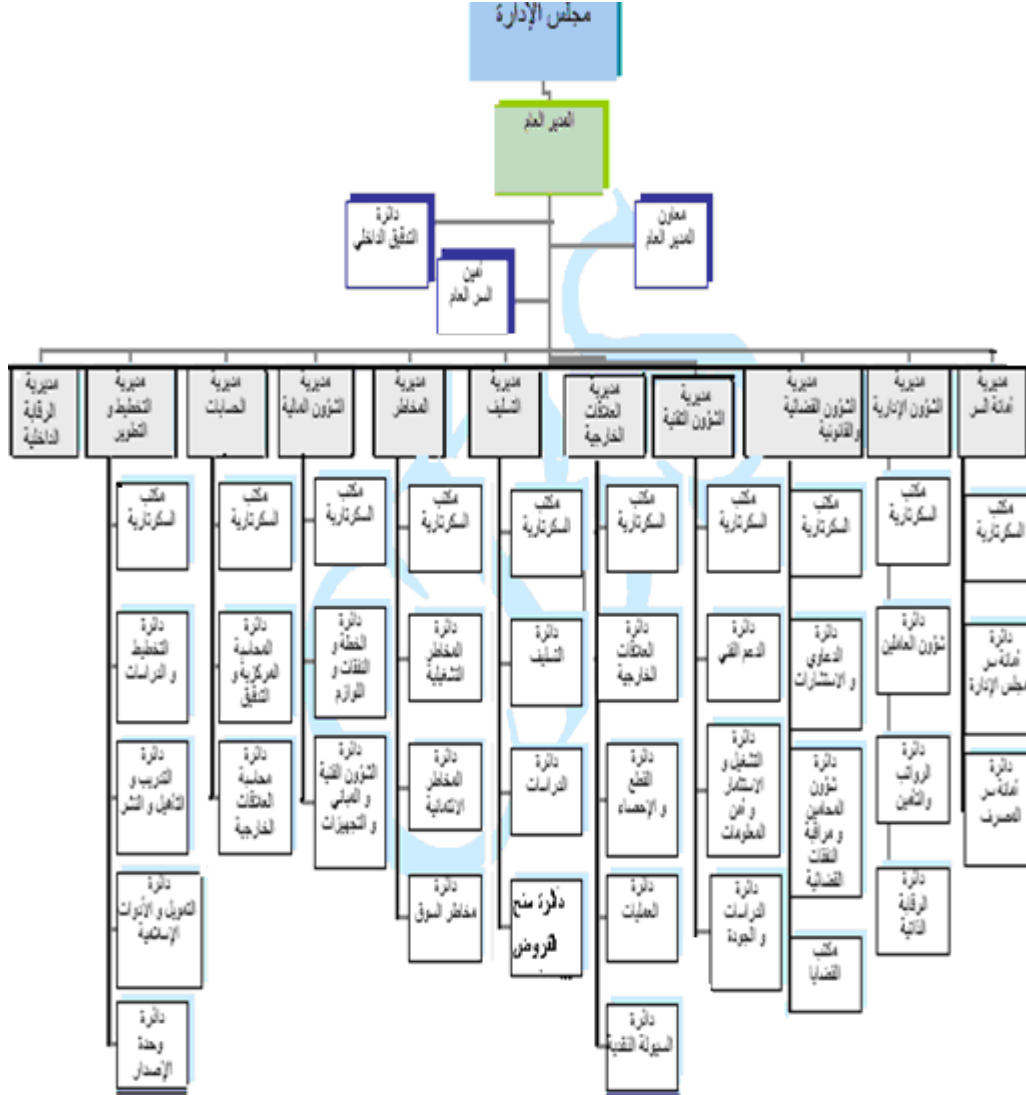
انطلاقاً مما سبق فإن المصرف التجاري السوري مؤسسة عامة مملوكة من قبل الدولة وموصفة بشكل دقيق، وبالتالي فإن له هيكلًا وتنظيمًا إداريًا يميزه عن بقية الإدارات العامة والمؤسسات المشابهة.

إذاً إن المصرف التجاري السوري مؤسسة عامة تتألف من مجلس إدارة يتكون من رئيس لمجلس الإدارة ونائباً للرئيس وسبعة أعضاء آخرين، ويتفرع عن مجلس الإدارة المذكور مكتب السيد المدير العام ومكتب معاون المدير العام ودائرة التدقيق الداخلي وأمين السر العام، ويتبع الإدارة العامة للمصرف التجاري إثنا عشرة مديرية، جميعها كائنة في مبنى الإدارة العامة، ويتبع لكل منها مكتب للسكترارية وأربع وثلاثون دائرة ومكتب القضايا المتعلقة بالدعاوي القضائية والاستشارات القانونية الخاصة بالمصرف، وإن هذه المديرات والدوائر جميعها تساهم في سير عمل الإدارة العامة بشكل صحيح وناجح كما تساهم في عملية الإشراف على عمل الفروع المختلفة المنتشرة في كافة محافظات القطر والمدن الكبرى.

¹ - جبر هشام، مرجع سبق ذكره، ص71.

² - هندي منير إبراهيم (2006)، إدارة البنوك التجارية مدخل اتخاذ القرارات، المكتب العربي الحديث، الطبعة الثالثة، الإسكندرية، ص52 بتصرف.

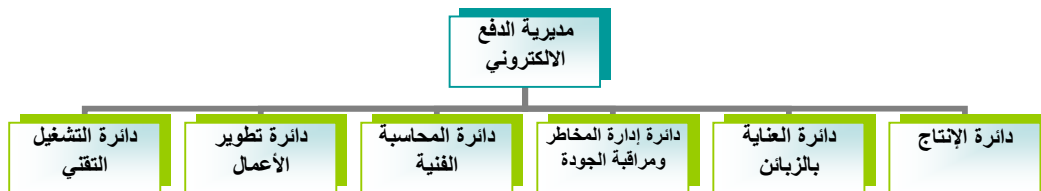
الشكل التالي يوضح التنظيم الداخلي للإدارة العامة للمصرف التجاري السوري:
الشكل رقم (1/1) الهيكل التنظيمي للإدارة العامة للمصرف التجاري السوري



• المصدر: التقرير السنوي للمصرف التجاري السوري لعام 2008 بتصريف.

الجدير بالذكر أن المصرف التجاري السوري قد أحدث في العام 2009 مديرية الدفع الإلكتروني التي يتبع لها ست دوائر وفق الشكل رقم (2) التالي:

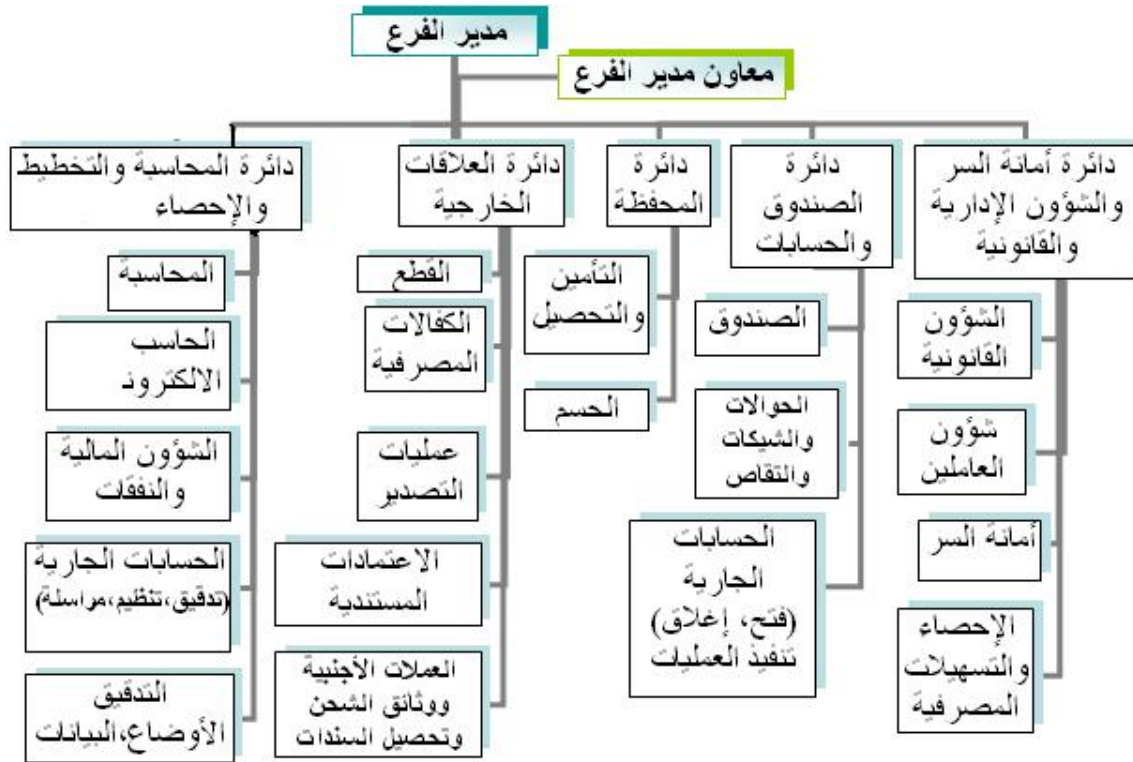
الشكل رقم (2/1) خارطة ذهنية لمديرية الدفع الإلكتروني



• الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقرير السنوي للمصرف التجاري السوري لعام 2009م.

أما التنظيم الإداري لأحد فروع المصرف التجاري السوري فإنه يتكون من مدير الفرع ومعاون له وخمس دوائر يتفرع عن كل دائرة عدد من الشعب التي تعمل على تسيير أعمال الفرع بالشكل الأمثل، وإن تعدد أقسام الفروع وتنوعها يعود لطبيعة نشاط الفرع، فمثلاً قد يوجد قسم في فرع في حين لا يوجد نفس القسم في فرع آخر، وقد يدمج قسمان في قسم واحد وخاصة إذا كان حجم العمل صغيراً بالمقارنة مع عدد الموظفين. الشكل التالي يوضح التنظيم الداخلي لأحد فروع المصرف التجاري السوري.

الشكل رقم (3/1) الهيكل التنظيمي لأحد فروع المصرف التجاري السوري



• الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على الزيارات الميدانية لفروع المصرف للتعرف على هيكلها التنظيمية.

1-2-3 تطور نشاط المصرف التجاري السوري.

يمكن التحدث عن تطور نشاط المصرف التجاري السوري في جانبين الأول هو التطور على صعيد البنية التحتية، أي التوسع في مجال إحداث الفروع وكوى الصرافة ومكاتب الخدمات المصرفية الجديدة خلال فترة الخمس سنوات الأخيرة (2004-2008)، أما الجانب الثاني فهو التطور على الصعيد المالي والذي سنوليه الاهتمام الأكبر في أكثر من موقع لما له من دور هام في إغناء البحث.

بلغ عدد فروع المصرف التجاري السوري في العام 2004 (53) فرعاً، ثم أصبح العدد (54) فرعاً في العام 2005 وتراجع العدد إلى (53) فرعاً في عام 2006، وتطور العدد في العام 2007 ليصبح (56) فرعاً، أما عدد فروعها في بداية عام 2009 فقد بلغ (59) فرعاً منتشرة في جميع المحافظات والمدن السورية والمناطق الحرة حسب الأهمية الاقتصادية لهذه المدن وحسب الكثافة السكانية المتواجدة فيها.

أما بالنسبة لكوى الصرافة ومكاتب الخدمة التابعة للمصرف التجاري السوري فقد بلغ عددها (35) كوة و (28) مكتب خدمة في مطلع عام 2009¹، موزعة على الفروع التابعة لها في مختلف المحافظات والمدن السورية وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (1/1): توزيع كوى الصرافة ومكاتب الخدمة التابعة للمصرف التجاري حسب المحافظات

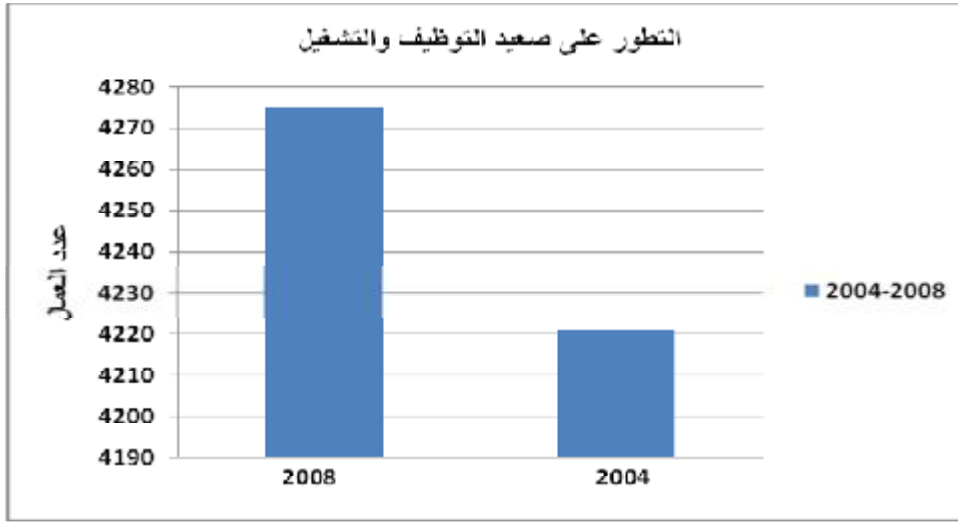
ت	اسم الكوة	الفرع	المحافظة	اسم مكتب الخدمة	الفرع المشرف
1	يوسف العظمة	مركز السيولة	دمشق	جامعة القلمون	8/ دمشق
2	جديدة يابوس	مركز السيولة	دمشق	شل	6/ دمشق
3	جديدة يابوس	مركز السيولة	دمشق	مكتب عربين	9/ دمشق
4	عدرا	دوما	دمشق	مكتب جمرايا	6/ دمشق
5	النتف	مركز السيولة/دمشق	دير الزور	مكتب فندق ديديمان	6/ دمشق
6	السيدة زينب	مركز السيولة	دمشق	مكتب قطنا	13/ دمشق
7	جمارك عدرا	دوما	دمشق	المنطقة الحرة بعدرا	دوما
8	المطار	مركز السيولة	دمشق	مرفأ اللاذقية	1/ اللاذقية
9	فندق ديديمان	مركز السيولة	دمشق	جامعة تشرين	1/ اللاذقية
10	الأرض السعيدة	مركز السيولة	دمشق	المنطقة الحرة باللاذقية	3/ اللاذقية
11	العدل	مركز السيولة	دمشق	الحفة	1/ اللاذقية
12	المسلمية	1	حلب	المنطقة الحرة بطرطوس	1/ طرطوس
13	إعزاز/ السلامة	2	حلب	مرفأ طرطوس	3/ طرطوس
14	المطار ع-2	3	حلب	جامعة حلب	3/ حلب
15	الدبوسية	1	حمص	الدريكيش	صافيتا
16	تدمر	2	حمص	مكتب مشتى الحلو	صافيتا
17	الجوسية	3	حمص	مكتب مرميتا	1/ حمص
18	المرفأ	1	اللاذقية	مكتب الحواش	1/ حمص
19	كسب	1	اللاذقية	مكتب تدمر	1/ حمص
20	مطار الشهيد ياسل الأسد	1	اللاذقية	مكتب السقيلية	2/ حماة
21	ديديمان	2	اللاذقية	مكتب سلقين	إدلب
22	المنطقة الحرة المرفأية	3	اللاذقية	مكتب جسر الشغور	إدلب
23	العريضة	1	طرطوس	مكتب أريحا	إدلب
24	المدينة	2	طرطوس	مكتب معرة النعمان	إدلب
25	المرفأ	2	طرطوس	مكتب الصنمين	درعا
26	حماه	2	حماه	مكتب الشيخ مسكين	درعا
27	حدود درعا القديمة	درعا	درعا	مكتب الحسكة	الحسكة
28	نصيب للسيارات الشاحنة	مركز السيولة	درعا	مكتب ضاحية الأسد	برزة
29	نصيب للسيارات السياحية	مركز السيولة	درعا		
30	بصرى	درعا	درعا		
31	المنطقة الحرة	درعا	درعا		
32	باب الهوى	ادلب	ادلب		
33	نصيبين	القامشلى	الحسكة		
34	اليعربية	القامشلى	الحسكة		
35	المنطقة الحرة فى اليعربية	القامشلى	الحسكة		

• الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقرير السنوي للمصرف التجاري السوري لعام 2008م.

¹ - التقرير السنوي للمصرف التجاري السوري لعام 2008، ص 11.

كما ونلاحظ ازدياد عدد العمال والموظفين في المصرف التجاري السوري منذ بداية عام 2005 حيث كان العدد (4221) ليرتفع تدريجياً سنة بعد أخرى ليصل إلى (4275) في بداية عام 2009 أي بنسبة زيادة قدرها (0.012)، والشكل التالي رقم (4) يوضح التطور على صعيد الاستخدام خلال الفترة الممتدة من عام 2004-2008.

الشكل رقم(4/1) تطور عدد العمال والموظفين على صعيد الاستخدام



• الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقرير السنوي للمصرف التجاري السوري الصادر عام 2008م.

كما بلغ رأسمال المصرف عند إحداثه مئة وخمسون مليون ليرة سورية، ثم صدر عن السيد رئيس مجلس الوزراء القرار رقم /340/ تاريخ 1993/12/30 بالموافقة على رفع رأسمال المصرف إلى مليار ليرة سورية، ثم زيد رأسماله إلى أربعة مليارات ليرة سورية بموجب القرار رقم / 7 / تاريخ 1998 / 8 / 15، وبموجب المرسوم التشريعي رقم 35 لعام 2006 والخاص بالمصرف التجاري السوري تم رفع رأسماله إلى سبعين مليار ليرة سورية، كما أشرنا إليه سابقاً.

يعتبر المصرف التجاري السوري من أكبر المؤسسات المصرفية في سورية ويستأثر بحيز واسع من النشاط المصرفي الإجمالي، إذ" تقدر حصته من إجمالي الميزانية العمومية للقطاع المصرفي بأكمله بنحو / 80% / ويستحوذ على أكثر من / 70% / من نشاط الإيداع والإقراض في السوق المحلي"¹.

العوامل المؤثرة في كفاءة المصارف التجارية

الأسس والمفاهيم النظرية للمصارف 26

فيما يلي نلقي الضوء على التطورات المالية خلال خمس سنوات وذلك للفترة الممتدة من عام 2004 وحتى نهاية عام 2008 بملايين الليرات السورية، ومقارنة حساب في كل سنة مع السنة التي تليها وفق الجدول التالي رقم (2):

الجدول رقم (2/1): التطورات المالية من عام 2004 لغاية عام 2008م.

النسبة	التطور	2006	2005	النسبة	التطور	2005	2004	رصيد الحساب في 31/12
-10.9%	-8418	68150	76568	122%	42055	76568	34513	الأموال الجاهزة
-15.4%	-41330	227615	268945	10.3%	25057	268945	243888	الودائع تحت الطلب و الحسابات الجارية الدائنة
1.66%	2109	129039	126930	-9.2	-12844	126930	139774	الودائع الآجلة وودائع التوفير
19.3%	16221	100239	84018	-3.4%	-2937	84018	86955	قروض وسلفيات من المركزي وإعادة الحسم
-3.35%	-4623	133070	137693	20.1%	23037	137693	114656	أرصدة دائنة أخرى
-49.5%	-86980	88628	175608	-4.5%	-8270	175608	183878	المون
455%	71698	87452	15754	21%	2728	15754	13026	رأس المال المدفوع الاحتياطيات
23.1%	27867	148585	120718	47%	38557	120718	82161	الاعتمادات المستندية للاستيراد
-20.1%	-4675	18587	23262	-6%	-1491	23262	24753	الاعتمادات المستندية للتصدير
-14%	-11777	72678	84455	1.3%	1105	84455	83350	الكفالات والقبولات
-5.8%	-49976	811379	861355	2.6%	22065	861355	839290	مجموع الموجودات
-1.56%	-20514	1292695	1313209	5%	62670	1313209	1250539	مجموع الميزانية

النسبة	التطور	2008	2007	النسبة	التطور	2007	2006	رصيد الحساب في 31/12
29.1%	20094	89081	68987	1.2%	837	68987	68150	الأموال الجاهزة
13.6%	31240	259722	228482	0.38%	867	228482	227615	الودائع تحت الطلب و الحسابات الجارية الدائنة
-2.6%	-3644	132856	136500	5.8%	7461	136500	129039	الودائع الآجلة وودائع التوفير
13.8%	12361	101778	89417	-10.8%	-10822	89417	100239	قروض وسلفيات من المركزي وإعادة الحسم
5.84%	10069	182224	172155	29.3%	39085	172155	133070	أرصدة دائنة أخرى
44.7%	8922	28887	19965	-77.4%	-68663	19965	88628	المون
6.6%	6045	97577	91532	4.6%	4080	91532	87452	رأس المال المدفوع الاحتياطيات
4.47%	4305	178077	173772	16.9%	25187	173772	148585	الاعتمادات المستندية للاستيراد
-28%	-8805	22239	31044	67 %	12457	31044	18587	الاعتمادات المستندية للتصدير
-6.3%	-4535	67707	72242	-0.6%	-436	72242	72678	الكفالات والقبولات
3.2%	26582	853393	826811	1.9%	15432	826811	811379	مجموع الموجودات
1%	13528	1372794	1359266	5.1%	66571	1359266	1292695	مجموع الميزانية

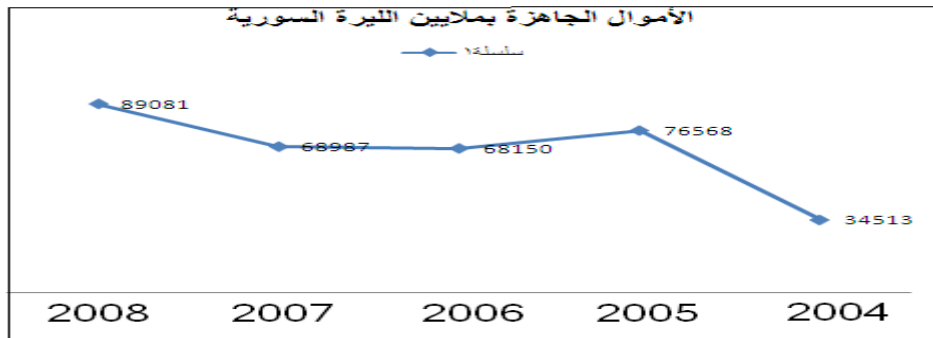
• الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقرير السنوي للمصرف التجاري السوري الصادر عام 2008م.

إن الأشكال البيانية التي سنستعرضها في الفقرات القادمة توضح التطور الحاصل بالزيادة أو بالنقصان على البنود المدرجة في الجدول رقم (2) السابق ومقارنة رصيد كل عام مع الأعوام التي تليه أو تسبقه وذلك وفق البنود التالية:

1- الأموال الجاهزة:

بلغ رصيد الأموال الجاهزة مبلغاً قدره (76568) مليون ليرة سورية في نهاية العام 2005 مقابل (34513) مليون ليرة سورية في نهاية عام 2004 بزيادة قدرها (42055) مليون ليرة سورية وبنسبة بلغت (122%)، كما انخفض في عام 2006 عما كان عليه في عام 2005، وبلغ (68150) مليون ليرة سورية بنقص قدره (8418) مليون ليرة سورية وبنسبة سالبة بلغت (10.9%)، ثم عاد الرصيد ليرتفع في عام 2007 إلى (68987) مليون ليرة سورية بزيادة قدرها (837) مليون ليرة سورية وبنسبة بلغت (1.2%)، ثم ازداد الرصيد في العام 2008 ليصل إلى (89081) مليون ليرة سورية بزيادة قدرها (20094) مليون ليرة سورية وبنسبة بلغت (29.1) ويعود الارتفاع والانخفاض في هذا الرصيد من عام لآخر لأسباب منها استقطاب الودائع والتوسع في العمليات الاستثمارية ومنح القروض والسحوبات الخاصة للعملاء والحصول على قروض أيضاً والشكل رقم (5) التالي يوضح تطور رصيد الأموال الجاهزة من عام 2004 - 2008.

الشكل رقم (5/1) تطور رصيد الأموال الجاهزة بين عامي 2004 _ 2008



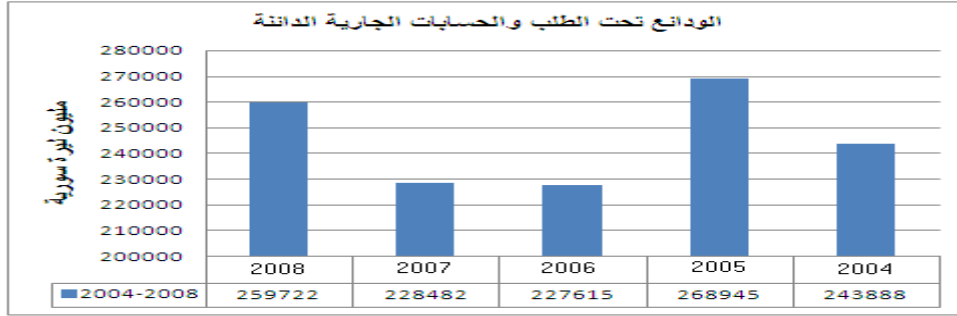
• الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقرير السنوي للمصرف التجاري السوري لعام 2008م.

2- الودائع تحت الطلب و الحسابات الجارية الدائنة:

بلغ رصيد هذا الحساب في نهاية عام 2005 مبلغاً قدره (268945) مليون ليرة سورية بزيادة قدرها (25057) مليون ليرة سورية عن عام 2004 والذي بلغ (243888) مليون ليرة سورية وبنسبة بلغت (10.3%)، ثم انخفض في عام 2006 إلى (227615) مليون ليرة سورية وسجل نقصاً قدره (41330) مليون ليرة سورية عن العام السابق وبلغت النسبة المئوية للنقص الحاصل (15.4%)، وفي عام 2007 ارتفع الرصيد ليصل إلى (228482) مليون ليرة سورية وبزيادة مقدارها (867) مليون ليرة سورية عن عام 2006 حيث بلغت النسبة المئوية للزيادة الناتجة (0.38%)، وفي عام 2008 تابع رصيد هذا الحساب الزيادة بالمقارنة مع عام 2007، حيث بلغ (259722) مليون ليرة سورية وبزيادة قدرها (31240) مليون ليرة سورية وبنسبة وصلت إلى (13.6%).

يمكن أن يعزى سبب الانخفاض والارتفاع في هذا الرصيد من عام لآخر لزيادة الإيداعات تارةً والسحوبات تارةً أخرى، والشكل البياني رقم (6) يوضح تطور رصيد حساب الودائع تحت الطلب و الحسابات الجارية الدائنة خلال فترة الخمس سنوات الممتدة من عام 2004 وحتى عام 2008.

الشكل رقم(6/1) تطور رصيد حساب الودائع تحت الطلب و الحسابات الجارية الدائنة بين عامي 2004 _ 2008.

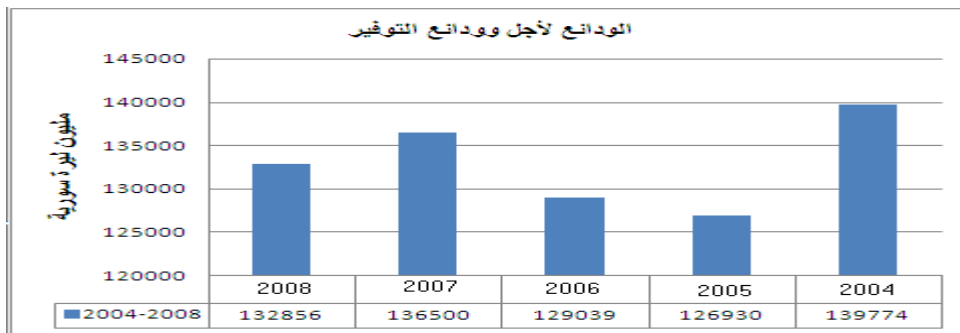


• الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقرير السنوي للمصرف التجاري السوري لعام 2008م.

3- الودائع الآجلة وودائع التوفير :

بلغ رصيد الودائع لأجل وودائع التوفير في عام 2005 مبلغاً قدره (126930) مليون ليرة سورية مقابل رصيد نفس الحساب للعام 2004 والذي بلغ (139774) مليون ليرة سورية، حيث لوحظ وجود تراجع لهذا الحساب في عام 2005 عن عام 2004 وبلغ النقص الحاصل مبلغاً وقدره (12844) مليون ليرة سورية وبنسبة بلغت (9.2)، ثم ارتفع الرصيد في العام 2006 ليصل إلى (129039) مليون ليرة سورية بزيادة قدرها (2109) مليون ليرة سورية عن عام 2005 وبنسبة بلغت (1.66%)، وفي العام 2007 تابع رصيد هذا الحساب الزيادة ليصل إلى (136500) مليون ليرة سورية بزيادة قدرها (7461) مليون ليرة سورية عن عام 2006 وبنسبة زيادة بلغت (5.8%)، أما في عام 2008 فقد تراجع رصيد هذا الحساب ليصل إلى (132856) مليون ليرة سورية مقابل (136500) مليون ليرة سورية في عام 2007 وبلغ مقدار النقص مبلغاً وقدره (3644) مليون ليرة سورية وبنسبة نقص مئوية بلغت (2.6%)، ويعود سبب الانخفاض والارتفاع في هذا الرصيد من عام لآخر لزيادة الإقبال على الإيداع الآجل وودائع التوفير في عام وإنخفاضه في عام آخر والشكل رقم (7) التالي يوضح تطور رصيد حساب الودائع الآجلة وودائع التوفير خلال الفترة الممتدة بين عامي 2004 _ 2008.

الشكل رقم(7/1) تطور رصيد حساب الودائع الآجلة وودائع التوفير خلال الفترة الممتدة بين عامي 2004 _ 2008.



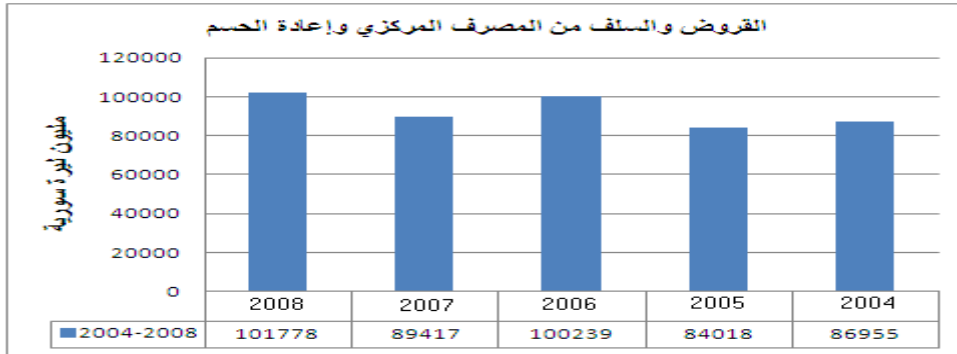
• الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقرير السنوي للمصرف التجاري السوري لعام 2008م.

4- القروض والسلف من المصرف المركزي وإعادة الحسم:

بلغ رصيد هذا الحساب في عام 2005 مبلغاً قدره (84018) مليون ليرة سورية مقارنة مع رصيد عام 2004 لنفس الحساب والذي بلغ (86955) مليون ليرة سورية، حيث تراجع هذا الحساب في عام 2005 عن عام 2004 وبلغ النقص الحاصل مبلغاً قدره (2937) مليون ليرة سورية وبنسبة سالبة بلغت (3.4%)، إلا أن الرصيد في العام 2006 ارتفع ليصل إلى (100239) مليون ليرة سورية بزيادة قدرها (16221) مليون ليرة سورية عن عام 2005 وبنسبة بلغت (19.3%).

إلا أنه في العام 2007 عاود رصيد هذا الحساب لينخفض إلى (89417) مليون ليرة سورية بنقص قدره (10822) مليون ليرة سورية عن عام 2006 وبنسبة نقص بلغت (10.8%)، وفي عام 2008 ازداد الرصيد بنسبة (13.8%) نتجت عن زيادة قدرها (12361) مليون ليرة سورية، حيث بلغ الرصيد في ذلك العام مبلغ (101778) مليون ليرة سورية، ويعود الارتفاع في هذا الرصيد في بعض السنوات عن سنوات أخرى لزيادة القروض الممنوحة للمصرف التجاري من قبل المصرف المركزي، والشكل رقم (8) التالي يوضح تطور رصيد هذا الحساب من عام 2004 - 2008.

الشكل رقم(8/1) تطور رصيد حساب القروض والسلف خلال الفترة الممتدة بين عامي 2004 _ 2008.



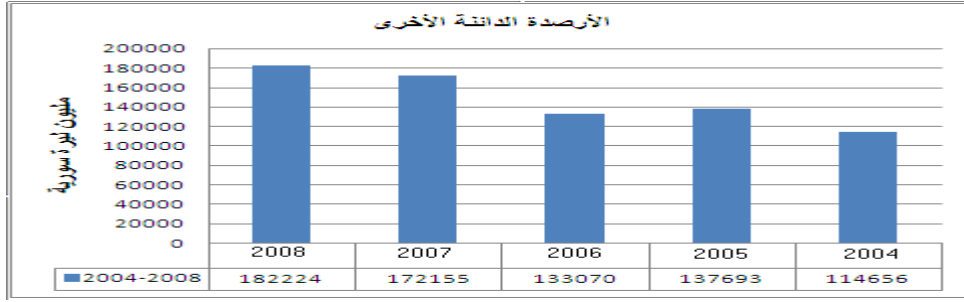
• الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقرير السنوي للمصرف التجاري السوري لعام 2008م.

5- الأرصدة الدائنة الأخرى:

بلغ رصيد حساب الأرصدة الدائنة الأخرى في عام 2005 مبلغاً قدره (137693) مليون ليرة سورية مقارنة مع رصيد عام 2004 والذي بلغ (114656) مليون ليرة سورية، حيث ازداد هذا الحساب في عام 2005 عما كان عليه في عام 2004 وبلغت الزيادة مبلغاً قدره (23037) مليون ليرة سورية وبنسبة بلغت (20.1%)، إلا أن الرصيد في العام 2006 قد تناقص عن العام السابق وبلغ (133070) مليون ليرة سورية بنقص قدره (4623) مليون ليرة سورية عن عام 2005 وبنسبة بلغت (3.35%)، إلا أنه في العام 2007 عاود رصيد هذا الحساب ليزداد ويصل إلى (172155) مليون ليرة سورية بزيادة قدرها (39085) مليون ليرة سورية عن عام 2006 وبنسبة بلغت (29.3%)، وتابع الرصيد ارتفاعه في عام 2008.

حيث بلغ (182224) مليون ليرة سورية وبنسبة بلغت (5.84%) نتجت عن زيادة في الرصيد مقدارها (10069) مليون ليرة سورية، ويعزى سبب الارتفاع في رصيد هذا الحساب في بعض الأعوام إلى زيادة في التزامات المصرف التجاري تجاه دائنيه، والشكل رقم (9) يوضح تطور رصيد هذا الحساب من عام 2004 - 2008.

الشكل رقم(9/1) تطور رصيد حساب الأرصدة الدائنة الأخرى خلال الفترة الممتدة بين عامي 2004 _ 2008.

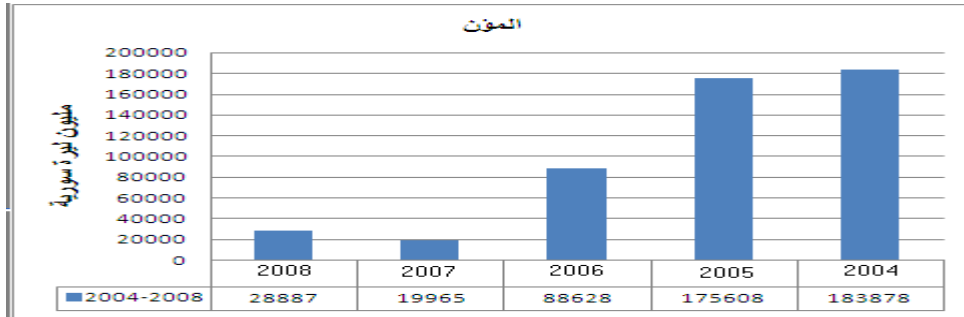


• الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقرير السنوي للمصرف التجاري السوري لعام 2008م.

6-المؤن:

بلغ رصيد حساب المؤن في عام 2005 مبلغاً قدره (175608) مليون ل.س مقارنة مع رصيد عام 2004 والذي بلغ (183878) مليون ليرة سورية ، حيث نقص رصيد هذا الحساب في عام 2005 عن رصيده في عام 2004 وبلغت النقص في الحساب مبلغاً قدره (8270) مليون ليرة سورية وبنسبة بلغت (4.5%)، ثم تابع رصيد هذا الحساب في عام 2006 التناقص عن عام 2005 وبلغ (88628) مليون ليرة سورية بنقص قدره (86980) مليون ليرة سورية وبنسبة بلغت (49.5%)، ونفس الشيء في العام 2007 حيث استمر رصيد هذا الحساب التناقص وبلغ (19965) مليون ليرة سورية بنقص قدره (68663) مليون ليرة سورية عن عام 2006 وبنسبة بلغت (77.4%)، إلا أن الرصيد في العام 2008 ارتفع عما كان عليه في عام 2007 حيث بلغ (28887) مليون ليرة سورية وبنسبة بلغت (44.7%) نتجت عن زيادة في الرصيد مقدارها (8922) مليون ليرة سورية ويعزى إنخفاض رصيد هذا الحساب من عام لأخر إلى إنخفاض الديون المشكوك في تحصيلها وإنخفاض الديون المعدومة وإنخفاض المخاطر والخسائر المحتملة، والشكل رقم (10) التالي يوضح تطور رصيد هذا الحساب من عام 2004 - 2008.

الشكل رقم(10/1) تطور رصيد حساب المؤن خلال الفترة الممتدة بين عامي 2004 _ 2008.



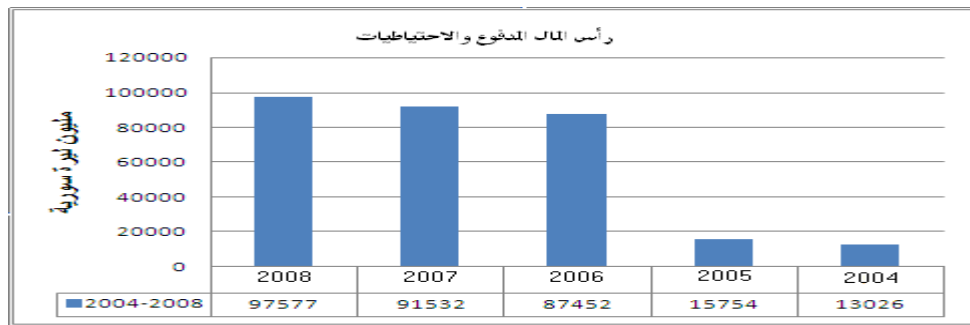
• الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقرير السنوي للمصرف التجاري السوري لعام 2008م.

7- رأس المال المدفوع والاحتياطيات:

بلغ رصيد حساب رأس المال المدفوع والاحتياطيات مبلغاً قدره (15754) مليون ليرة سورية في عام 2005 مقابل (13026) مليون ليرة سورية في عام 2004 بزيادة قدرها (2728) مليون ليرة سورية وبنسبة بلغت (21%)، وتابع الرصيد ارتفاعه في عام 2006 حيث بلغ (87452) مليون ليرة سورية بزيادة قدرها (71698) مليون ليرة سورية وبنسبة بلغت (455%)، وواصل رصيد هذا الحساب الارتفاع في عام 2007 ليصل إلى (91532) مليون ليرة سورية بزيادة قدرها (4080) مليون ليرة سورية ونسبة بلغت (4.6%).

كما تابع الرصيد زيادته في العام 2008 ليصل إلى (97577) مليون ليرة سورية بزيادة قدرها (6045) مليون ليرة سورية وبنسبة بلغت (6.6%)، ويعود سبب الزيادة في رصيد هذا الحساب إلى زيادة رأس المال في عام 2005 أما الزيادة في الأعوام اللاحقة قد تعزى إلى الزيادة في الاحتياطيات القانونية والاحتياطيات الأخرى، والشكل رقم (11) التالي يوضح تطور حساب رأس المال المدفوع والاحتياطيات من عام 2004 - 2008.

الشكل رقم(11/1) تطور رصيد حساب رأس المال المدفوع والاحتياطيات خلال الفترة الممتدة بين عامي 2004 _ 2008.

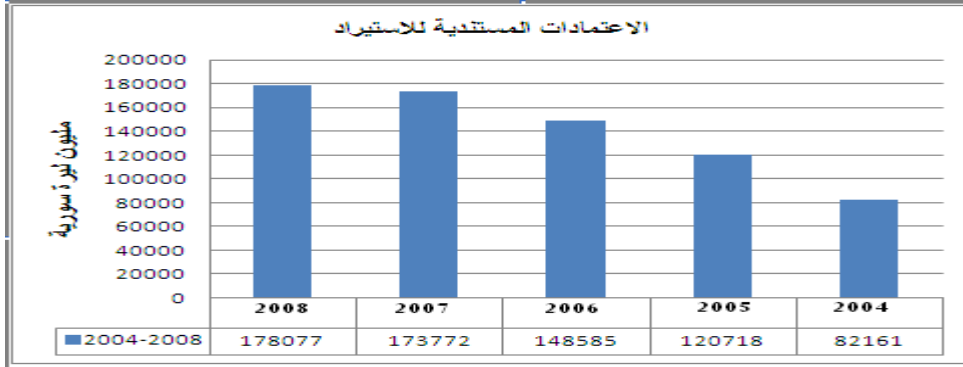


• الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقرير السنوي للمصرف التجاري السوري لعام 2008م.

8- الاعتمادات المستندية للاستيراد:

بلغ رصيد حساب الاعتمادات المستندية للاستيراد مبلغاً قدره (120718) مليون ليرة سورية في عام 2005 مقارنة مع رصيد نفس الحساب في عام 2004 والذي بلغ (82161) مليون ليرة سورية بزيادة قدرها (38557) مليون ليرة سورية وبنسبة بلغت (47%)، ثم ارتفع الرصيد ليصل في عام 2006 إلى (148585) مليون ليرة سورية بزيادة قدرها (27867) مليون ليرة سورية وبنسبة بلغت (23.1%)، وتابع رصيد هذا الحساب الارتفاع في عام 2007 حتى بلغ (173772) مليون ليرة سورية بزيادة قدرها (25187) مليون ليرة سورية وبنسبة بلغت (16.9%)، كما بلغ رصيد هذا الحساب في عام 2008 (178077) مليون ليرة سورية بزيادة قدرها (4305) مليون ليرة سورية وبنسبة بلغت (4.47%)، ويعود سبب الزيادة في رصيد هذا الحساب عاماً بعد آخر إلى زيادة إلتزامات المصرف التجاري السوري تجاه مراسليه في الخارج وذلك نتيجة زيادة عمليات تمويل المستوردات من الخارج، والشكل رقم (12) في الصفحة التالية يوضح تطور رصيد هذا الحساب من عام 2004 - 2008.

الشكل رقم (12/1) تطور رصيد حساب الاعتمادات المستندية للاستيراد خلال الفترة الممتدة بين عامي 2004 _ 2008.

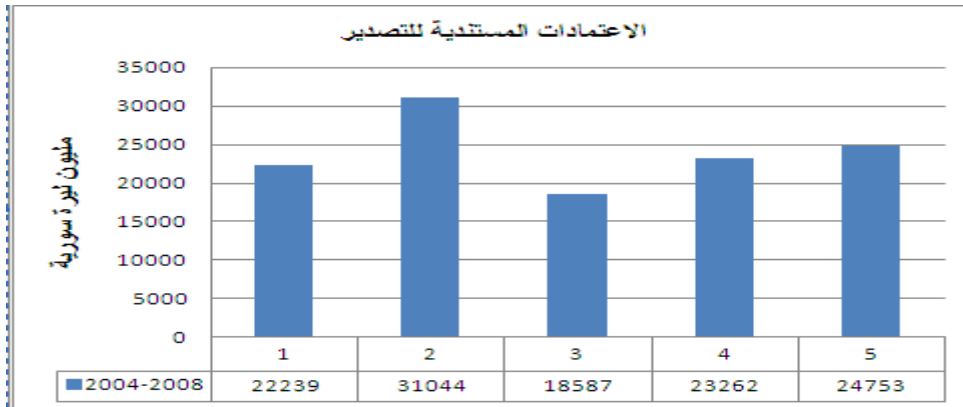


• الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقرير السنوي للمصرف التجاري السوري لعام 2008م.

9- الاعتمادات المستندية للتصدير:

بلغ رصيد حساب الاعتمادات المستندية للتصدير مبلغاً قدره (23262) مليون ليرة سورية في عام 2005 مقارنة مع رصيده في عام 2004 والذي بلغ (24753) مليون ليرة سورية بنقص قدره (1491) مليون ليرة سورية وبنسبة بلغت (6%)، ثم انخفض الرصيد في عام 2006 عن عام 2005 ليصل إلى (18587) مليون ليرة سورية بنقص قدره (4675) مليون ليرة سورية وبنسبة بلغت (20.1%)، وفي عام 2007 ارتفع رصيد هذا الحساب ليصل إلى (31044) مليون ليرة سورية بزيادة قدرها (12457) مليون ليرة سورية عن عام 2006 ونسبة بلغت (67%)، كما عاود رصيد هذا الحساب في عام 2008 إلى الانخفاض حيث بلغ (22239) مليون ليرة سورية بنقص قدره (8805) مليون ليرة سورية وبنسبة بلغت (28%)، ويمكن أن يعزى الارتفاع والانخفاض في رصيد هذا الحساب من عام لآخر إلى زيادة عمليات التصدير في عام وإنخفاض عددها في عام آخر، ويمكن أن نضيف إلى ذلك تحول تمويل بعض عمليات التصدير إلى المصارف الخاصة الأمر الذي يقلل من رصيد هذا الحساب لدى المصرف التجاري السوري، والشكل رقم (13) يوضح تطور رصيد حساب الاعتمادات المستندية للتصدير من عام 2004 وحتى عام 2008.

الشكل رقم (13/1) تطور رصيد حساب الاعتمادات المستندية للتصدير خلال الفترة الممتدة بين عامي 2004 _ 2008.

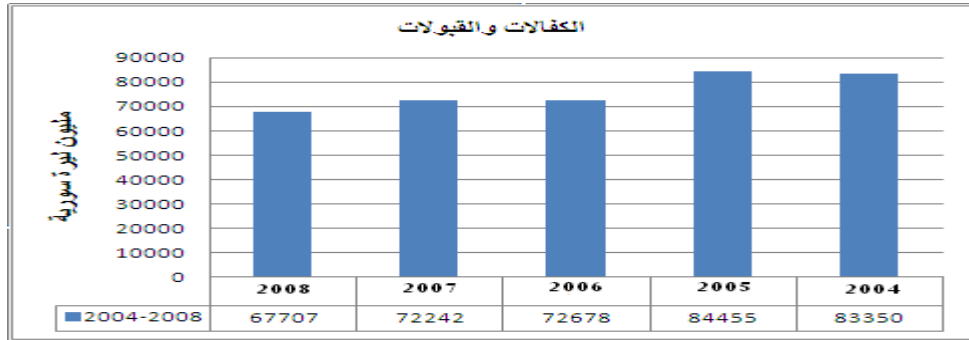


• الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقرير السنوي للمصرف التجاري السوري لعام 2008م.

10- الكفالات والقبولات:

بلغ رصيد هذا الحساب مبلغاً قدره (84455) مليون ليرة سورية في عام 2005 مقارنة مع رصيده في عام 2004 والذي بلغ (83350) مليون ليرة سورية بزيادة قدرها (1105) مليون ليرة سورية وبنسبة بلغت (1.3%)، ثم انخفض الرصيد في عام 2006 عن عام 2005 ليصل إلى (72678) مليون ليرة سورية بنقص قدره (11777) مليون ليرة سورية وبنسبة بلغت (14%)، وفي عام 2007 تابع الرصيد انخفاضه ليصل إلى (72242) مليون ليرة سورية بنقص قدره (436) مليون ليرة سورية عن عام 2006 وبنسبة بلغت (0.6%)، وتابع رصيد هذا الحساب انخفاضه في عام 2008 حيث بلغ (67707) مليون ليرة سورية بنقص قدره (4535) مليون ليرة سورية وبنسبة بلغت (6.3%)، ويمكن أن يعزى الانخفاض في رصيد هذا الحساب إلى انخفاض عدد وقيمة كفالات المصرف التجاري السوري لزيادته عام عن آخر، والشكل رقم (14) التالي يوضح تطور رصيد هذا الحساب من عام 2004 - 2008.

الشكل رقم(14/1) تطور رصيد حساب الكفالات والقبولات خلال الفترة الممتدة بين عامي 2004 _ 2008.

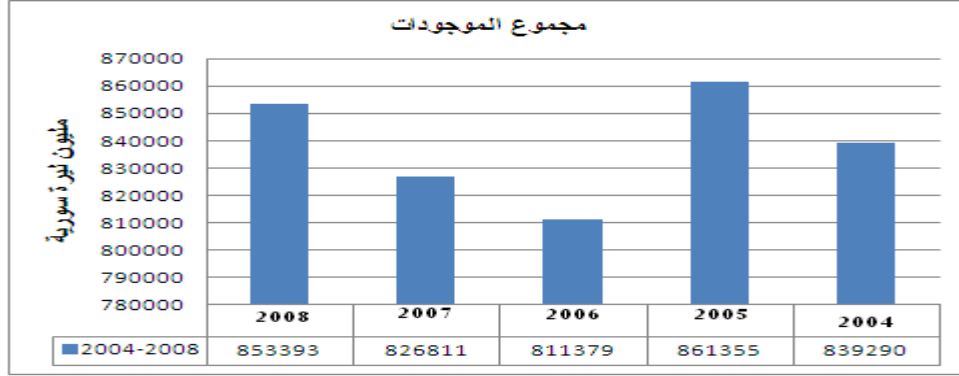


• الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقرير السنوي للمصرف التجاري السوري لعام 2008م.

11- مجموع الموجودات:

بلغ رصيد حساب مجموع الموجودات في عام 2005 مبلغاً قدره (861355) مليون ليرة سورية مقارنة مع رصيد عام 2004 والذي بلغ (839290) مليون ليرة سورية، حيث ازداد هذا الحساب في عام 2005 عما كان عليه في عام 2004 وبلغت الزيادة مبلغاً قدره (22065) مليون ليرة سورية وبنسبة بلغت (2.6%)، إلا أن الرصيد تناقص في عام 2006 عن عام 2005 وبلغ (811379) مليون ليرة سورية بنقص قدره (49976) مليون ليرة سورية عن عام 2005 وبنسبة بلغت (5.8%)، وفي العام 2007 عاود رصيد هذا الحساب ليزداد ويصل إلى (826811) مليون ليرة سورية بزيادة قدرها (15432) مليون ليرة سورية عن عام 2006 وبنسبة بلغت (1.9%)، وتابع الرصيد ارتفاعه في عام 2008 ليبلغ (853393) مليون ليرة سورية وبنسبة بلغت (3.2%) نتجت عن زيادة في الرصيد مقدارها (26582) مليون ليرة سورية، ويمكن أن يعزى الارتفاع والانخفاض في رصيد هذا الحساب إلى التغير في العناصر المكونة للموجودات كالنقدية والقروض الممنوحة وغيرها من الحسابات الأخرى والشكل رقم (15) في الصفحة التالية يوضح تطور رصيد الحساب من عام 2004 - 2008.

الشكل رقم (15/1) تطور رصيد حساب الموجودات خلال الفترة الممتدة بين عامي 2004 _ 2008.



● الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقرير السنوي للمصرف التجاري السوري لعام 2008م.

المبحث الثالث

المتغيرات المؤثرة في كفاءة عمل المصرف التجاري

§ تمهيد:

مفهوم الكفاءة (Efficiency) عام وواسع، وكل مؤسسة أو منشأة تتصف بأنها كفوءة في عملها أو قليلة الكفاءة بغض النظر عن القطاع الذي تنتمي له سواء أكانت في القطاع الصناعي أو الزراعي أو في القطاع المالي كالأسواق المالية والمصارف والمؤسسات ذات الطابع الاقتصادي الأخرى، والكفاءة بالمعنى العام هي (إنجاز العمل بأقل ما يمكن من الوقت والجهد والتكاليف)¹.

1-3-1 كفاءة عمل المصرف التجاري:

إن مفهوم كفاءة العمل المصرفي تختلف عن مفهوم الكفاءة العام إلا أنها لا تبتعد عنه كثيراً حيث تتمثل بتحقيق هامش جيد من الأرباح في فترة زمنية مناسبة وتحقيق المواعيد بين السيولة والربحية ودرجة المخاطرة، بحيث تكون النتائج المتحققة فعالة وملبية لأهداف المصرف من جهة وأهداف المقترضين من جهة أخرى، (وإن كفاءة العمل المصرفي تعتبر من العوامل الضرورية لخلق آلية وساطة مالية فعالة تساعد في زيادة حجم الائتمان)²، الذي يؤدي إلى زيادة في الموارد المالية للمصرف والتي تنعكس إيجاباً على حجم النقود وسرعة دورانها وخاصة إذا تحققت تلك الزيادة في وقت قصير وبتكلفة قليلة، و(البحث في الكفاءة المصرفية يهدف لمعرفة حدود ومؤشرات تلك الكفاءة وتحليل الانحرافات للابتعاد عن الوقوع في خسائر يحتمل حدوثها)³، ويتم ذلك عن طريق تحليل الميزانية الختامية والمركز المالي للمصرف والوضع الاقتصادي بشكل دقيق ثم القيام بوضع خطة متكاملة ومرنة لمواجهة أي طارئ يحتمل وقوعه.

لكن من المعروف أن السوق المصرفية تتأثر بعوامل كثيرة كالعولمة و التدخل الحكومي والقوانين والتشريعات والتضخم والكساد وثقافة الجمهور وكبير أو صغر حجم المصارف التي تعمل فيها ودخول مصارف جديدة لها وكذلك الشرائع الدينية وعراقة المصارف والمناطق الجغرافية التي تتميز كل منها بخصائص تختلف عن المناطق الأخرى، بالإضافة إلى أن هناك عوامل ومتغيرات أخرى تؤثر في عمل المصارف تنعكس آثارها الإيجابية أو السلبية على أداء المصارف وربحياتها ومئات مراكزها المالية وبالتالي كفاءتها وهذا ما سنركز عليه لاحقاً، ولا بد من التنويه أن "لحجم المصرف تأثير كبير على ربحيته وعلى فاعليته وكفاءته أدائه"⁴.

¹ - رمضان زياد و شموط مروان، مرجع سبق ذكره، ص 197.

² Jonathan Adongo & others (2005), **Factors Influencing Efficiency in Namibia's Banking Sector**, The Namibian Economic Policy Research Unit, Box 40710, Ausspannplatz, Windhoek, P:27.

³ Daniel Hollo & Marton Nagy (2006), **Bank Efficiency in the England European union**, www.mnb.hu, P:218.

⁴ Peter M. Jackson & Meryem Duygun Fethi (2000), **Evaluating the technical efficiency of Turkish commercial banks: An Application of DEA and Tobit Analysis**, University of Leicester, P:12.

يرى الباحث أن تأثير الحجم يتحقق من خلال زيادة المصرف لعدد عملياته التي ينفذها وجودة الخدمات التي يقدمها بالإضافة لكثرة عدد الفروع التي تتبع له وتوزعها الجغرافي بشكل فعال، الأمر الذي يسمح له بتقديم خدماته للشريحة الأكبر من الجمهور في المجتمع، وهذا بحد ذاته يعتبر من أهم الأهداف التي يسعى المصرف لتحقيقها ويعد عاملاً مؤثراً في الكفاءة المصرفية.

يشير بعض الباحثين في هذا الصدد بأن هناك "تفاوتاً واسعاً بين أداء المصرف الصغير الحجم والمصرف الكبير الحجم، إذ يتطلب تحقيق الكفاءة المالية في مثل هذه الحالات العمل على دمج المصارف الصغيرة الحجم"¹، وتشكيل مصرف كبير الحجم بحيث تعمل إدارته على تغيير استراتيجياتها لمواكبة التطورات والمتطلبات التي تقتضيها المنافسة في السوق المصرفية.

كما وأن تحقيق مستويات عالية من الكفاءة المالية في المصارف يتطلب "تخفيض الأخيرة لنفقاتها وذلك بهدف تنمية الإيرادات وتحقيق أكبر قدر ممكن من العوائد، وكذلك الاستفادة من وفورات الحجم التي يمكن تحقيقها من خلال الاستثمارات التي تقدم عليها"².

لعل من أهم الوظائف التي يجب على المصرف التجاري القيام بها على المستوى العام للوصول إلى مستوى عال من الكفاءة " لعب دور الوسيط بين المدخرات من جهة وآلية استثمارها من جهة ثانية"³، وبالتالي المساهمة الفعالة في زيادة توظيفها في المكان الصحيح، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على إحداث النمو ودفع عجلة التنمية الاقتصادية باتجاه التقدم، أما على المستوى الخاص العمل على تعظيم هامش الربح الذي يؤدي إلى زيادة كفاءة عمل المصرف (الملاءة المالية)، وبالتالي الحفاظ على متانة وسلامة مركزه المالي.

يرى الباحث بأن كفاءة عمل المصرف التجاري تتمثل في أكثر من مفهوم منها قدرته على توجيه استثماراته في المسار الصحيح، وهنا يرى البعض " أن تقييم الكفاءة المصرفية يساعد بشكل كبير في تحسين الاستثمارات وكيفية توزيعها"⁴، وكذلك قدرته على مواجهة طلبات المودعين بشكل مباشر ومنح الائتمان الذي يحقق أفضل العوائد، وتقديم الخدمة الجيدة بالسعر المناسب، ودراسة حالة السوق بشكل دقيق منعاً للوقوع في الخسائر المحتملة، وتحليل المركز المالي للمقترض من خلال تطبيقه للمؤشرات المالية المتعلقة بهذا الخصوص، وتنمية رأسماله الخاص والقدرة على إتباع نهج محدد يتلاءم مع فترات التضخم والكساد.

¹-George E. Halkos &Dimitrios S. Salamouris,(2004),**Efficiency measurement of the Greek Commercial banks with the use of financial ratios**, Management Accounting Research 15, University of Thessaly, Greece,P:201.

². Saibal Ghoshb & Das Abhiman (2009),**Financial deregulation and efficiency of the profit: A nonparametric analysis of Indian banks**, Journal of Economic and Business 61, P:510.

³ - السيد علي عبد المنعم و العيسى نزار سعد الدين، مرجع سبق ذكره، ص 95 بتصرف.

⁴ -Patricia L.Teclles & Benjamin M. Tabak (2010), **Determinants of bank efficiency: The case of Brazil**, European Journal of Operational Research,P:4.

كما أن على المصرف التجاري أن يأخذ كل ما سبق بالاعتبار ويعمل على التكيف مع هيكل السوق المصرفي الجديد وخاصة بعد السماح للمصارف الخاصة بدخول السوق المصرفية في سورية الأمر الذي سيزيد من حدة المنافسة مع المصارف الخاصة التي لن توفر جهداً في جذب الحصة الأكبر من الزبائن في السوق المصرفية باعتبارها حديثة العهد وتريد أن تصنع لنفسها كياناً متماسكاً.

إن تحقيق المصرف التجاري لكفاءة عمله في تقوية مركزه المالي تعتمد على مدى توفر المعلومات بالوقت المناسب وخاصة التاريخية منها، حيث تعمل الإدارة المصرفية الناجحة على إسقاط أحداث الماضي للتنبؤ بما سيكون عليه الحال في المستقبل ضمن خطة متكاملة تأخذ بالحسبان كل الاحتمالات، وأن تتمتع تلك الخطة بالمرونة الكافية لمواجهة أي طارئ متوقع الحدوث، وذلك كي لا تتأثر كفاءة العمل المصرفي سلباً بما قد يحدث، الأمر الذي ينعكس بشكل مباشر على كفاءة عمل المصرف (مركزه المالي) المتمثل بتوفر السيولة.

إضافةً إلى أن هناك مفاهيم أخرى تتمثل بها كفاءة عمل المصرف التجاري، إلا أننا سنركز على كفاءة الأداء المالي للمصرف التجاري السوري والمتمثلة في إمكانية تقوية مركزه المالي وقدرته على مواجهة احتياجات المودعين، مع التركيز على بقية ما ذكر من أوجه لاحقاً على أنها متغيرات وعوامل تؤثر سلباً أو إيجاباً على كفاءته المالية.

1-3-2 دراسة المتغيرات المؤثرة في كفاءة عمل المصرف التجاري:

تحدثنا في الفقرة السابقة من هذا المبحث عن كفاءة العمل المصرفي (الكفاءة المالية)، والتي تتمثل بمقدرة المصرف على مواجهته التزاماته من أمواله الخاصة، بالإضافة إلى قدرته على تقوية مركزه المالي من خلال زيادة إيراداته والتقليل ما أمكن من نفقاته، للوصول إلى ملاءة مالية عالية المستوى، و سنتطرق في هذه الفقرة إلى المتغيرات التي من شأنها التأثير على كفاءة عمل المصرف التجاري من الناحيتين السلبية والإيجابية، للتوصل إلى نتائج يمكن من خلالها تحديد المتغير ذو التأثير الإيجابي والعمل على تنشيطه، والمتغير ذو التأثير السلبي والعمل على تثبيطه ومعالجة الوضع بشكل صحيح، والمتغيرات التي سنعمد إلى دراستها بشيء من التفصيل هي:

1. الأدوات المالية Financial instruments :

وهي عبارة عن الحسابات الجارية لدى المصارف التجارية وأدونات الخزينة والسندات الخاصة والحكومية والأسهم الصادرة عن الشركات الخاصة وسندات القرض الخاصة والحكومية وحسابات التوفير والسندات الأذنية، وإن هذه الأدوات تؤثر في كفاءة المصرف التجاري من خلال تأثيرها على معدل العائد الذي تحققه (الربحية)، وإن الربحية الناتجة عن استثمار المصارف لهذه الأدوات تتبع لنوع ومدة استحقاق هذه الأدوات¹.

¹ - السيد علي عبد المنعم و العيسى نزار سعد الدين، مرجع سبق ذكره، ص100 بتصرف.

2. الفائدة و سعر الخصم Interest rate and discount rate :

إن للفائدة سعراً تتقاضاه المصارف التجارية من جراء إقراضها لوحدات العجز هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنها تدفع لوحدات الفائض فائدة لقاء إيداع الأخيرة مبالغ على شكل ودائع لفترات زمنية متوسطة وطويلة الأجل، وإن الفرق بين ماتدفعه المصارف وبين ما تتقاضاه يمثل عائداً يدخل ضمن ربحية المصرف في فترة زمنية محددة، وإن سعر الفائدة هو عبارة عن العائد المتوقع ويعبر عن النسبة المئوية التي تدفع على أدوات الدين المختلفة وحسابات التوفير.

كما ويحدد سعر الفائدة تبعاً لمجموعة من "العوامل أهمها: السعر السائد في السوق، درجة المنافسة بين المصارف، المركز المالي للعميل، مدة القرض، درجة المخاطرة، سعر الخصم الذي يحدده المصرف المركزي، حجم القرض"¹، هذا ويعتبر "معدل الفائدة السعر المخصص للموارد المعدة للإقراض ويساعد على توزيع الموارد المالية المتاحة بين المشروعات الاستثمارية"²، كما وأن المصرف التجاري يلجأ أحياناً للإقراض من مصارف أخرى، وذلك لتغطية أنشطته ومواجهة احتياجاته، وإن عملية الإقراض تحمل المصرف أعباء إضافية وخاصة إذا قام بالإقراض من المصرف المركزي.

إذ أن القروض في هذه الحالة تتعرض للخصم الأمر الذي يؤثر على ربحية المصرف، والتي تمثل كفاءة عمله المالية، وبالتالي تؤثر على تقوية مركزه المالي، وقد "بلغ الرصيد المقترض من المصرف المركزي (101778) مليون ليرة سورية في نهاية عام 2008 لتمويل الحبوب واتفاقات المدفوعات وحساب المصرف المركزي بالعملة الأجنبية"³.

3. القروض والتسليفات Loans and Advances⁴ :

تعد إيرادات القروض من أهم الأنشطة المصرفية الأكثر ربحية للمصرف وأقلها سيولة وأعلىها مخاطرة، والتي تحقق للمصرف عوائد مالية عالية، تؤدي بدورها لتقوية مركزه المالي، حيث تنتوع القروض التي يمنحها المصرف التجاري فهناك القروض الاستهلاكية والقروض التجارية والاستثمارية، وهي إما قصيرة أو متوسطة أو طويلة الأجل، وإن الفوائد المترتبة على القرض تختلف وذلك حسب نوع القرض ومدته الزمنية.

¹ - أحمد عبد الوهاب يوسف، مرجع سبق ذكره، ص171.

² - الحميدي عبد الرحمن و الخلف عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره، ص19.

³ - التقرير السنوي للمصرف التجاري السوري لعام 2008، ص 23 بتصرف.

⁴ - بطرس ماهر ظاهر، مرجع سبق ذكره، ص178.

4. الودائع Deposits:

تعد الودائع على اختلاف أنواعها من (أهم مصادر التمويل في المصارف التجارية، لذلك تحرص المصارف على تنميتها من خلال تنمية الوعي المصرفي والإدخاري)¹، بهدف التوسع في العمل المصرفي وزيادة ربحية المصارف، وذلك لتقوية مراكزها المالية وزيادة كفاءة عملها، وإن من أهم الاستراتيجيات المصرفية هو العمل على جذب أكبر قدر ممكن من الودائع لما لها من أهمية في تطور النشاط الاقتصادي للمصارف، إذ (بلغ مجموع الودائع في نهاية عام 2008 مبلغ وقدره (392579) مليون ليرة سورية وبنسبة زيادة (8%) عن عام 2007)²، والشكل التالي يوضح التطور الذي طرأ على الودائع بين عامي 2007-2008

الشكل رقم(16/1) تطور مجموع الودائع بين عامي 2007 _ 2008.



المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقرير السنوي للمصرف التجاري السوري الصادر عام 2008م.

5. الاستثمارات Investments :

تقوم المصارف التجارية بمزاولة النشاط الاستثماري، حيث تساهم في المؤسسات المالية والشركات، وذلك لزيادة إيراداتها وتقوية مراكزها المالية، وتحاول هذه المصارف الاستثمار في المجالات التي تحقق الربحية وتتمتع بالأمان (كالاستثمار في السندات الحكومية التي تتصف بالأمان والقابلية للتسويق)³، مستفيدة من المزايا الإيجابية التي تتمتع بها الاستثمارات التي تقدم عليها، حيث (بلغت استثمارات المصرف التجاري (51418) مليون ليرة سورية في نهاية عام 2008 مقابل (45498) مليون ليرة سورية في نهاية عام 2007 بزيادة قدرها (5920) مليون ليرة سورية وبنسبة بلغت (13%) نتجت عن اكتتاب المصرف بالأسناد العامة للدولة)⁴، والشكل التالي يوضح استثمارات المصرف التجاري السوري في نهاية عامي 2007 و2008 والزيادة الناجمة في الاستثمارات بينهما.

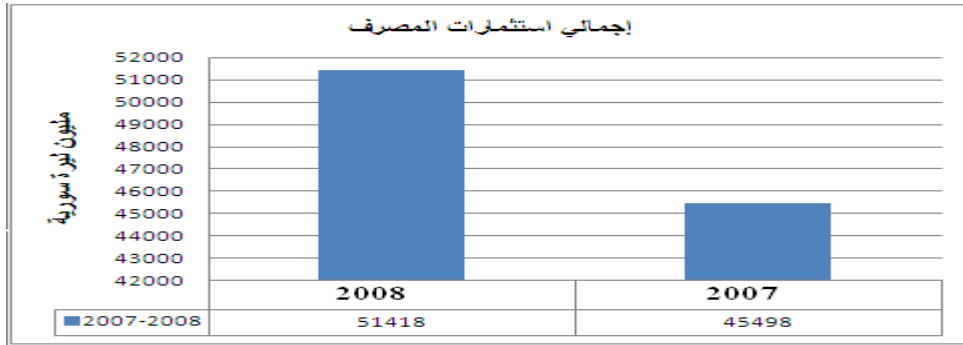
¹ - حنفي عبد الغفار، مرجع سبق ذكره، ص 233.

² - التقرير السنوي للمصرف التجاري السوري الصادر بتاريخ 2008/12/31، ص 22 بتصرف.

³ - الزامل يوسف بن عبد الله وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 82 بتصرف.

⁴ - التقرير السنوي للمصرف التجاري السوري لعام 2008، ص 21 بتصرف.

الشكل رقم (1/17) تطور إجمالي استثمارات المصرف بين عامي 2007 _ 2008.



المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقرير السنوي للمصرف التجاري السوري الصادر عام 2008م.

6. القبولات المصرفية Bank acceptances :

وهي قبول المصارف التجارية لضمان السندات أو لدفعها نيابة عن العميل، وتعدّ هذه القبولات من مصادر التمويل القصيرة الأجل إذ تتراوح مدتها ما بين 30 يوم إلى 180 يوم¹، وتسمى هذه العملية الدفع بالنيابة وينجم عنها زيادة في موارد المصرف، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على كفاءة المصرف (مركزه المالي) والتمثلة بزيادة حجم السيولة .

7. الثقة في المصرف Confidence in the bank :

إن احتفاظ المتعاملين بأموالهم لدى المصرف التجاري يعني ثقتهم فيه واعتمادهم عليه في تلبية خدماتهم المالية عند نشوئها، وإن زيادة عدد المتعاملين معه يؤدي إلى زيادة موارده المالية وبالتالي زيادة كفاءة عمله، لذا على الإدارة المصرفية العمل على تمتين عامل الثقة مع جمهور المتعاملين.

8. المخاطر المصرفية والائتمانية Banking and credit risks :

إن عملية خلق الائتمان تعتبر من الوظائف التي تختص بها المصارف التجارية دون غيرها من المصارف، فهي تمنح المنشآت القروض لفترة قصيرة، إضافة إلى تقديم العديد من التسهيلات المصرفية لتمويل عمليات الاستيراد والتصدير، وتقديم الكفالات.....²، وبالتالي فإن الإيرادات الناجمة عن عملية خلق الائتمان تلعب دوراً في زيادة ربحية المصرف وتعمل على تقوية مركزه المالي وزيادة فاعليته وكفاءة عمله، وعند خلق الائتمان لأبد من الموازنة بين أهداف المصرف كافة.

وذلك لتجنب بعض أنواع المخاطر التي تتمثل في: "خطر القروض المتعثرة، خطر نقص السيولة، خطر سعر الفائدة وخطر أسعار الصرف"³، حيث تؤثر هذه المخاطر سلباً على أداء المصرف والتي قد تؤدي إلى الإفلاس.

¹ - كنجو كنجو، مرجع سبق ذكره، ص 237.

² - كنجو كنجو (2005). الإدارة المالية، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، حلب، ص 336.

³ - عبد اللطيف مصطفى (2006). دور البنوك وفعاليتها في تمويل النشاط الإقتصادي - حالة الجزائر، جامعة ورقلة، مجلة الباحث، العدد(4)، ص 77.

9. الإنكماش والكساد Deflation and Depression :

إن الانكماش الاقتصادي هو مرحلة البداية للكساد، وإن مرحلة الكساد الاقتصادي هي نهاية لمرحلة الإنكماش، وينتج عن مرحلة الإنكماش والكساد " آثار اقتصادية واجتماعية سيئة تنعكس على مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية، تتمثل في نقص الناتج القومي وإعادة توزيع الثروة بين الطبقات الاجتماعية لصالح فئة الدائنين، نتيجة تدهور الأسعار، وارتفاع القوة الشرائية لوحدة النقود"¹، الأمر الذي يؤدي إلى تعثر وإفلاس المؤسسات المصرفية وعلى رأسها المصرف التجاري.

10. التضخم Inflation :

هو الزيادة غير العادية في النقود، دون أن يصاحبه زيادة في إنتاج السلع والخدمات، وهو ارتفاع في المستوى العام للأسعار والذي يعني انخفاض القوة الشرائية للنقود. وبالتالي سيؤثر سلباً على القيمة الشرائية للعائد المتحقق نتيجة الاستثمار المالي ويلحق ضرراً بالمدرخين والمستثمرين على حد سواء، وهذا يعني أن أي استثمار في الأدوات المالية يجب أن يأخذ بالحسبان الاتجاهات المحتملة للأسعار.

11. التكاليف Costs :

تؤثر التكاليف التي تتحملها المصارف على الإيرادات المتحققة بشكل واضح، كما أنها تساهم في خفض ربحية المصرف، وبالتالي تضعف من قوة مركزه المالي، وخاصة إذا كانت مرتفعة وغير مبررة، وبالتالي على الإدارة المصرفية الناجحة العمل على تخطيط التكاليف بما يتناسب وحجم العمل والإيرادات المتحققة، وإن تقليل التكاليف إلى الحد الأدنى يدل على مدى فاعلية وكفاءة العمل المصرفي.

12. التكنولوجيا وأتمتة العمل Technology and automation of work :

إن استخدام التكنولوجيا الحديثة في العمل المصرفي له دور كبير في "زيادة كفاءة العمل وفي إنجاز المعاملات المصرفية بأقصر فترة زمنية ممكنة، وخاصة استخدام الحواسيب وتقنية الصراف الآلي، وشبكات الاتصال مع المصارف، وشبكة تحويل العملات اللاسلكية كنظام التحويل البرقي الدولي"²، أضف إلى ذلك أن استخدام نظم المعلومات لأتمتة العمل المصرفي، يوفر المعلومات اللازمة بدقة عالية ويوفر الوقت والجهد والتكلفة في وقت نفسه.

إلا أن استخدام التكنولوجيا يتطلب إجراء تغييرات في شكل الهرم التنظيمي لكي يتلاءم مع انخفاض عدد العاملين على مختلف المستويات"³.

¹ - شامية أحمد زهير، مرجع سبق ذكره، ص373.

² - جبر هشام، مرجع سبق ذكره، ص257 بتصرف.

³ - اتحاد المصارف العربية (2002)، التطبيقات العلمية للعمل المصرفي الإلكتروني، مجلة، العدد265، ص44.

13. تقنية الاتصالات ودقة المعلومات ICT and accuracy of the information:

إن الوصول إلى مستوى معين من تقنية الاتصالات للحصول على معلومات دقيقة، يؤثر بشكل مباشر على كفاءة العمل المصرفي، حيث "إن تطبيق هذه التقنية له دور كبير في اتخاذ إدارة المصرف للقرار الصحيح، وتستخدم هذه التقنية من قبل موظفي المصرف لتحويل البيانات الأولية إلى معلومات ذات فائدة¹ علمية وعملية، من خلال تحليل البيانات ومعالجتها واستخلاص النتائج واتخاذ القرار المناسب اعتماداً على النتائج التي تم التوصل إليها.

14. حجم المصرف The size of the bank:

إن لحجم المصرف تأثيراً كبيراً على الكفاءة، حيث "يلعب الحجم دوراً سلبياً من خلال زيادة النفقات المترتبة جراء زيادة الحجم، الأمر الذي يعكس على ربحية المصرف وكفاءته المالية وبالتالي ضعف المركز المالي، إلا أن المصارف الكبيرة الحجم تعد أحياناً أكثر كفاءة من غيرها نتيجة زيادة العمليات التي تنفذها²، والتي تزيد من إيراداتها وربحيتها، وإن زيادة حجم المصرف وتعدد فروع له كبير الأثر في الاستحواذ على الحصة الأكبر من الزبائن في السوق المصرفية، إذ أن التوسع في افتتاح الفروع في مناطق مختلفة يهدف لجذب أكبر عدد ممكن من الزبائن، وبالتالي زيادة حجم النشاط الذي ينجم عنه فاعلية في الأداء ومن ثم تطوير كفاءة العمل المصرفية لتحقيق أكبر عائد يمكن تحقيقه، حيث "بلغ عدد فروع المصرف التجاري السوري في العام 2009 (59) فرعاً منتشرة في جميع المحافظات والمدن والمناطق الحرة، أما بالنسبة لكوى الصرافة ومكاتب الخدمة فقد بلغ عددها (35) كوة و (28) مكتب خدمة في مطلع عام 2009"³.

15. المنافسة Competition:

إن المنافسة هي العامل الرئيسي المساعد على "تحقيق الكفاءة الإنتاجية في كل الصناعات، ومنها الصناعة المصرفية، حيث تؤثر المنافسة على أداء المصارف، وذلك فيما يتعلق بتقديم الخدمات المصرفية ومدى كفاءة تلك الخدمات والتكاليف التي تقابلها، كما أن للمنافسة آثاراً سلبية بالغة الضرر قد تؤدي إلى حدوث إنهيارات مصرفية على نطاق واسع⁴، لذا يجب على المصارف التجارية أخذ جانب الحذر للإبتعاد عن الوقوع في الآثار السلبية للمنافسة والعمل على الوصول لمستوى عال من الكفاءة للحفاظ على المركز المالي للمصرف سليماً، والمنافسة ليست على صعيد تقديم الخدمة فقط وإنما على صعيد التطور التكنولوجي والتقني والمعرفي. الجدير بالذكر أن المنافسة في القطاع المصرفي السوري بدأت تأخذ منحى جديد خاصة بعد السماح للمصارف الخاصة بمزاولة أنشطتها في السوق المصرفية السورية، الأمر الذي يزيد من حدة المنافسة مع المصرف التجاري السوري دون غيره من المصارف العامة، كونه المصرف الوحيد الذي يمارس نشاطاً تمارسه المصارف الخاصة.

¹-Jonathan Adongo & Mariama Deen-Swarray (2005), op cite , P 4.

²-Jonathan Adongo & Mariama Deen-Swarray (2005), op cite, p 15- 16.

³ - التقرير السنوي للمصرف التجاري السوري لعام 2008، ص 15-16 بتصرف.

⁴ - الزامل يوسف بن عبد الله وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 83 بتصرف.

16. السيولة النقدية Cash:

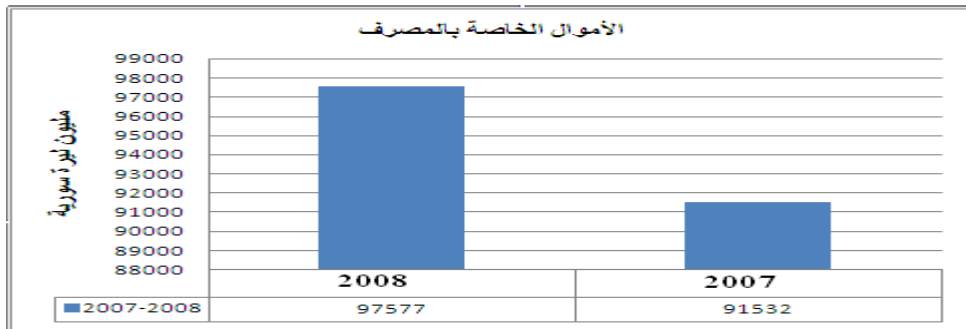
إن الاحتفاظ بأرصدة نقدية دون استثمارها يفوت على المصرف إيرادات كان من الممكن الحصول عليها لو تم استثمارها، الأمر الذي يؤثر في كفاءة المصرف المالية، والمعلوم أن المصرف يلجأ للاحتفاظ بالأرصدة النقدية أو "الاحتفاظ بجزء من أصوله في شكل سائل بدرجات متفاوتة، وذلك لمواجهة الزيادة في السحب من الودائع، والسحب من الاعتمادات المفتوحة للعملاء"¹.

يعتبر "نقص السيولة مؤشراً هاماً على ضعف كفاءة المصرف وضعف مركزه المالي حيث يشير إلى وجود مشاكل مالية صعبة قد تؤدي بالمصرف إلى بيع موجوداته في فترة قصيرة بأسعار قليلة، وذلك لمواجهة سحبيات العملاء المفاجئة"².

17. الأموال الخاصة (رأس المال) Own funds (capital):

يعتبر رأس المال من المتغيرات الأساسية، التي تؤثر بشكل مباشر في كفاءة العمل المصرفي والربحية المتحققة، حيث أنه كلما ازداد رأس المال العامل سوف تزداد الإيرادات المتحققة من جراء استثماره، إلا أنه في حالات أخرى قد يكون لرأس المال دوراً سلبياً على زيادة الإيرادات، فوجود كميات كبيرة من الأموال غير مستثمرة في خزائن المصرف يكون له أثراً عكسياً على كفاءة العمل المصرفي وبالتالي على ربحيته ومركزه المالي، كما يتعرض المصرف "لخطر العسر المالي والناجم عن عدم وجود رأس المال كاف لدى المصرف لتغطية النقص المفاجئ في قيمة موجوداته بالنسبة لمطلوباته"³، الأمر الذي يعرض المصرف لخطر الإفلاس والتوقف عن العمل، وقد بلغ "مجموع أموال المصرف التجاري الخاصة قد بلغت (97577) مليون ليرة سورية، وذلك في نهاية عام 2008 مقابل (91532) مليون ليرة سورية في نهاية عام 2007 بزيادة قدرها (6045) وبنسبة بلغت (7%) نتجت عن زيادة رأس المال والاقتطاعات من الأرباح"⁴، ويتبين ذلك جلياً في الشكل رقم (18) التالي:

الشكل رقم(18/1) تطور الأموال الخاصة بالمصرف بين عامي 2007 _ 2008.



المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقرير السنوي للمصرف التجاري السوري لعام 2008م.

¹ - سلطان محمد (2005)، إدارة البنوك، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ص 141.

² - الحميدي عبد الرحمن و الخلف عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره، ص 102.

³ - جبر هشام، مرجع سبق ذكره، ص 258.

⁴ - التقرير السنوي للمصرف التجاري السوري لعام 2008، ص 23 بتصرف.

18. الموقع الجغرافي للمصرف Geographic location of the bank:

يلعب موقع المصرف دوراً كبيراً في اجتذاب أكبر عدد من المتعاملين وبالتالي زيادة حجم الودائع، وذلك حسب المنطقة الجغرافية التي يعمل فيها حيث تزداد الودائع كلما ازدادت الكثافة السكانية في الموقع الجغرافي للمصرف وأيضاً كلما كان موقع المصرف قريباً من منشآت الأعمال والشركات، وبالتالي تزداد ربحيته وإيراداته الأمر الذي يعكس على أدائه وكفاءة عمله.

19. الكادر المصرفي Staff banking:

يعتبر الكادر المصرفي عاملاً حاسماً في نجاح السياسة المصرفية، التي ينتهجها المصرف لزيادة كفاءة عمله وتقوية مركزه المالي، من خلال إتباع إدارته إستراتيجية ناجحة تهدف لزيادة وتعظيم الأرباح، ويتم ذلك بالاعتماد على الكادر المصرفي ودرجة تخصصه في كافة الاختصاصات التي يتطلبها العمل المصرفي، كالتخصص في التسويق لجذب الودائع بالكميات والنوعيات المطلوبة، وفي التحليل المالي للعمل على تحليل الوضع المالي للعميل بشكل دقيق¹، والتخصص في الإدارة المالية لتأخذ دورها الصحيح في إدارة المصرف لتحقيق أهداف المصرف والتخطيط لرسم سياسة مالية ينتهجها المصرف كي لا يقع في أي خطر يمكن أن يؤثر على كفاءة عمل المصرف المالية وبالتالي إضعاف مركزه المالي.

20. المصرف المركزي والتشريعات المصرفية Central Bank and banking legislation:

يلعب المصرف المركزي والتشريعات المصرفية دوراً أساسياً في توجيه السياسة المالية والنقدية للدولة، من خلال تأثير تلك التشريعات وإشراف المصرف المركزي ورقابته على عمل المؤسسات المالية، وخاصة المصارف ومنها المصرف التجاري الذي يتأثر بشكل كبير بالقرارات والقوانين التي يطبقها المصرف المركزي، من حيث كمية الاحتياطي القانوني الواجب الاحتفاظ بها وقيامه بعمليات التقاص والرقابة على حجم الائتمان الذي يمنحه المصرف التجاري وقيامه بمنح القروض للأخير عند الحاجة وخلق السيولة، وإتباعه لسياسات نقدية ومالية مختلفة، وذلك تبعاً للحالة الاقتصادية التي تواجهها الدولة، إذ يتبع في مرحلة سياسة انكماشية ويتبع في مرحلة أخرى سياسة توسعية²، كل ذلك له كبير الأثر على كفاءة أداء المصرف التجاري ومركزه المالي بنفس الوقت.

21. الوضع السياسي The political situation:

يساهم الوضع السياسي للدولة في التأثير المباشر على حجم الودائع والسيولة النقدية الموجودة في خزائن المصرف التجاري، إذ أن للتقلبات السياسية والضغوط الخارجية دور كبير في عدم التزام المدينين بسداد المستحقات المترتبة عليهم، كما تشجع هذه التقلبات والضغوطات أصحاب الودائع على سحب أرصدهم المودعة لدى المصرف، الأمر الذي يضع المصرف في ضائقة مواجهة سحب الودائع، وبالتالي تعرضه لخطر التوقف والإفلاس.

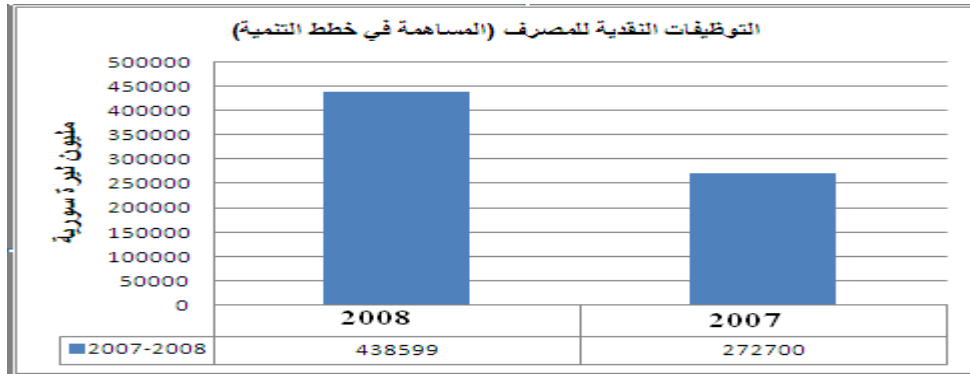
¹ - جبر هشام، مرجع سبق ذكره، ص 258 بتصرف.

² - شامية أحمد زهير و حسين مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 299-303 بتصرف.

كما أن التقلبات السياسية تساهم في " عزوف المستثمرين في الاستثمار في دولة يسودها الغموض وحالات عدم التأكد وضبابية المستقبل التي من شأنها رفع درجة المخاطرة"¹، إضافة إلى أن الاستقرار السياسي يقوي الفرص الاستثمارية وبالتالي زيادة حجم الودائع، التي يؤدي استثمارها إلى زيادة الإيرادات والربحية وبالتالي تقوية المركز المالي للمصرف.

22. المساهمة في خطط التنمية :Contribute to the development plans

يساهم المصرف التجاري في التنمية الاقتصادية للدولة، من خلال تقديم بعض التسهيلات لمختلف الفعاليات الاقتصادية، وتعتبر هذه المساهمة في عن دور المصرف التجاري في تمويل التجاريتين الداخلية والخارجية، وذلك تلبية لاحتياجات الدولة الاقتصادية والمساهمة الفعالة في خطط التنمية وتتم هذه المساهمة من خلال التوظيفات النقدية. كما ويساهم المصرف التجاري من خلال "قيامه بتقديم القروض التي تؤدي بدورها لخلق فرص العمالة وتحسين مستوى المعيشة وبالتالي تقدم المجتمع ورخائه"²، حيث تتمثل هذه التوظيفات في " الحسابات الجارية المدينة بضمانات عينية وضمانات أخرى ومحفظة الأوراق المحسومة وحساب الديون قيد التسوية، حيث بلغت التوظيفات النقدية (438599) مليون ليرة سورية في نهاية عام 2008 مقابل (272700) مليون ليرة سورية في نهاية عام 2007 بزيادة قدرها (165899) مليون ليرة سورية وبنسبة بلغت (61%)³، وإن هذه المساهمة تؤدي إلى رفع كفاءة عمل المصرف، وبالتالي تقوية مركزه المالي من خلال إدارة هذه التوظيفات بشكل صحيح، والشكل رقم (19) التالي يوضح مساهمة المصرف التجاري في خطط التنمية: الشكل رقم(19/1) تطور التوظيفات النقدية للمصرف (المساهمة في خطط التنمية) بين عامي 2007 - 2008.



المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقرير السنوي للمصرف التجاري السوري لعام 2008م.

¹ - النجار سعيد (1992)، أفق الاستثمار في الوطن العربي، اتحاد المصارف العربية، ص 67.

² - عبد الله خالد أمين ورفيقه (2006)، إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، ص 111.

³ - التقرير السنوي للمصرف التجاري السوري لعام 2008، ص 20 بتصرف.

23. السياسة الاقتصادية Economic policy:

تؤثر السياسة الاقتصادية التي تنتهجها الدولة بشقيها النقدي والمالي على عمل المصارف وخاصة المصرف التجاري، وذلك فيما يتعلق بتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة عن طريق القوانين والإجراءات التي يطبقها المصرف المركزي على المصرف التجاري للرقابة على حجم النقود في الجهاز المصرفي.

هذا وتتمتع "السياسة الاقتصادية بمستوى عال من الكفاءة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وحل المشاكل الاقتصادية للدولة، من خلال التحكم بالأدوات المالية زيادة أو نقصاناً"¹، الأمر الذي يؤثر على كفاءة عمل المصرف ومركزه المالي وبالتالي قدرته على توفير السيولة اللازمة.

24. العولمة Globalization:

دخلت العولمة كافة مناحي الحياة وعلى الصعد جميعها ومنها الصعيد الاقتصادي وتشعبت لتصل إلى قطاع الأعمال المالية والمصرفية، ثم "ازدادت بشكل ملحوظ عند نمو الشركات العالمية التي بدأت توسع أنشطتها بعد الحرب العالمية الثانية خارج حدود البلدان الأم التي نشأت في كنفها، في خطوة منها لجذب الفوائض النقدية أينما كانت في العالم، وكان الرخاء الاقتصادي أحد العوامل التي ساعدت على عولمة الأعمال المصرفية الدولية"²، وإن العولمة تعتمد بشكل رئيسي على التطور التقني والتكنولوجي وخاصة في شبكة الاتصالات الإنترنت، وهي ذات تأثير فاعل على الجهاز المصرفي ومكوناته، الأمر الذي يؤثر في كفاءة عمل المصارف وينعكس على ربحيتها وقوة مراكزها المالية.

25. الدعاية والإعلان Advertising:

يعتمد المصرف التجاري في تقديمه لخدماته على قاعدة عريضة من المتعاملين معه، ولاشك أن تداول اسم المصرف بين شريحة كبيرة من الناس سواء من المتعاملين معه أو من غير المتعاملين معه يحمل إعلاناً وتسويقاً غير مباشر للمصرف، خاصة إذا ما ارتبط هذا الاسم بتقديم خدمة نافعة والهدف من ذلك اجتذاب عدد أكبر من المتعاملين"³، وبالتالي زيادة الموارد المالية للمصرف الأمر الذي ينعكس على كفاءة عمل المصرف ومركزه المالي، لكن الإفراط في صرف الأموال على الدعاية المصرفية له آثار سلبية على كفاءة عمل المصرف (قوة مركزه المالي).

¹ - شامية أحمد زهير، مرجع سبق ذكره، ص 343,334 بتصرف.

² John Thompson & Kent Matthews(2005), **The Economics Of Banking**, John Wiley & Sons Ltd, The Atrium, Southern Gate, Chichester, West Sussex PO19 8SQ, England, P 7.

³ - العمار رضوان وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 168 بتصرف.

26. الوعي المصرفي لدى العملاء Banking awareness among customers:

يعرف الوعي المصرفي بأنه "اعتماد الأفراد والقطاعات الاقتصادية على إيداع أرصدهم النقدية في المصارف، واعتمادهم على الشيكات المصرفية في معاملاتهم الاقتصادية"¹، والملاحظ أنه كلما ازداد الوعي المصرفي في المجتمع، فإن الودائع ستزداد بشكل واضح لدى المصارف، وكذلك ستزداد السيولة الحاضرة في المصارف، الأمر الذي يشجع على استثمار الفائض النقدي المودع من قبل الجمهور في المصارف، وبالتالي تحقيق مستوى عال من الكفاءة والربحية.

كما أن على الإدارة المصرفية الاحتفاظ بالعملاء، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة ربحية المصرف، إذ أن العملاء الراضين عن أداء المصرف على استعداد لدفع سعر أعلى مادام المصرف يلبي رغباتهم واحتياجاتهم"².

27. السرية المصرفية Banking secrecy:

تخضع السرية المصرفية لقانون المصارف، "ولا يمكن لأي شخص أياً كانت صفته الوظيفية في المصرف أن يكشف عن أية معلومة لأية سلطة عامة أو إدارية أو قضائية خاصة بحسابات العملاء إلا بإذن خطي من صاحب العلاقة، وذلك حفاظاً على ثقة العملاء بالمصرف، التي من شأنها تعزيز دور المصرف في جذب أكبر عدد ممكن من العملاء"³، كما يحق للمصارف الخاضعة لقانون واحد أن تتبادل المعلومات المتعلقة بحسابات عملائها صيانة لتوظيف أموالها بالشكل الأمثل لكن بشرط تحقيق طابع السرية والكنتمان الأمر الذي يحقق مصلحة الطرفين.

28. تجارة العملات الأجنبية Foreign Currency Trading:

يقوم المصرف التجاري بزيادة إيراداته وربحيته من خلال التعامل بالعملات الأجنبية المختلفة، وبالتحديد العملات الرئيسية التي يتم تداولها بشكل كبير، وبما أن المصرف التجاري يعتبر أحد الوسطاء الماليين، فإنه "يلعب دور الوسيط بين المؤسسات المحلية والمؤسسات الأجنبية كان لزاماً عليه التعامل بالنقد الأجنبي والإتجار به، وتمويل المؤسسات المحلية بالنقد الأجنبي لإتمام صفقاتها التجارية ويمكن التميز في هذا الصدد بين نوعين من العملات الأجنبية وهما: القطع الأجنبي والنقد الأجنبي (البنكنوت)"⁴، وقد بلغ مجموع القطع الأجنبي كالتزام على المصرف التجاري تجاه" مراسليه في الخارج مبلغاً وقدره (391) مليون ليرة سورية وذلك في نهاية عام 2008"⁵.

¹ - عبد اللطيف مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 79.

² - قبض رشاشا (2011)، دور المصارف التجارية في تنشيط أسواق المال - دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير غير منشورة، إدارة الأعمال، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، ص33، نقلاً عن: أبو تايه صباح محمد (2008)، التسويق المصرفي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، ص184.

³ - حنفي عبد الغفار، مرجع سبق ذكره، ص162-163 بتصرف.

⁴ - حداد أكرم و هذلول مشهور، مرجع سبق ذكره، ص155 بتصرف.

⁵ - التقرير السنوي للمصرف التجاري السوري لعام 2008، ص 23.

29. عمر المصرف Age of the bank:

للعراقة والقدم دور كبير في الاستحواذ على نشاط قطاع معين، إذ أن الشركة أو المؤسسة العريقة تتميز عن المؤسسة والشركة الحديثة في أنها تستحوذ على شريحة واسعة من المتعاملين بحكم قدمها وعراقتها، وهذا الأمر ينطبق على معظم القطاعات ومنها قطاع المصارف، إذ أن المصارف القديمة تتميز عن الحديثة في أن لها عملاء منذ القدم وتستحوذ على شريحة كبيرة من العملاء على عكس المصارف الناشئة وهذا حال المصرف التجاري السوري المتواجد في السوق المصرفية السورية منذ عام 1963 في حين أن المصارف الخاصة لا تزال حديثة العهد ولم يتجاوز عمرها عقد واحد فقط.

لذا يتوجب على إدارة المصرف التجاري العمل المتواصل في تقديم الجديد والجيد للحفاظ على هذه الشريحة من المتعاملين وتشجيعها على إيداع فوائضها النقدية لديه، الأمر الذي يزيد من إستثمارته وربحيته مما ينعكس إيجاباً على كفاءة عمله وبالتالي مركزه المالي.

30. مخاطر التشغيل Operational risks:

إن ضعف الرقابة المصرفية وعدم قدرة الإدارة على ضبط مجريات الأمور، يعد من أهم أنواع مخاطر التشغيل التي قد تقع بها الإدارات المصرفية، والتي تؤدي إلى حدوث خسائر مالية نتيجة الوقوع في الأخطاء والتدليس والتأخر في تنفيذ القرارات في الوقت المناسب أو القيام بتنفيذ الأعمال دون التقيد بالقواعد الناظمة للعمل المصرفي¹، الأمر الذي يزعزع الثقة في المصرف ويقلل من إيراداته ويضعف كفاءة عمله وبالتالي مركزه المالي.

31. التشريعات الدينية Religious laws:

من أهم العوامل التي تجعل الجمهور يحجم عن التعامل مع المصارف التجارية هو الوازع الديني، إذ أن الفائدة محرمة في بعض الشرائع الدينية وعلى رأسها الدين الإسلامي، وبما أن المصرف التجاري السوري يعمل في بيئة إسلامية فإن ذلك سيؤثر على حجم الودائع وبالتالي على الربحية المتحققة جراء استثمار المبالغ التي يفترض إيداعها لولا التشريعات الدينية، كما أن الترخيص للمصارف الإسلامية مؤخراً ودخولها السوق المصرفية سيخلق نوع من المنافسة مع المصرف التجاري بالتحديد كون الغطاء الديني يقف في مصلحة المصارف الإسلامية، الأمر الذي ينعكس سلباً على ربحية المصرف التجاري وكفاءة عمله وبالتالي سيؤثر على مركزه المالي.

¹ - حنفي عبد الغفار، مرجع سبق ذكره، ص 196 بتصرف.

§ الخاتمة:

تم التعرف في هذا الفصل على المصارف من حيث المفهوم والأهمية و طبيعة العمليات التي تنفذها، وتم التركيز على المصارف التجارية، من حيث: نشأتها وتطورها، تعريفها، أنظمتها وأنواعها وكذلك أهدافها، وظائفها القديمة والحديثة.

كما تناول الفصل المصرف التجاري السوري بشيء من التفصيل، حيث تم التعرف على نشأة وتطور المصرف التجاري السوري منذ البدايات وحتى الوقت الراهن، وكذلك التعرف على تنظيمه الداخلي وتنظيم الفروع التابعة له، وتم التطرق لتطور نشاط المصرف التجاري السوري على صعيد البنية التحتية والاستخدام وعلى الصعيد المالي، وفي نهاية الفصل تم التعرف على مفهوم كفاءة العمل المصرفي والمتغيرات المؤثرة فيها بشكل مفصل.

سوف يتم التعرف في الفصل القادم على أسلوب إحصائي رياضي هو أسلوب التحليل العاملي بشكل مفصل من حيث تعريفه ونشأته والمصطلحات المتعلقة به، والتعرف أيضاً على أنواعه ومنهجه العلمي وأهدافه وافتراضاته ومجالات استخدامه وطرائقه، لاسيما أن استخدام هذا الأسلوب في مجال العلوم المالية والتجارية مفيد جداً، إذ يعمل على تخفيض عدد المتغيرات المؤثرة في الظاهرة المدروسة إلى أقل عدد ممكن من العوامل.

الفصل الثاني

الأسس النظرية لأسلوب التحليل العملي

- المبحث الأول: ماهية وأنواع التحليل العملي:
 - مفهوم التحليل العملي.
 - أنواع التحليل العملي.
 - المصطلحات المتعلقة به.

- المبحث الثاني: آلية ومجالات استخدام التحليل العملي وأهدافه وطرائقه:
 - الآلية والمنهج العلمي للتحليل العملي.
 - مجالات استخدام التحليل العملي.
 - أهداف التحليل العملي.
 - إفتراضات وشروط تطبيق التحليل العملي.
 - معايير تحديد العوامل.
 - طرائق التحليل العملي.

§ مقدمة:

تعتبر الأساليب الإحصائية من أهم الأدوات التي يستخدمها الباحثون في مختلف المجالات وذلك للكشف عن تطور الظواهر المدروسة، كونها من الأدوات المثلى المستخدمة لمعرفة أسباب تطور تلك الظواهر ومحاولة البحث في الحلول المناسبة لتلك الظواهر، إذ تستخدم هذه الأساليب في مجالات كثيرة منها الاقتصاد والتجارة والعلوم الطبية والطبيعية، ومن هنا كان لزاماً على الباحث التعرف على أحد أساليب التحليل المتعدد المتغيرات واستخدامه في مجال المصارف لدراسة أهم العوامل والمتغيرات المؤثرة في كفاءة عمل المصرف (قوة مركزه المالي) والمتمثلة بتوفر السيولة وهو أسلوب التحليل العملي.

حيث يتم التعرف في الفقرات القادمة على هذا الأسلوب الإحصائي بشكل مفصل من حيث تعريفه ونشأته والمصطلحات المتعلقة به، والتعرف أيضاً على أنواعه ومنهجه العلمي وأهدافه وافتراضاته ومجالات استخدامه وطرائقه، لاسيما أن استخدام هذا الأسلوب في مجال البحث الذي يقوم الباحث بإعداده مفيد جداً، إذ يعمل التحليل العملي كأحد أساليب التحليل المتعدد المتغيرات على تخفيض عدد المتغيرات الأصلية المؤثرة في الظاهرة محل الدراسة إلى أقل عدد ممكن من العوامل.

المبحث الأول

ماهية وأنواع التحليل العاملي

§ تمهيد:

تعود فكرة التحليل العاملي كأحد أساليب تحليل البيانات الإحصائية المتعددة المتغيرات إلى العالم البريطاني شارلز سبيرمان (C.Spearman) في أوائل القرن العشرين والذي درس الارتباط بين نتائج عدة أنواع من الاختبارات حيث تقوم فكرته الأساسية على إمكانية وصف مجموعة كبيرة من المتغيرات $X_1, X_2, X_3, \dots, X_p$ بدلالة عدد أصغر من المؤشرات أو ما تسمى بالعوامل ومن ثم تبسيط العلاقة بين هذه المتغيرات¹.

الجدير بالذكر أن هذا الأسلوب أثار جدلاً عنيفاً منذ بداية نشأته وتذكر بعض المؤلفات أن لإسهامات العالم كارل بيرسون (K.Pearson) دور كبير في النشأة الحديثة لهذا الأسلوب، كما هو الحال بالنسبة لسبيرمان ونتيجة الارتباط المبكر لهذا الأسلوب مع مقاييس الذكاء، فإن هذا الأسلوب قد تطور عبر إسهامات علماء اهتموا بالمقاييس النفسية والإحصائية أمثال ثورنديك (Thorndike) وهوتلنج (Hotteling) وطومسون (Tomson) وغيرهم من العلماء، لكن هذا التطور كان بطيئاً جداً، ثم انتقل إلى التطبيقات العلمية والعملية في شتى فروع المعرفة ويرجع الفضل في ذلك إلى سبيرمان منذ عام 1863م، ثم طور أفكاره وأضاف أبعاداً جديدة للمفهوم في دراسته التي نشرها عام 1904م، كما بين أن العامل هو السبب في الارتباط الموجب بين أي ظاهرتين، وفرق بين عاملين هما العامل العام (General Factor)، والعامل الخاص (Specific Factor) اللذين سنأتي على شرحهما لاحقاً وبين أن معامل الارتباط بين أي عاملين خاصين يساوي الصفر، ومن هنا جاءت تسمية نظرية سبيرمان العاملية بنظرية العاملين، ثم جاء هولزنجر (Holzinger) وعدل على نظرية العاملين فأضاف نوعاً من العوامل توجد في طائفة (زمرة) من المتغيرات دون غيرها وأسمها بعوامل الزمر (Group Factor)²، ومع التطور الهائل في الثورة المعلوماتية والحاسب الإلكتروني والانتشار الواسع لبنوك المعلومات في بداية الخمسينات من القرن العشرين ولاسيما في عام 1952 أخذ أسلوب التحليل العاملي دوره الفاعل كأحد أساليب التحليل الإحصائي متعدد المتغيرات بسماعه للباحثين تطوير طرق معالجة بياناتهم بصورة أكثر دقة وشمولية³.

¹ -Bryan F.J.Manly (1994) «Multivariate Statistical Methods».

- ترجمة د. عبد الرحمن محمد أبو عمه (2001)، الأساس في الطرق الإحصائية المتعددة المتغيرات، جامعة الملك سعود، النشر العلمي والمطابع، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، ص 115 بتصرف.

² - فهمي محمد شامل بهاء الدين (2005)، الإحصاء بلا معاناة (المفاهيم مع التطبيقات باستخدام برنامج Spss) ج2، معهد الإدارة العامة، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، ص 758.

³ - طيوب محمود (1998)، مقدمة حول التحليل الإحصائي للبيانات بطريقة المكونات الأساسية والتحليل العاملي التقابلي ملامح منهجية وطرائقية، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية، المجلد (20)، العدد (1)، ص 123.

2-1-1 مفهوم التحليل العاملي:

يعرف التحليل العاملي بأنه: "تصميم ينصب على فحص ارتباط مجموعة من المتغيرات تمهيداً لتقديم تفسير حول العلاقات بينها من أجل الخلوص إلى عدد قليل من المتغيرات غير المنظورة والتي يمكن تسميتها بالعوامل"¹. ويعرف التحليل العاملي على أنه: عبارة عن مجموعة من الأساليب الإحصائية التي تهدف إلى تخفيض عدد المتغيرات أو البيانات المتعلقة بظاهرة معينة². هذا وإن أسلوب التحليل العاملي يعتبر امتداداً لتحليل المكونات الرئيسية فكلاهما يسعى لتقريب مصفوفة التباين والتغاير، إلا أن التقريب المعتمد في أسلوب التحليل العاملي أكثر تفصيلاً وتعقيداً من التقريب الذي يعتمد على المكونات الرئيسية وأهم ما يواجهها في التحليل العاملي هو "مدى ملائمة البيانات محل الدراسة للنموذج المقترح أم لا"³، كما يُعرف على أنه: "نوع من طرق التحليل الإحصائي للمتغيرات المتعددة والذي يهدف أساساً إلى تعريف الهيكل الذي تمثله مصفوفة البيانات"⁴. ويمكن القول بأن أسلوب التحليل العاملي يرتبط بتحليل المكونات الرئيسية للحصول على أسهل تركيب (تركيب خطي) لمجموعة من المتغيرات لكن هذه المتغيرات تختلف عن بعضها في نواحي عديدة فقد لوحظ وجود وجهتي نظر رئيسيتين في هذا الصدد هما التالي⁵:

1- إن المكونات الرئيسية تكون معرفة على شكل تركيب خطي ناتج عن المتغيرات الأصلية، أما في التحليل العاملي فإن المتغيرات الأصلية تظهر كمجموعات خطية في العوامل.

2- من خلال تحليل المكونات الرئيسية يمكن لنا تفسير جزء كبير من التباين الكلي للمتغيرات في حين أننا نقوم بتفسير التباين أو الارتباط بين المتغيرات في التحليل العاملي.

إن الهدف الأساسي من هذا التحليل هو: "وصف علاقات التباين بين عدد كبير من المتغيرات بدلالة عدد قليل من المقادير العشوائية غير المشاهدة والتي أطلق عليها اسم العوامل"⁶. ويمكن القول بأن جوهر هذا التحليل يعمل على تقليص عدد المتغيرات بحثاً عن بناء أكثر شمولية في تفسير الظواهر المدروسة وهذا الكلام يتطابق مع ما أوردناه في بداية الفقرة.

إن القيام بإجراء التحليل العاملي في الحالة العامة يتطلب من الباحث القيام بثلاث خطوات أساسية وهذه الخطوات هي⁷:

¹ - الجسعي خالد سعد (2005)، تقنيات صنع القرار (تطبيقات حاسوبية) ج2، دار الأصحاب، الرياض، ص471 بتصرف.

² - جودة محفوظ (2008)، التحليل الإحصائي المتقدم باستخدام Spss، دار وائل للنشر، عمان، ص159.

³ - جونسون ريتشارد وشرن دين (1998)، ترجمة عبد المرضي حامد عزام، التحليل الإحصائي للمتغيرات المتعددة من وجهة التطبيقية، دار المريخ، الرياض، ص641.

⁴ - رزق الله عابدة نخلة (2002)، دليل الباحثين في التحليل الإحصائي الاختيار والتفسير، البيان للطباعة، جامعة عين شمس، ص309.

⁵ - ALVIN C. RENCHER (2002)، «Methods of Multivariate Analysis»، Second Edition, A John Wiley & Sons, Inc, Publication, Canada, Brigham Young University, P:409-410.

⁶ - جونسون ريتشارد - وشرن دين، ترجمة عبد المرضي حامد عزام، مرجع سبق ذكره. ص642.

⁷ - حمادة عبد الله (2004)، معالجة البيانات السكانية في القطر العربي السوري ونماذجها باستخدام التحليل الإحصائي المتعدد المتغيرات، أطروحة دكتوراه غير منشورة، إحصاء وبرمجة، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، ص47-50. بتصرف.

1- تشكيل مصفوفة معاملات الارتباط بين المتغيرات الأصلية.

2- استخلاص العوامل الأولية المستعملة (استنتاجها).

3- تفسير نتائج التحليل العاملي.

بفرض أنه لدينا المتغيرات الأصلية في دراسة تحوي (P) متغير وذلك على الشكل التالي:

$(i=1,2,\dots,P)$: وأيضاً عدد المتغيرات. $X_1, X_2, \dots, X_i, \dots, X_p$ حيث:

وإن كل متغير من المتغيرات الأصلية يحتوي على مجموعة من المشاهدات والتي نرمز لها بـ (n).

فتكون وفقاً لذلك مرتبة مصفوفة المتغيرات الأصلية مساوية لـ $P \times n$.

وتأخذ مصفوفة المتغيرات الأصلية الشكل التالي:

$$X_{(P \times n)} = \begin{bmatrix} x_{11} & x_{12} & x_{13} & \dots & x_{1i} & \dots & x_{1n} \\ x_{21} & x_{22} & x_{23} & \dots & x_{2i} & \dots & x_{2n} \\ \dots & \dots & \dots & \dots & \dots & \dots & \dots \\ \dots & \dots & \dots & \dots & \dots & \dots & \dots \\ x_{j1} & x_{j2} & x_{j3} & \dots & x_{ji} & \dots & x_{jn} \\ \dots & \dots & \dots & \dots & \dots & \dots & \dots \\ x_{p1} & x_{p2} & x_{p3} & \dots & x_{pi} & \dots & x_{pn} \end{bmatrix}$$

أخذين بعين الاعتبار أن العوامل هي عبارة عن توابع خطية (من الدرجة الأولى) في المتغيرات

الأصلية، فإذا رمزنا للعامل (J) برمز آخر وليكن

$$F_J = a_{J1}X_1 + a_{J2}X_2 + \dots + a_{Jp}X_p + e_J \quad (F_J) \text{ فإننا نجد:}$$

حيث: $J = 1, 2, \dots, n$ ، وحيث $n \leq p$

إن قيم المعاملات $a_{j1}, a_{j2}, \dots, a_{jm}$ يتم حسابها بحيث تعمل العوامل التي يتم استنتاجها على تفسير

أكبر نسبة من التباين الكلي ويشترط أن يكون عدد العوامل المستخرجة كما أشرنا سابقاً أقل من عدد

المتغيرات الأصلية المدرجة في الدراسة (P).

خطوات حساب معاملات التوابع الخطية (a_{ji}):

1- نقوم بحساب مصفوفة الارتباط (R) بين المتغيرات الأصلية الخاضعة للدراسة والتي تأخذ الشكل العام

التالي:

$$R = \begin{bmatrix} r_{11} & r_{12} & r_{13} & \dots & r_{1i} & \dots & r_{1p} \\ r_{21} & r_{22} & r_{23} & \dots & r_{2i} & \dots & r_{2p} \\ \dots & \dots & \dots & \dots & \dots & \dots & \dots \\ r_{j1} & r_{j2} & r_{j3} & \dots & r_{ji} & \dots & r_{jp} \\ \dots & \dots & \dots & \dots & \dots & \dots & \dots \\ r_{p1} & r_{p2} & r_{p3} & \dots & r_{pi} & \dots & r_{pp} \end{bmatrix}$$

حيث: r_{ji} تمثل الارتباط بين المتغيرين الأصليين z و i .

2- نستبدل قيم العناصر القطرية في مصفوفة الارتباط بقيم مغايرة لقيمها الناتجة وفق إحدى الطرق التالية:

أ- وفق الطريقة التي أوجدها عالم النفس سيرل بيرت حيث نعمل على ملئ مكان العناصر القطرية في مصفوفة الارتباط بمعاملات تقديرية.

ب- وفق الطريقة التي أوجدها تيلنج والتي تقضي على إبقاء الواحد الصحيح في العناصر القطرية لمصفوفة الارتباط.

ج- وفق طريقة ثرستون والتي تقضي بملء مكان العناصر القطرية في مصفوفة الارتباط بقيمة أكبر معامل في العمود أو السطر.

3- نقوم بحساب مجاميع أعمدة مصفوفة الارتباط ونعطي مجموع كل عمود رمز خاص وليكن (s) وفق

$$S_1, S_2, S_3, \dots, S_i, \dots, S_p \quad \text{مايلي:}$$

حيث نبين المجاميع بشكل مفصل وفق الشكل التالي:

$$S_1 = r_{11} + r_{21} + r_{31} + \dots + r_{j1} + \dots + r_{p1}$$

$$S_2 = r_{12} + r_{22} + r_{32} + \dots + r_{j2} + \dots + r_{p2}$$

$$\dots \dots \dots \dots \dots \dots \dots \dots \dots \dots \dots \dots \dots$$

$$S_p = r_{1p} + r_{2p} + r_{3p} + \dots + r_{jp} + \dots + r_{pp}$$

نقوم بحساب مجاميع الأعمدة ونرمز بـ (G_s)، حيث نعبر عن ذلك بالمساواة

$$G_s = S_1 + S_2 + S_3 + \dots + S_i + \dots + S_p \quad \text{التالية:}$$

4- نحسب قيم عناصر تابع العامل الأول وهي قيم المعامل التالية: $a_{11}, a_{12}, a_{13}, \dots, a_{1i}, \dots, a_{1p}$ بتطبيق العلاقة التالية:

$$a_{1i} = \frac{S_i}{\sqrt{G_s}} \quad i = 1, 2, \dots, p$$

وللحصول على القيمة الأولى نقسم مجموع العمود الأول في المصفوفة على جذر مجموع كل الأعمدة

ونفس الأمر بالنسبة لبقية القيم مع مراعاة الرموز فنحصل على القيم ممثلة بالعلاقات التالية:

$$a_{11} = \frac{S_1}{\sqrt{G_s}}, a_{12} = \frac{S_2}{\sqrt{G_s}}, a_{13} = \frac{S_3}{\sqrt{G_s}}, \dots, a_{1i} = \frac{S_i}{\sqrt{G_s}}, \dots, a_{1p} = \frac{S_p}{\sqrt{G_s}}$$

حيث أن قيم الرموز التالية: $a_{11}, a_{12}, a_{13}, \dots, a_{1i}, \dots, a_{1p}$ تمثل عناصر (معاملات) تابع العامل الأول، فيكون تابع العامل الأول هو المعطى بالعلاقة التالية:

$$F_1 = a_{11} X_1 + a_{12} X_2 + a_{13} X_3 + \dots + a_{1i} X_i + \dots + a_{1p} X_p + e_1$$

5- نحسب قيم عناصر تابع العامل الثاني:

وللقيام بذلك يتوجب علينا في مرحلة أولى حساب مصفوفة الارتباط الجديدة (البواقى) استناداً للعلاقة

$$R_1 = (r_{ik} - a_{i1} \cdot a_{k1}) \quad i, k = 1, 2, \dots, p \quad \text{حيث}$$

وبذلك نحصل على مصفوفة الارتباط الجديدة والتي تأخذ شكلها العام التالي:

$$R_1 = \begin{bmatrix} r_{11} - a_{11}a_{11} & r_{12} - a_{11}a_{21} & r_{13} - a_{11}a_{31} & \dots & r_{1i} - a_{11}a_{i1} & \dots & r_{1p} - a_{11}a_{p1} \\ r_{21} - a_{21}a_{11} & r_{22} - a_{21}a_{21} & r_{23} - a_{21}a_{31} & \dots & r_{2i} - a_{21}a_{i1} & \dots & r_{2p} - a_{21}a_{p1} \\ \dots & \dots & \dots & \dots & \dots & \dots & \dots \\ r_{j1} - a_{j1}a_{11} & r_{j2} - a_{j1}a_{21} & r_{j3} - a_{j1}a_{31} & \dots & r_{ji} - a_{j1}a_{i1} & \dots & r_{jp} - a_{j1}a_{p1} \\ \dots & \dots & \dots & \dots & \dots & \dots & \dots \\ r_{p1} - a_{p1}a_{11} & r_{p2} - a_{p1}a_{21} & r_{p3} - a_{p1}a_{31} & \dots & r_{pi} - a_{p1}a_{i1} & \dots & r_{pp} - a_{p1}a_{p1} \end{bmatrix}$$

ثم في مرحلة ثانية وبعد استبعاد تأثير العامل الأول من مصفوفة الارتباط، نكرر الخطوتين الثالثة

والرابعة السابقتين كي نحصل على معاملات العامل الثاني وهي: $a_{21}, a_{22}, a_{23}, \dots, a_{2i}, \dots, a_{2m}$

فيكون تابع العامل الثاني هو المعطى بالعلاقة التالية:

$$F_2 = a_{21} X_1 + a_{22} X_2 + a_{23} X_3 + \dots + a_{2i} X_i + \dots + a_{2p} X_p + e_2$$

6- نستمر في حساب الخطوات السابقة حتى نستخلص جميع العوامل المشكلة لنموذج التحليل العامل،

ونتوقف عن القيام بالحسابات السابقة عندما تصبح العناصر المتبقية لمصفوفة الارتباط صغيرة جداً أو

معدومة بحيث يمكن إهمالها دون أن تؤثر على جوهر النموذج وبالتالي على عملية التحليل والجدير أن

عناصر العوامل (a) يطلق عليها اسم معاملات تحميل العامل¹. وهو ما يطلق عليه أيضاً درجة تشبع

(Loading) المتغير على العامل، كما ويعبر عن مدى ارتباط العامل بالمتغير ويفيد في تحديد درجة

الارتباط بينهما بحيث يمكننا من إدراج المتغير ضمن العامل الموافق له بشكل دقيق.

من هنا يمكن القول بأن التحليل العامل يسعى لاستخلاص العوامل انطلاقاً من المتغيرات

الأصلية بحيث:

أ- يكون العامل الأول هو الأكثر ارتباطاً بالمتغيرات وأكثر العوامل تفسيراً للتباين المشترك

ثم يليه العامل الثاني ثم العامل الثالث وهكذا بالنسبة لبقية العوامل إن وجدت.

ب- أن يسهل تفسير العوامل انطلاقاً من علاقتها بالمتغيرات الأصلية، إذ أن تجمع المتغيرات

الأصلية المتقاربة في عامل واحد يؤدي إلى تفسير سلوك الظاهرة المدروسة واتجاهها

بشكل صحيح.

وفي نهاية المطاف يأخذ التحليل العامل الشكل الرياضي التالي²:

$$F_1 = a_{11} X_1 + \dots + a_{1p} X_p + e_1$$

$$F_2 = a_{21} X_1 + \dots + a_{2p} X_p + e_2$$

$$\dots \dots \dots \dots \dots \dots \dots$$

$$F_p = a_{p1} X_1 + \dots + a_{pp} X_p + e_p$$

لاستنتاج معاملات العوامل، نلجأ إلى إحدى الطرق التي تتضمنها البرامج الجاهزة والتي تتوافق معها

للقيام بعملية التحليل العامل، ومن هذه البرامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Statistical

Package for Social Sciences) الذي سنعمد عليه في عملية التحليل (Spss)³.

¹ - حمادة، عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 50 بتصرف.

² - Brian Habing (2003), **Exploratory Factor Analysis**, University of South Carolina, P 2.

³ - الزعبي محمد بلال و الطلاقة عباس (2000)، النظام الإحصائي SPSS فهم وتحليل البيانات الإحصائية، دار وائل للنشر،

وذلك لأن هذا البرنامج يعطي نتائج موثوقة إضافة إلى السرعة في تحليل البيانات سواء أكانت كبيرة الحجم أم قليلة في زمن قياسي وهذا مالا يستطيع الجهد البشري القيام به.

2-1-2 أنواع التحليل العاملي:

انطلاقاً من المفاهيم السابقة للتحليل العاملي يمكن القول بأن هذا التحليل يأخذ أكثر من منحى في تفسير سلوك الظواهر المدروسة، وذلك تبعاً لنوع البيانات المتوفرة عن الظاهرة، ولهذا التحليل نوعان هما¹:

الأول - التحليل العاملي الاستكشافي (Exploratory Factor Analysis):

إن هذا النوع من التحليل العاملي يعتبر "طريقة استقرائية توضيحية لأنه يعمل على توليد العوامل المستترة لتفسير التباين في المتغيرات المشاهدة"²، إذ يعتمد في دراسته التحليلية للظواهر على استكشاف العوامل القليلة العدد بحثاً عن بناء أكثر شمولية لتفسير سلوك الظاهرة ودمج المتغيرات المتشابهة في عامل واحد، وهذا النوع لا يعتمد على النظريات والفروض المسبقة والأدلة حول عدد العوامل وآلية تشعبها بالمتغيرات الأصلية الممثلة للظاهرة المدروسة، لذلك فقد أطلق على هذا النوع من التحليل العاملي اسم مستحدث للنظريات (Theory Generating) وليس فاحصاً (Testing) لتلك النظريات، حيث يعمل على استكشاف العوامل التي يمكن أن تصنف إليها المتغيرات وللقيام بهذا التحليل هناك اتجاهين الأول هو التحليل العاملي المباشر، أما الاتجاه الثاني لهذا التحليل فهو تدوير المحاور الذي يستخدم عندما تكون العلاقة بين المتغيرات والعوامل غير واضحة المعالم وغير مؤكدة لذا فإنه يسير في طريق الاستكشاف لتحديد العوامل الكامنة وراء سلوك الظاهرة والعمل على تحليلها ودراستها من خلال المتغيرات الأصلية المستخدمة في الدراسة، وهو شائع الاستخدام إلا أنه يعاب عليه احتوائه على بعض جوانب القصور التالية:

- أ - صعوبة الحصول على نتائج دقيقة في ظل افتقاد الفروض والأدلة المسبقة.
- ب - صعوبة تفسير نتائج هذا النوع من التحليل، وذلك لأنها غير دقيقة واعتمادها على الاستنتاج، ويرى كلاً من (Nunnaly & Mulaik) أن السبب يعود إلى افتقار المحلل إلى معرفة مسبقة وأساس قوي.
- ت - إن هذا النوع يعطي حلولاً لكن ليس من الضرورة أن تكون حلولاً مثلى. وبالتالي لا يمكن الاعتماد عليها في عملية التفسير، وفي هذه الحالة يجد الباحث صعوبة في تفسير النتائج ويضيف (Mulaik) في هذا الصدد بأن التطبيقات العملية لهذا النوع من التحليل لا تقدم معلومات مفيدة تتعلق اقتراح بحوث مستقبلية لفحص فروض معينة.

¹ - انظر في:

الجسعي خالد سعد - تقنيات صنع القرار (تطبيقات حاسوبية) ج2، مرجع سبق ذكره، ص471-472 بتصرف.

فهيمي محمد شامل بهاء الدين، مرجع سبق ذكره، ص768.

² - Brian D. Haig (2005), *Exploratory Factor Analysis, Theory Generation and Scientific Method*, Lawrence Erlbaum Associates, Inc, University of Canterbury, P 307.

الثاني - التحليل العاملي التوكيدي (Confirmatory Factor Analysis):

إن هذا النوع من التحليل العاملي يختلف عن التحليل العاملي الاستطلاعي بشكل جوهري من حيث عدد العوامل وعلاقتها بالمتغيرات والهدف والآلية المتبعة في التحليل وفي الحكم على سلوك الظواهر المدروسة¹. في حين كان النوع الأول يبحث عن بناء أكثر شمولية لتفسير سلوك الظواهر المدروسة عن طريق استنتاج المتغيرات وربطها بالعوامل وعدم استناده إلى النظريات والفروض المسبقة، فإن هذا النوع يتلافى عيوب النوع الأول وينصب في تفسيره لسلوك الظواهر على فحص واختبار النظريات القائمة، ثم العمل على استخراج العوامل من المتغيرات والكشف عن مدى التطابق بينها وبين النظريات القائمة، وبالتالي فإن الباحث عندما يقوم بعملية تحليل وتفسير سلوك الظواهر المدروسة وفق هذا النوع فإنه يستند إلى نظرية رصينة أو فرض مسبق أو أساس منطقي ينطلق منه للقيام بعملية التحليل والوصول إلى نتائج صحيحة يمكن البناء على أساسها بشكل صحيح وعن التحليل العاملي التوكيدي يضيف (Gorsuch) بأن هذا النوع يتصف بالقدرة لاعتماده على نظريات ومعارف، بينما يفضل استخدام النوع الأول (الاستكشافي) في تلك المجالات التي لم يتم استكشاف أبعادها، كما ويضيف (Kim & Mueller) بأن هذا النوع لا يقتصر على مقارنة عدد العوامل المستخرجة بما تتضمنه النظريات القائمة، بل يمتد ليشمل تشبعات المتغيرات أيضاً، بعبارة أخرى تحديد عدد المتغيرات التي ينطوي عليها كل عامل، وقيمة ارتباط المتغير بالعامل الذي ينتمي إليه². ومنه فإن التحليل العاملي التوكيدي كأسلوب تحليلي يعمل على تفسير سلوك الظواهر وبناء النماذج للبيانات المتوفرة وفق ما هو متاح من المعلومات والدراسات السابقة عن بنية البيانات المراد القيام بتحليلها واستنتاج العوامل من المتغيرات وتفسير السلوك الذي تأخذه الظاهرة محل الدراسة للوصول في نهاية المطاف إلى تحليل وتقييم صحيح لسلوك تلك الظاهرة، ومما تقدم يمكن القول بأن هذا الأسلوب يختلف عن سابقه في نقطتين أساسيتين:

1) إن التحليل العاملي التوكيدي يعتمد على صياغة فروض الدراسة بعد فحص معاملات الارتباط،

بينما في التحليل العاملي الاستكشافي فإن الفروض يتم استكشافها من خلال عملية التحليل.

2) يعتمد الباحث في التحليل العاملي التوكيدي على الحل المباشر دون اللجوء إلى عملية تدوير

المحاور كما هو الطريق المتبع في التحليل العاملي الاستكشافي³.

إن لكلا الأسلوبين المذكورين أعلاه طرق أساسية لحساب المكونات الرياضية لكل منهما تختلف فيما

بينها ببعض النقاط وسنأتي على ذكر هذه الطرق لاحقاً واختيار المناسب منها والذي يخدم ويحقق هدف البحث الذي نحن بصدد.

2-1-3 المفاهيم والمصطلحات العلمية المتعلقة بالتحليل العاملي:

لفهم أسلوب التحليل العاملي كأحد أساليب التحليل الإحصائي المتعدد المتغيرات بشكل مفصل يتوجب

علينا التطرق إلى مفاهيم ومصطلحات ذات صلة بهذا الأسلوب ليتسنى للقارئ معرفة هذا النوع من التحليل

بشكل مبسط وواضح وإن المصطلحات المتعلقة بالتحليل العاملي هي:

¹ Stanislav Kolenikov (2007), **Confirmatory Factor Analysis using cfa**, University of Missouri, Columbia, P 1. <http://web.missouri.edu/~Kolenikovs/stata/cfa-sj-> Kolenikov.pdf

² - الجسعي خالد سعد، تقنيات صنع القرار (تطبيقات حاسوبية) ج2، مرجع سبق ذكره، ص472.

³ - فهمي محمد شامل بهاء الدين، مرجع سبق ذكره، ص770.

1- العامل (Factor)¹:

هو عبارة عن أبعاد أو متغيرات غير منظورة تتضمن عدداً من المتغيرات المرتبطة خطياً، وتحدد المتغيرات في كل عامل وفقاً لدرجة تشبعها في ذلك العامل، وإن المتغير يندرج ضمن العامل الذي يأخذ أعلى قيمة من بين مجموعة عوامل يرتبط بها ذلك المتغير، وقد توصل الباحثون من خلال دراساتهم النفسية والاجتماعية إلى ثلاثة أنواع من العوامل هي:

(1) العامل العام: وهو العامل المشترك الذي يتواجد في جميع المتغيرات الأصلية والاختبارات التي تخضع للتحليل العاملي.

(2) العامل الطائفي (عامل الزمر): هو العامل الذي يوجد في بعض الاختبارات الخاصة بمتغيرات معينة خاضعة لعملية التحليل، وليس فيها كلها، ويفسر هذا العامل ارتفاع قيم معاملات الارتباط بين الاختبارات التي تتسم عواملها بالضييق وغير القابلة لإعادة الاستخراج كالقدرة المكانية والاستدلالية في الذكاء عند الإنسان.

(3) العامل الخاص (النوعي): هو العامل الذي يختص بمتغير واحد فقط دون الاشتراك بأي متغير آخر²، ويوجد هذا العامل في عدة اختبارات تعكس جميعها نفس المتغير المدروس.

إن التميز بين العوامل السابق ذكرها ليس تميزاً قطعياً فقد يظهر العامل عاماً في مجموعة قليلة من المتغيرات ويظهر طائفيّاً في مجموعة أكبر أو العكس وذلك تبعاً لتجانس مجموعة المتغيرات المدروسة والتميز بين العوامل الثلاثة يتوقف على:

- عدد المتغيرات المدرجة في التحليل (الخاضعة للدراسة).
- ملائمة عدد أفراد العينة الخاضعة للتحليل والدراسة ومدى التطابق بين استجاباتهم.
- مدى التطابق والاختلاف بين الاختبارات في قياسها لما ستقوم بقياسه.
- قيم معاملات الارتباط بين المتغيرات الخاضعة لعملية التحليل.

¹ - انظر في:

- الجضيي خالد سعد، تقنيات صنع القرار (تطبيقات حاسوبية) ج2، مرجع سبق ذكره، ص473.

- فهمي محمد شامل بهاء الدين، مرجع سبق ذكره، ص758-759.

² - Robert Jacobs (2008), **Factor Analysis**, Department of Brain & Cognitive Sciences, University of Rochester Rochester, NY 14627, USA, P 4.

2- مصفوفة الارتباط (Correlation Matrix)¹:

هي عبارة عن جدول مربع الشكل يحتوي على متغيرات الدراسة الأصلية، وإن جميع المصفوفات الارتباطية هي مصفوفات مربعة أي أن عدد أعمدها يساوي عدد صفوفها، وتحتوي مصفوفة الارتباط على عدد من معاملات الارتباط يعطى عددها بعد تطبيق العلاقة التالية:

$$N = \frac{p(p-1)}{2}$$

حيث: p تمثل عدد متغيرات الدراسة الأصلية، N عدد معاملات الارتباط، والملاحظ في مصفوفة الارتباط أن معاملات الارتباط القطرية تكون مساوية للواحد الصحيح حيث تعبر هذه المعاملات عن ارتباط المتغير بنفسه، وتبدأ عملية التحليل عن طريق معاملات الارتباط السابقة الذكر ومن ثم استخلاص الأسس التصنيفية العامة، للوصول في نهاية الأمر إلى العوامل وتنتهي العملية بمصفوفة أخرى تنتج عن المصفوفة الأولى وهي مصفوفة العوامل والتي تكون معاملاتها أقل من معاملات مصفوفة الارتباط وتأخذ الشكل التالي:

$$R = \begin{bmatrix} 1 & r_{12} & r_{13} & \dots & r_{1i} & \dots & r_{1p} \\ r_{21} & 1 & r_{23} & \dots & r_{2i} & \dots & r_{2p} \\ \vdots & \vdots & 1 & \vdots & \vdots & \vdots & \vdots \\ r_{j1} & r_{j2} & r_{j3} & \dots & 1 & \dots & r_{jp} \\ \vdots & \vdots & \vdots & \vdots & \vdots & \vdots & 1 \\ r_{p1} & r_{p2} & r_{p3} & \dots & r_{pi} & \dots & 1 \end{bmatrix}$$

كما يشترط أن تكون المتغيرات المستخدمة في الدراسة والداخلية ضمن المصفوفة هي متغيرات كمية (مقاسة بالأرقام) وأن المتغيرات الاسمية لا يصلح استخدامها في التحليل العاملي وإنما يضمن كلاً منها برقم يدل عليه وذلك لتسهيل عملية التحليل فمثلاً إذا كان لدينا متغير الجنس نرسم للذكر بـ (1) وللأنثى بـ (2)، ويمكن تمثيل مصفوفة معاملات الارتباط بشكل مبسط والممثلة لجميع المتغيرات الداخلية في النموذج المدروس

الجدول رقم(3/2)

وفق الجدول رقم (3) التالي:

	1	2	3	4	5
1	1	r_{12}	r_{13}	r_{14}	r_{15}
2	r_{21}	1	r_{23}	r_{24}	r_{25}
3	r_{31}	r_{32}	1	r_{34}	r_{35}
4	r_{41}	r_{42}	r_{43}	1	r_{45}
5	r_{51}	r_{52}	r_{53}	r_{54}	1

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على المراجع والأدبيات العلمية.

¹ - انظر في:

- حمادة عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 48.

- غنيم أحمد الرفاعي و صبري نصر محمود (2000)، التحليل الإحصائي للبيانات باستخدام Spss، قباء للطباعة والنشر، القاهرة، ص 191.

3- محدد مصفوفة الارتباط (The Determinant Of Correlation Matrix)¹:

هو عبارة عن قيمة يتم حسابها من خلال النسبة بين التباين المفسر والتباين الكلي لجميع متغيرات الدراسة، ويحسب رياضياً من خلال ضرب اشتراكيات كل متغير ببعضها.

4- درجة الشبوع أو الاشتراكيات (Communality)²:

يمكن تعريفها على أنها نسبة التباين المفسر التي يشترك أو يسهم فيها المتغير بالعامل أو مجموعة العوامل التي ينتمي إليها ذلك المتغير، وتقاس درجة الشبوع عن طريق تربيع معامل الارتباط المتعدد بين المتغير وبقية المتغيرات ويمكن التعبير عنها بالعلاقة التالية: $n_j = \sum_i a_{ij}^2$ ، وهي أيضاً مجموع مربعات تشبعات المتغيرات على العوامل، وإن قيمة درجة الشبوع في الغالب لا تتجاوز الواحد الصحيح أي: $-1 < a_{ij} < 1$ وإذا زادت على ذلك فهذا يعني أن حجم العينة صغير أو أن عدد العوامل قليل جداً أو كثير جداً.

5- درجة التشبع (Loading):

تسمى أيضاً بتشبعات العوامل (Factor Loading) أو مقدار التشبع (Saturation) أو معامل تحميل متغير ما على عامل مناسب له، وتعرف على أنها معامل ارتباط كل متغير بالعامل أو بالوزن على العامل (معاملات ارتباط المتغيرات الأصلية بالعوامل المدرجة ضمنها) وتربيع هذه القيمة نحصل على نسبة التباين المفسر في المتغير من قبل العامل ويرمز لها بـ a_{ij} (حامل العامل) حيث: $1 = a_{ij}^2 + \text{var}(e_i)$ و e_i خاص بالعامل i فقط (العامل الخاص) وغير مرتبطة بالعوامل المشتركة وهي التباين الخاص والملاحظ أنه إذا كان تشبع عامل معين أكبر من (0.3) فإن المتغير الذي له علاقة به يساعد في وصفه بشكل جيد، أما إذا كانت تشبعات العوامل أقل من (0.3) فيمكن إهمالها وعدم الأخذ بها، وهناك وجهات نظر أخرى في هذا المجال.

6- التغاير (Covariance):

يعتمد التحليل العاملي أثناء دراسته للظواهر على مصفوفة التغاير (Covariance Matrix) والتغاير بين متغيرين في أبسط صورة له هو عبارة عن حاصل ضرب قيمة معامل الارتباط بين المتغيرين في الانحراف المعياري لكل متغير ويحسب التغاير بين متغيرين وفق العلاقة التالية:

$$Co_{xy} = (r_{xy})(s_x)(s_y)$$

¹ - فهمي محمد شامل بهاء الدين، مرجع سبق ذكره، ص 762.

² - انظر في:

- الجضي خالد سعد، تقنيات صنع القرار (تطبيقات حاسوبية) ج2، مرجع سبق ذكره، ص 473-474 بتصرف.

- فهمي محمد شامل بهاء الدين، مرجع سبق ذكره، ص 762.

- جودة محفوظ، مرجع سبق ذكره، ص 161-162.

-Bryan F.J.Manly. «Multivariate Statistical Methods».1994.

- ترجمة د. عبد الرحمن محمد أبو عمه، مرجع سبق ذكره، ص 117.115 بتصرف.

ويمكن حساب التباين من البيانات الخام وذلك وفق المعادلة التالية:

$$C_{xy} = \frac{\sum (X - \bar{X})(Y - \bar{Y})}{N}$$

ويعتبر معامل التباين من المؤشرات التي تفيد في الكشف عن الارتباط بين متغيرين، وإن هذا المعامل يأخذ قيمةً تتجاوز الواحد الصحيح والمعروف بأنه كلما زادت قيمته دليل على قوة الارتباط وكلما اقتربت قيمته من الصفر دليل على استقلال المتغيرين وضعف العلاقة بينهما.

7- تباين المتغير (Variable's Variance):¹

يفترض التحليل العاملي أن تباين المتغير يساوي الواحد الصحيح، وإن تباين المتغير يقسم إلى

تباينين الأول هو التباين المشترك (درجة الشبوع)، أما الثاني فهو التباين الخاص، ومنه تصبح معادلة التباين الكلي للمتغير على الشكل التالي:

$$\text{التباين الكلي للمتغير} = \text{التباين المشترك} + \text{التباين الخاص}$$

ومنه نجد وفق افتراض أن تباين المتغير يساوي الواحد الصحيح:

$$\text{التباين المشترك} + \text{التباين الخاص} = 1 \Leftarrow \text{التباين الخاص} = 1 - \text{التباين المشترك}$$

وكذلك فإن التباين الخاص يقسم بدوره إلى تباينين أيضاً هما تباين الأخطاء والتباين المحدد وإن معادلة التباين الخاص هي:

$$\text{التباين الخاص} = \text{التباين المحدد} + \text{تباين الأخطاء}$$

والمعروف أن تبايني التباين الخاص يتميزان بأنهما غير مفسرين من قبل العامل إلا أن التباين المحدد يتميز بالثبات أما تباين الخطأ فهو غير ثابت. يرى البعض أن:

$$\text{التباين الحقيقي للمتغير} = \text{التباين المشترك} + \text{جزء من التباين الخاص}$$

ونحن بدورنا ومن خلال المطابقة بين المعادلتين التاليتين:

$$\text{التباين الكلي للمتغير} = \text{التباين المشترك} + \text{التباين الخاص}$$

$$\text{التباين الحقيقي للمتغير} = \text{التباين المشترك} + \text{جزء من التباين الخاص}$$

¹ - انظر في:

- الجسعي خالد سعد- تقنيات صنع القرار (تطبيقات حاسوبية) ج2، مرجع سبق ذكره، ص474 بتصرف.

- فهمي محمد شامل بهاء الدين، مرجع سبق ذكره، ص765.

- مراد صلاح أحمد (2000)، الأساليب الإحصائية في العلوم النفسية والتربوية والاجتماعية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ص490.

نجد أن ذلك الجزء من التباين الخاص الذي يمثل التباين الحقيقي هو التباين المحدد وجزء آخر من تباين الخطأ وإن المعادلة العامة للتباين الكلي للمتغير يمكن كتابتها بالشكل التالي:

التباين الكلي للمتغير = التباين المشترك + التباين الخاص أي (التباين المحدد + تباين الأخطاء).

وبما أن التباين الخاص = التباين المحدد + تباين الأخطاء فإن:

التباين الكلي للمتغير = التباين المشترك + التباين المحدد + تباين الأخطاء

ويؤول التباين الكلي إلى التباين المشترك والتباين المحدد في الحالة التي يكون فيها الخطأ عشوائياً ومستقلاً وعندها يتساوى التباين الخاص مع التباين المحدد، وكذلك فإن:

1- تباين الخطأ = التباين المشترك + التباين الخاص = معامل ثبات المتغير

كما أن هناك ما يسمى بالتباين النوعي وهو عبارة عن جزء من التباين الخاص وجزء من تباين الخطأ.

8- الجذر الكامن (Eigenvalue):

هو عبارة عن كمية أو حجم التباين المفسر في المتغيرات من قبل العامل الذي ارتبطت به والتباين المفسر في المتغير هو مربع معامل ارتباط ذلك المتغير بالعامل وهو مجموع قيم الاشتراكيات أو مجموع الجذور الكامنة، وهناك علاقة بين مجموع الجذور الكامنة ونسبة التباين العاملية تعطى بالشكل التالي:

(نسبة التباين العاملي لمصفوفة الارتباط = مجموع الجذور الكامنة / التباين الارتباطي)

وإن الجذر الكامن لعامل ما هو عبارة عن مجموع مربعات تشعبات المتغيرات في كل عامل (مجموع مربعات العمود) ويمكن كتابة علاقته بالشكل التالي:

$$1 = \sum (loading)^2$$

ووفقاً لمحك كيزر يتم قبول العامل الذي تكون قيمة جذره الكامن أكبر من الواحد الصحيح، أما إذا كانت قيمته أصغر من الواحد الصحيح فيتم رفض ذلك العامل، والجدير ذكره أن الكمية الإجمالية للتباين (التباين الارتباطي) تساوي عدد المتغيرات، حيث أن كل متغير ممثل بقيمة واحدة في التباين¹.

9- استخلاص وتفسير العوامل (Extraction & explain)²:

إن عملية استخلاص العوامل تتوقف على مجموعة المتغيرات التي تفسر أكبر قدر ممكن من التباين الكلي للظاهرة المدروسة ومن ثم العمل على ملاحظة المتغيرات التي لها أكبر تشعب على عامل محدد ومعرفة الصفة العامة التي تشترك بها هذه من المتغيرات وهو ما يطلق عليه أو ما يسمى بالعامل الأول.

¹ - انظر في:

- الجسعي خالد سعد، تقنيات صنع القرار (تطبيقات حاسوبية) ج2، مرجع سبق ذكره، ص475 بتصرف.

- جودة محفوظ، مرجع سبق ذكره، ص160.

² - جودة محفوظ، المرجع السابق، ص160-162 بتصرف.

ثم يقوم برنامج التحليل باختيار مجموعة المتغيرات التي تفسر أيضاً أكبر قدر ممكن من التباين المتبقي بعد استخلاص العامل الأول، وهذا ما يمثل العامل الثاني وبنفس الآلية المتبعة لبقية العوامل الأخرى، إذ يفسر العامل الأول أكبر كمية من التباين الكلي يليه العامل الثاني ثم الثالث وهكذا بالنسبة لبقية العوامل، كل ما سبق يساعد على استخلاص العوامل وتفسير سلوكها طبقاً لما هو مطلوب ويساعد على اتخاذ القرار المناسب بهذا الشأن.

10 - الدرجات العاملية (Factor Scores)¹:

هي درجة لكل مفردة من مفردات العينة إذ يتم حسابها من خلال تحويل القيم الناتجة عن كل مفردة في كافة المتغيرات الأصلية إلى درجة معيارية وسطها الصفر وانحرافها المعياري الواحد الصحيح، ومن ثم نعمل على ضرب الدرجة المعيارية للمتغير في قيمة تشبعه بكل عامل وذلك على النحو التالي:

$$FactorScores = \sum (Z_i)(loading_i)$$

11 - تدوير المحاور (Rotation Of Axes)²:

تسعى عملية التدوير إلى تحويل مصفوفة التشبعات الأولية إلى مصفوفة تشبعات مكافئة تتسم بوضوح أكثر من سابقتها، وذلك من خلال تعظيم التشبعات الكبيرة للعوامل وتصغير التشبعات الصغيرة، أي أن الهدف الأساسي من التدوير هو إعادة تحديد مواصفات المحاور، للوصول بها إلى قدر معين من الاتساق والثبات لكي يتسنى تفسير العوامل تفسيراً منطقياً.

بإجراء تحليل عاملي على المتغيرات نحصل على مجموعة من العوامل التي نمثلها بشكل محاور وإن هذه العوامل يطلق عليها العوامل التصنيفية، لأنها تعمل على تصنيف التباينات بشكل مستقل وبعلاقة متعامدة بين عامل وآخر، حيث يمثل العامل الأول على المحور الأفقي والعامل الثاني على المحور العمودي، إذ يلتقي العاملان في مبدأ الإحداثيات ويشكلان زاوية قائمة وهذا دليل على أنهما مستقلان في هكذا حالة.

¹ - الجسعي خالد سعد، تقنيات صنع القرار (تطبيقات حاسوبية) ج2، مرجع سبق ذكره، ص475.

² - انظر في :

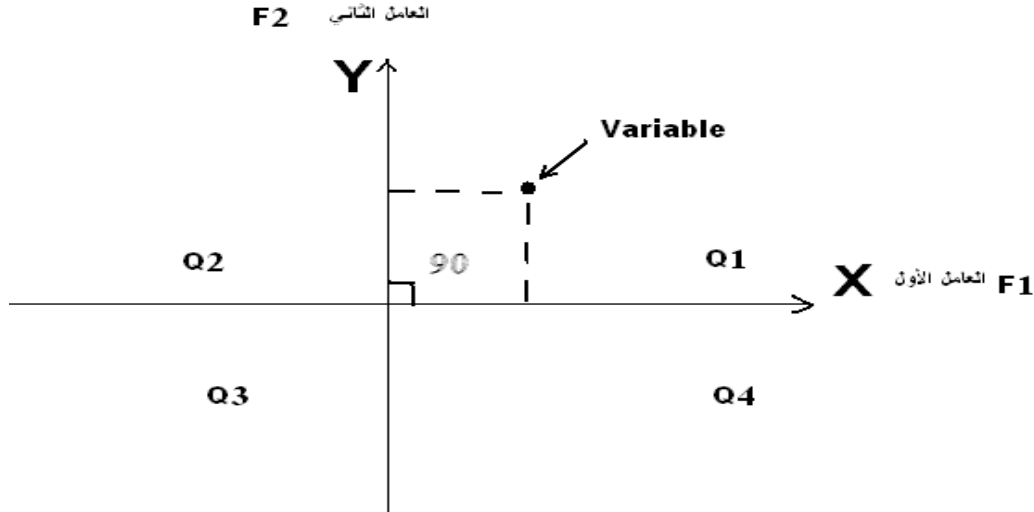
- الجسعي خالد سعد، تقنيات صنع القرار (تطبيقات حاسوبية) ج2، مرجع سبق ذكره، ص475 - 487.

- جودة محفوظ، مرجع سبق ذكره، ص161.

- جونسون رينشارد - وشرن دين، ترجمة عبد المرضي حامد عزام، مرجع سبق ذكره. ص691.

- غنيم أحمد الرفاعي و صبري نصر محمود(2000)، التحليل الإحصائي للبيانات باستخدام Spss، قباء للطباعة والنشر، القاهرة، ص196.

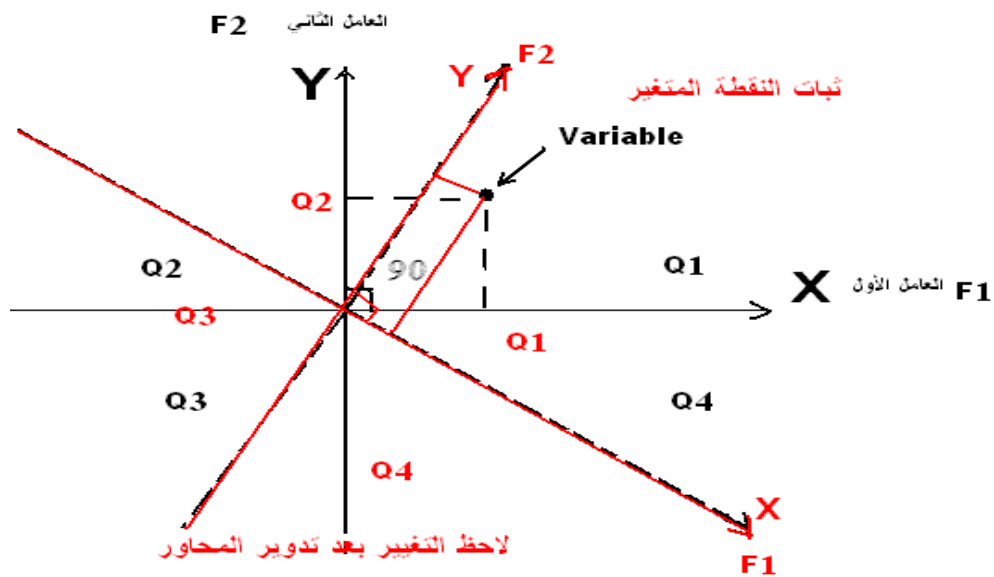
لدى تشبع أحد المتغيرات بعاملين فإن تشبعه بالعامل الأول هو إسقاطاته على المحور الأفقي وتشبعه بالعامل الثاني هو إسقاطاته على المحور العمودي، وإن تشبع المتغير على العاملين هو نقطة التقاطع بعد إسقاطها على محوري الإحداثيات والشكل رقم (20) التالي يوضح تشبع المتغير بعاملين:
الشكل رقم (20/2) يوضح تشبع المتغير بالعوامل قبل إجراء عملية التدوير.



المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على المراجع والأدبيات النظرية.

عند إجراء التدوير على العوامل الممثلة بالمحاور مع اشتراط ثبات النقطة التي تمثل المتغير فإن إحداثيات النقطة على المحاور ستتغير عما كانت عليه سابقاً وبالتالي فإن تشبعها على العاملين سيتغير وهذا يؤدي إلى تغير قيمة معامل الارتباط بين العاملين، وإن إجراء التدوير لا يغير من خصائص العوامل وإنما يعمل على إخراج التشبعات من عامل وإدراجها في عامل آخر، والشكل رقم (21) بين تشبع المتغير بالعاملين بعد إجراء التدوير:

الشكل رقم (21/2) يوضح تشبع المتغير بالعوامل بعد إجراء عملية التدوير.



المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على المراجع والأدبيات النظرية.

من الشكل السابق نلاحظ أن تشعب المتغير قد ازداد على العامل الثاني وانخفض على العامل الأول، وهناك نوعان من التدوير هما:

(1) **التدوير المتعامد Orthogonal Rotation**: يفترض هذا النوع من التدوير أن العوامل غير مترابطة وهو مناسب للنموذج العاملي التي تكون عوامله العامة مستقلة، ويتميز هذا النوع بالبساطة وأن التعامل معه سهل نسبياً، إذ أنه من السهل حساب العوامل المتعامدة ورسمها؛ لأنها كما قلنا بأنها مستقلة عن بعضها والارتباط فيما بينها معدوم، وللتدوير المتعامد ثلاثة طرائق هي: **Equamax - Quartimax - Varimax**. وهذه الطرائق سنأتي على شرحها لاحقاً بشيء من التفصيل.

(2) **التدوير المائل Oblique Rotation**: يشير هذا النوع إلى تدوير المحاور، بحيث لا تبقى عمودية، ويفترض ارتباط العوامل ببعضها البعض حيث تتداخل المتغيرات مع بعضها في الموضوع الواحد وعدم إمكانية تفسير التباين بعوامل مستقلة نتيجة الارتباط بين المتغيرات الأصلية للدراسة، إذ يهدف التدوير المائل للتعبير عن كل متغير بدلالة أقل عدد ممكن من العوامل ولهذا التدوير طريقتان هما: **Direct Oblimin Rotation** (التدوير المائل المباشر) - **Promax** والتدوير المائل أكثر فعالية في التعامل مع البيانات كبيرة الحجم من التدوير المتعامد.

المبحث الثاني

آلية ومجالات استخدام التحليل العامل وأهدافه وطرائقه

2-2-1 الآلية و المنهج العلمي للتحليل العامل:

إن المنهج المتبع في دراسة التحليل العامل هو منهج تحليلي استقرائي، حيث يعمل على استخلاص الكليات عن طريق الجزئيات، حيث تبدأ آلية التحليل العامل بحساب معاملات الارتباط ووضعها في مصفوفة معدة لهذا الغرض وذلك تمهيداً لحساب الاشتراكيات (درجة الشبوع) والجذور الكامنة وتشبعت المتغيرات في العوامل وتنتهي إلى الكشف عن عوامل قليلة العدد أدت إلى نشوء مثل هذا الارتباط، فمثلاً إذا كان لدينا مجموعة متغيرات يتجاوز عددها العشرون في دراسة لظاهرة ما، فإن التحليل العامل يعمل على تحليل تلك المتغيرات ويجمع المتغيرات التي تشترك بصفة عامة واحدة مع بعضها في عامل واحد والهدف من ذلك هو تقليل عدد العوامل المؤثرة على تطور الظاهرة المدروسة والتي يجب إلى حد ما ألا تتجاوز الأربع عوامل والعمل على تفسير التباينات من خلال تلك العوامل، حيث يسيطر أحد هذه العوامل على العوامل الأخرى ويقوم بتفسير أكبر نسبة من التباين تاركاً لبقية العوامل النسبة الأقل من التفسير¹.

2-2-2 مجالات استخدام التحليل العامل:

إن لأسلوب التحليل العامل تطبيقات وميادين كثيرة وخاصة بعد الانتشار الواسع لقواعد البيانات والتطور الهائل في الحاسب الالكتروني، إذ أصبح تطبيقه ممكناً في كثير من الميادين العملية والعلمية للأسباب السابقة، كما ويفيد هذا الأسلوب في توفير الوقت والجهد اللازمين للقيام بعملية التحليل كما ويعطي نتائج موثوقة ودقيقة للأبحاث الخاضعة له، وأهم مجالات تطبيقه هي²:

1. مجال بناء الاختبارات:

يعتمد الباحثون الذين يقومون بإجراء الاختبارات الحديثة لدى دراستهم لمفردات عيناتهم على المعرفة الدقيقة بالمكونات الرئيسية للظاهرة المدروسة والتي يخضعونها للقياس وذلك بهدف التوصل إلى الأسباب والنتائج الصحيحة، لذا فهم يستخدمون التحليل العامل الذي يعتبر من أدق الوسائل لمعرفة صدق هذه المكونات المشككة للظاهرة محل الدراسة، وهو ما يسمى بالصدق العامل.

¹ - انظر في:

- فهمي محمد شامل بهاء الدين، مرجع سبق ذكره، ص762.

- الجضي خالد سعد- تقنيات صنع القرار (تطبيقات حاسوبية) ج2، مرجع سبق ذكره. ص479 بتصرف.

² - انظر في:

- فهمي محمد شامل بهاء الدين، مرجع سبق ذكره، ص759 بتصرف.

- مراد صلاح أحمد، مرجع سبق ذكره، ص481-482.

2. مجال الإحصاء:

يستخدم أسلوب التحليل العامل لدراسة الارتباط والانحدار المتعدد اللذين يعتبران من أهم الأساليب الإحصائية، إذ يستفاد من هذا الأسلوب في الكشف عن العلاقات الارتباطية بين المتغيرات ولاسيما إذا كانت المتغيرات كثيرة العدد والتي تعجز الأساليب الإحصائية الأخرى في الكشف عنها بشكل دقيق، ومن ثم تبسيط العلاقات المعقدة بين المتغيرات الأصلية للدراسة وتحويلها إلى علاقات خطية من الدرجة الأولى ليسهل تفسير نتائجها، ويعمل على تحويل العلاقات الخطية بين المتغيرات إلى عوامل مستقلة عن بعضها البعض.

إن مجال استخدام التحليل العامل في الإحصاء هو المهم بالنسبة لبحثنا كونه يعتمد على هذا الأسلوب بنسبة كبيرة جداً للوصول في النهاية إلى الأسباب التي أدت إلى ذلك والتوصل إلى نتائج دقيقة يمكن البناء والنصح على أساسها.

3. مجال العلوم السياسية والتجارية:

يستخدم التحليل العامل في مثل هذه المجالات لأن الحالات التي من يمكن التعرض لها في هكذا مجالات تتصف بالتعقيد وتأثرها بعوامل عديدة ومختلفة لذا فهي بحاجة إلى أسلوب كالتحليل العامل الذي يتصف بالإيجاز الدقيق ويعمل على تقليل عدد المتغيرات المؤثرة في الظاهرة المدروسة بغية تحليل مكونات الظاهرة إلى جزئيات ودراسة تلك الجزئيات والبناء على أساسها للوصول إلى الكليات، ومن ثم تعميم ذلك على الحالات المشابهة ومن أمثلة هذه الظواهر دراسة العوامل المؤثرة في الأسعار، العوامل المؤثرة في الأجور، العوامل المؤثرة في كفاءة عمل المصارف وهي الحالة التي يعمل الباحث على معالجتها في هذا البحث، وما إلى ذلك من الحالات المشابهة.

4. مجال العلوم النفسية والاجتماعية والتربوية:

إن المجال الواسع الذي ترعرع ونما في كنفه التحليل العامل هو مجال العلوم الاجتماعية والنفسية إذ أن هذا الأسلوب قد تطور على أيدي علماء اهتموا بتطوير المقاييس النفسية من أمثال ثورنديك (Thorndike) وهوتلنج (Hotteling) وطومسون (Tomson) وغيرهم من علماء النفس الأوائل ولا ننسى أن الفضل يعود إلى العالمين شارلز سبيرمان (C.Spearman) الذي أجرى دراسة نفسية متبعا للطريقة الجديدة ومطوراً فيها لإثبات نظريته في الذكاء)، وكارل بيرسون (K.Pearson) في التطور الحديث لهذا الأسلوب كما ذكرنا سابقاً.

حيث كثر استخدام التحليل العامل في تحليل العوامل المؤثرة في النشاط العقلي وتحليل الشخصية والعوامل المؤثرة في تكوينها، وتحليل النواحي المزاجية لها وكذلك تحليل الاتجاهات والقيم والميول والقدرات التي يتمتع بها العقل البشري.

5. مجالات أخرى:

يعتمد الباحثون على التحليل العامل في كل المجالات التي تؤثر في ظواهرها متغيرات كثيرة العدد والتي لا يمكن ضبطها بأسلوب إحصائي بسيط، ولهذا السبب يلجأ الباحثون إلى استخدام التحليل العامل في دراساتهم وأبحاثهم، إذ أن لهذا الأسلوب مجال واسع التطبيق فهو يستخدم في مجال العلوم الطبيعية والعلوم الطبيعية.

إذ أن ظواهر هذه العلوم تتأثر بكثير من المتغيرات كالحالات المرضية التي تكثر أعراضها وتنشعب أسبابها، وكذلك يستخدم في العلوم الطبيعية كدراسة العوامل المؤثرة في النمو لأي كائن إذ أن النمو يرجع لأسباب ومتغيرات كثيرة. وبالتالي فالتحليل العاملي أسلوب إحصائي قبل كل شيء فهو يعمل على تقسيم وتبويب وتصنيف جميع المتغيرات والقوى المؤثرة في تطور سلوك ظاهرة ما.

2-2-3 أهداف التحليل العاملي:

التحليل العاملي أسلوب إحصائي رياضي يهدف إلى التعرف على العلاقات المشتركة بين المتغيرات، والتوصل إلى مسببات تلك العلاقات وذلك للوصول إلى هدف آخر وهو تفسير أكبر نسبة من التباين في المتغيرات الأصلية الداخلة في الدراسة.

يرى آخر أن الهدف الأساسي من التحليل العاملي هو "وصف علاقات التباين بين عدد كبير من المتغيرات بدلالة عدد قليل من المقادير العشوائية غير المنظورة والتي سميت بالعوامل"¹. ويضيف بعض المؤلفين أن التحليل العاملي كأسلوب إحصائي يمكننا من تحقيق هدف واحد أو أكثر من الأهداف التالية²:

- 1) يسهم في تفكيك الارتباط المتبادل بين المتغيرات بهدف فك العلاقات المبهمة والوصول في النهاية إلى نماذج محددة وواضحة يسهل تفسير تبايناتها ووضع الحلول المناسبة لها.
- 2) الاقتصاد في عدد المتغيرات (**Parsimony & Data Reduction**): والمقصود بذلك أن التحليل العاملي يعمل على تقليل عدد متغيرات الدراسة الأصلية إلى عدد قليل من العوامل غير المنظورة (المستترة)، وذلك بهدف تبسيط النموذج فمثلاً يمكن لأسلوب التحليل العاملي أن يختزل العشرات من المتغيرات في ثلاثة أو أربعة من العوامل.
- 3) يفيد في الكشف عن البناء الأساسي (**Basic Structure**) لنموذج الظاهرة المدروسة، فعند جمع البيانات يساعد في تصور نموذج هذه الظاهرة من خلال البيانات المتوفرة عنها، بمعنى الانطلاق من الجزئيات وصولاً إلى الكليات.
- 4) الوصف والتصنيف (**Description & Classification**)، حيث يفيد هذا الأسلوب في وصف الظواهر المدروسة وسلوك متغيراتها ومن ثم تصنيف المتغيرات المتشابهة في فئات ومجموعات وعوامل.
- 5) المقاييس (**Scales**)، يساعد التحليل العاملي على تصميم المقاييس حيث يعمل على تقسيم السمات أو الخصائص التي تتمتع بها الظاهرة ومتغيراتها في مجموعات مستقلة تسمى العوامل، ثم إعطائها أوزان مناسبة.

¹ - انظر في:

- Jean loup Gailly & Mark Adler (2006), **SPSS Base 15.0 User's Guide**, 233 South Wacker Drive, 11th Floor, Chicago, IL 60606-6412, P 486. <http://www.spss.com>

- جونسون ريتشارد - وشرن دين، ترجمة عبد المرضي حامد عزام، مرجع سبق ذكره. ص. 641.

² - انظر في:

- الجصعي خالد سعد- تقنيات صنع القرار (تطبيقات حاسوبية) ج2، مرجع سبق ذكره، ص 475-477 بتصرف.

- Wolfgang Hardle. Leopold Simar (2007), «**Applied Multivariate Statistical Analysis**». Second Edition. Berlin and Louvain-la-Neuve. P 257.

- Martin Sewell (2008), **Factor Analysis**, Second Edition, University Collego London, P 1.

(6) اختبار الفرضيات (Hypothesis Testing)، يعمل التحليل العاملي على اختبار الفرضيات المتعلقة بدراسة ظاهرة ما وفحصها بشكل دقيق وذلك من حيث عدد المتغيرات الأصلية المشكلة للدراسة وعدد العوامل التي آلت إليها تلك المتغيرات.

(7) تحويل البيانات في حالة الارتباط (Data Transformation)، إذ يفيد التحليل العاملي في تقليل البيانات والمتغيرات الأصلية للدراسة المرتبطة مع بعضها البعض من خلال استخراج العوامل الغير مرتبطة وذلك لتهيئتها للتحليل دون أن تفقد تبايناتها الأصلية.

(8) الاستكشاف (Exploration)، لتحقيق هذا الهدف يستخدم التحليل العاملي الاستكشافي وذلك في حالة الظواهر الحديثة المعقدة التركيب، وذلك لتفكيك الارتباط المتبادل بين المتغيرات وصولاً إلى دالة خطية من الدرجة الأولى مفسرة لها، ونلجأ إلى الاستكشاف في حالات الظواهر الاجتماعية التي تفتقر إلى الأسلوب العلمي في التجارب للكشف عن متغيرات الظاهرة المدروسة.

(9) بناء النظريات (Theories)، كذلك أيضاً لبناء نظريات جديدة نلجأ إلى التحليل العاملي الاستكشافي الذي يفيد من خلال (بنائه لنظريات جديدة في إغناء المعرفة وهذا شائع الاستخدام في مجال العلوم الاجتماعية)¹.

لقد بين " أيزنك " (Eyzanck) أن للتحليل العاملي ثلاثة أهداف أساسية يرمي إلى تحقيقها، وهي ذاتها لأي فرع من فروع الإحصاء وهي²:

(1) الوصف. (2) برهنة الفروض. (3) اقتراح (استنباط) فروض من البيانات الأولية.

من النقاط السابقة يجد الباحث: أن أسلوب التحليل العاملي بنوعه التوكيدي والاستكشافي يعمل على تحقيق جملة من الأهداف، تفيد في الوصول إلى وصف دقيق للظواهر المدروسة وكشف اتجاهها العام ومعرفة مكوناتها، من حيث المتغيرات المنظورة الكثيرة العدد وطريقة اختزالها في العوامل القليلة العدد، وتفسير التباينات بشكل صحيح والبناء الصحيح للنموذج الممثل لكل ظاهرة والعمل على حل هذا النموذج، ومن ثم طرح مجموعة من الاقتراحات والتوصيات المناسبة حلاً لكل نموذج يتم التعرض له.

¹ - انظر في:

- الجضعي خالد سعد- تقنيات صنع القرار (تطبيقات حاسوبية) ج2، مرجع سبق ذكره، ص475-477 بتصرف.

- Wolfgang Hardle.Leopold Simar(2003),«Applied Multivariate Statistical Analysis» Berlin and Louvain-la-Neuve, P 275.

² - الأنصاري بدر محمد (1999)، بحث مقدم بندوة البحث العلمي في المجالات الاجتماعية في الوطن العربي، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، وزارة التعليم العالي، الجمهورية العربية السورية، ص4.

2-2-4 افتراضات وشروط تطبيق التحليل العامل:

بما أن آلية التحليل العامل ونقطة الانطلاق فيه تبدأ بتشكيل مصفوفة معاملات الارتباط، والتي تعتبر الأساس الذي يتم البناء والقياس في ضوءه، لذا يجب أن تتمتع بقدر كبير من الدقة والموثوقية، وانطلاقاً من هذا الكلام يجب إخضاع هذه المصفوفة وتقيدها بشروط وافتراضات معينة تضمن للباحث إذا تم تطبيقها الحصول على نتائج صحيحة وذات فائدة علمية وعملية وهذه الافتراضات والشروط التي يجب تطبيقها على مصفوفة معاملات الارتباط أثناء تطبيق التحليل العامل هي¹:

(1) تحقيق مصفوفة معاملات الارتباط لافتراضات وشروط معامل الارتباط الخطي (معامل بيرسون) وذلك للكشف عن العلاقات الكامنة بين مجمل الظواهر والمتمثلة بالمتغيرات الأصلية للدراسة والتي يشترط فيها أن يكون مستوى القياس بين كل متغيرين مرتبطين من المستوى الفترتي (حيث صمم هذا الأسلوب للبيانات الفترية ويمكن استخدامه للبيانات الترتيبية) وأن تكون العلاقة بين بينهما خطية ويفترض تجانس التباين في العلاقة الممثلة لكلا المتغيرين، وعدم ثبات أيّاً من المتغيرات حول قيمة معينة وأن تتوزع قيم كل متغير توزيعاً طبيعياً، كما يشترط أن تكون العينة العشوائية ممثلة للمجتمع المسحوبة منه وألا تقل مفرداتها عن (30) مفردة.

(2) يشترط أن تكون القيمة المطلقة لمحدد مصفوفة معاملات الارتباط لا تساوي الصفر $|R| \neq 0$ The Determinant of Correlation Matrix، فإذا تساوت قيمته مع الصفر $|R| = 0$ فإن مصفوفة المعاملات تصبح من النوع المنفرد Singular Matrix والتي يمكن اشتقاق صف من صفوفها من خلال صف آخر أو اشتقاق عمود من عمود آخر، ويحدث ذلك عند تداخل البيانات والتكرار في المتغيرات المدروسة أو إمكانية اشتقاق بعضها من البعض الآخر.

(3) أن تتصف درجة تجانس العينة بالكفاية، وكفاية العينة تعني تجاوز اختبار (KMO) - Kaiser Meyer - Olkin) كاييزر - ماير - أولكن وهو تجاوز نسبة 0.5 فإذا قلت نسبة التباين المشترك في المتغيرات عن هذه القيمة فذلك مؤشر على عدم فاعلية التحليل وبالتالي حذف تلك المتغيرات وإعادة التحليل من جديد، ونحصل على القيمة السابقة من اختبار (MSA). وذلك من خلال مصفوفة معاملات الارتباط الصورية (Anti Image Correlation (AIC) ويتجاوز تلك القيمة نستطيع القول بأن عينة الدراسة متجانسة بدرجة كافية، هذا ويعتبر كاييزر القيم المدرجة في الجدول رقم (4) التالي سواء أكانت لقيم معامل (KMO)، أو لقيم معاملات (MSA) لأزواج المتغيرات معيار للحكم على مدى تجانس العينة.

1 - انظر في:

- الجضي خالد سعد (2005)، تقنيات صنع القرار (تطبيقات حاسوبية) ج1، دار الأصحاب، الرياض، ص 277.

- فهمي محمد شامل بهاء الدين، مرجع سبق ذكره، ص 777-780 بتصرف.

- طيوب محمود، مرجع سبق ذكره، ص 125.

- رزق الله عايدة نخلة، مرجع سبق ذكره، ص 330.

- Rosie Comish (2005), Mathematics Learning, Support Center, P:1.

الجدول رقم (4/2) التعليق على قيم معاملات اختبار (KMO) ومعاملات توافق العينة¹.

القيمة	التعليق
$KMO, MSA \geq 0.90$	مدهش
$KMO, MSA = 0.80 - 0.89$	يستحق التقدير
$KMO, MSA = 0.70 - 0.79$	متوسط الجودة
$KMO, MSA = 0.60 - 0.69$	قليل الجودة
$KMO, MSA = 0.50 - 0.59$	ردي
$KMO, MSA < 0.50$	مرفوض

(4) أن يكون اختبار بارنليت (Bartlett's Test) ذو دلالة إحصائية وهذا يتحقق عندما تكون مصفوفة معاملات الارتباط مختلفة عن المصفوفة الواحدة (Identity Matrix) تلك المصفوفة التي يكون قطرها مساوياً الواحد الصحيح وبقية عناصره أصفار ومجرد ظهور المصفوفة الواحدة في التحليل فإن ذلك يعني عدم وجود ارتباط بين المتغيرات، وبالتالي عدم الاستفادة من تطبيق أسلوب التحليل العامل أو تعذر تطبيق هذا الأسلوب إن صح التعبير، وإن الحصول على هذه المصفوفة يعني أنه قد تم تجاهل طبيعة معاملات الارتباط الأصلية بين المتغيرات المحددة للعوامل ويشترط أيضاً أن تكون العينات المسحوبة موزعة توزيعاً طبيعياً لجميع المتغيرات المدرجة في الدراسة، وأن تكون قيمة المختبر الإحصائي التي نحصل عليها نتيجة تطبيق اختبار بارنليت كبيرة والخاضعة لتوزيع (كاي تربيع $Chi-Square C^2$) وقيمة مستوى دلالتها صغير Significance Levels، بحيث تكون قيمته أصغر من قيمة مستوى الدلالة المحددة مسبقاً (القيمة النظرية)، وهذا يعني رياضياً أن عناصر معاملات الارتباط بين أزواج المتغيرات لا تساوي الصفر.

(5) أن يكون حجم العينة المراد تطبيق أسلوب التحليل العامل عليها كبيراً، لكن هناك وجهات نظر مختلفة حول تحديد الحجم المناسب لتلك العينة، فمثلاً برايان ويارنولد (Bryant & Yarnold) يحددان حجم العينة أو عدد الحالات بـ 5/ أضعاف عدد المتغيرات كحد أدنى، أما هاتشر (Hatcher) فإنه يشاطر سابقه بتحديد عدد الحالات إذا اعتمد تحديد عددها على المتغيرات، إلا أنه يضيف عليهما أن يكون مجموع الحالات 100/ حالة وذلك بغض النظر عن عدد المتغيرات، ويرى البعض من أمثال (Hutcheson & Sofroniou) أن يتراوح عدد الحالات ما بين 150/ - 300/، لكن غروسوش (Gorsuch) يرى بالأقل عدد الحالات عن 200/ بغض النظر عن تناسبها مع عدد المتغيرات، أما وجهة النظر الأخيرة والتي يرى من خلالها لاولي وماكسويل (Lawley & Maxwell) أن يكون عدد الحالات أكثر بـ 51/ من عدد المتغيرات، وبما لا يتعارض مع بقية الاختبارات الأخرى، وتعتبر نسبة 10:1 أكثر النسب قبولاً، والجدير ذكره أنه لا توجد معايير لتحديد عدد المتغيرات في التحليل العامل التوكيدي، أما في التحليل العامل الاستكشافي يوصي العالم (Thurstone) بأنه يفضل أن يتضمن كل عامل ثلاثة متغيرات.

¹. Charles M. Friel Ph.D(2007)« Factor Analysis»,Criminal Justice Center, Sam Houston State University.P20

2-2-5 معايير تحديد عدد العوامل:

بما أن الهدف الأساسي من التحليل العامل هو تقليل واختصار عدد المتغيرات الأصلية للدراسة، وتجميعها في أقل عدد ممكن من العوامل لسهولة تفسير التباين في تلك المتغيرات، كان لزاماً وجود معايير تعكس أهمية هذه العوامل، وبالتالي العمل على تحديد عددها بأكبر دقة ممكنة ويوجد عدة معايير تهدف إلى تحديد عدد العوامل منها¹:

1. معايير كايزر (Kaiser Criterion):

معايير Kaiser عام 1960م، وهو محك رياضي اقترحه العالم (Guttman) وهو شائع الاستخدام وينصح هذا المعيار بالإبقاء على العوامل التي تكون جذورها المميزة (الكامنة) أكبر من الواحد الصحيح، فإذا بلغ الجذر الكامن الواحد الصحيح فإن العامل عندئذ يتم إدراجه في النموذج، وإذا نقصت قيمة الجذر الكامن عن الواحد الصحيح فيستبعد العامل من النموذج، وإن دقة هذا المعيار تعود لعدد المتغيرات الأصلية للدراسة فقد أكد كلاً من Cattell & Jaserz عام 1967، Brown & Lein عام 1968 أن هذا المعيار يكون أكثر دقة عندما يتراوح عدد المتغيرات بين 10 - 15 متغير، أو معتدلاً عندما يكون عدد المتغيرات بين 20-30 متغيراً ودرجة الشبوع أكبر من 70%، وأقل دقة عندما يتجاوز عدد المتغيرات الـ40 متغيراً ودرجة الشبوع أقل من 40%.

2. معايير نسبة التباين المفسر (Explained Variance Criterion):

يشترط هذا المعيار إدراج العوامل التي تفسر أكبر نسبة من التباين في المتغيرات الأصلية، إذ تحدد النسبة المرغوبة من قبل الباحث أو المحلل بشكل مسبق، ويتم إدراج العوامل التي تفسر النسبة الأكبر من التباين بحيث لا يبقى لبقية العوامل إلا نسبة قليلة جداً، إذ ينبغي على العوامل الأولى أن تفسر نسبة من التباين تتراوح بين (0.80-0.90).

وإن عدد العوامل الواجب إدراجها في النموذج العامل يتحدد تبعاً لعدد مشاهدات المتغيرات الأصلية ومتوسط درجة الشبوع، حيث وجد Cattell & Haccetian عام 1982 أنه إذا كان عدد المشاهدات أكبر من 250 مشاهدة، ومتوسط درجة الشبوع (الاشتراكيات) أكبر من 60%، فإن استخدام معيار Kaiser لتحديد العوامل يعتبر صحيحاً بشرط أن تكون النسبة بين عدد العوامل وعدد المتغيرات الأصلية أكبر من 30%.

¹ - انظر في:

- كبيه محمد (1999)، استخدام طريقة المركبات الأساسية في تحليل المؤشرات المالية في سوق الأسهم السعودية، جامعة الملك سعود، كلية العلوم الإدارية، ص 309-310 بتصرف.
- الجضي خالد سعد - تقنيات صنع القرار (تطبيقات حاسوبية) ج2، مرجع سبق ذكره، ص 485-486 بتصرف.
- فهمي محمد شامل بهاء الدين، مرجع سبق ذكره، ص 776.
- حمادة عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 60.
- غنيم أحمد الرفاعي و صبري نصر محمود، مرجع سبق ذكره، ص 202.

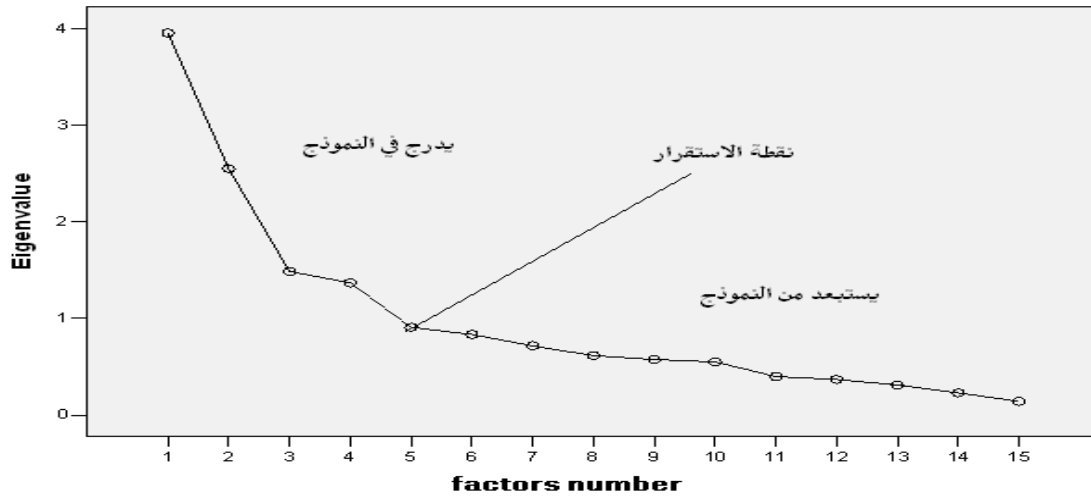
3. معيار كاتيل (Cattell Criterion):

يطلق على هذا المعيار اسم معيار الرسم البياني (Scree Plot)، وقد ابتكره العالم كاتيل عام 1966م¹، وهو المعيار الذي (يحدد العوامل الواجب اختيارها وإدراجها في النموذج)²، أضيف إلى أنه طريقة بيانية تقترض الإبقاء على العوامل التي تتسم بانحدار قوي، أي تلك التي تميل إلى الاتجاه العمودي النازل أثناء تمثيلها على محوري الإحداثيات، واستبعاد تلك التي تتحدر بشكل تدريجي أو تميل إلى الاتجاه الأفقي، وسنعمد في دراستنا للظاهرة على هذا المعيار بأكثر من موضع.

كما أكدت الدراسات التي أعدها Tamer & Lein عام 1969 بأن هذا المعيار صحيح بنسبة $\frac{12}{18}$ حالة أي بنسبة 66.67%، وطبقاً لهذا المعيار يتم تمثيل الجذور الكامنة على محور الإحداثيات العمودي أما العوامل فيتم تمثيلها على المحور الأفقي وذلك وفق الشكل رقم (22) التالي³:

الشكل رقم (22/2)

Scree Plot



المصدر: إعداد الباحث مستخدماً (Spss) بالاعتماد على المراجع والأبيات العلمية.

4. معيار جولفي (Joliffe Criterion):

هو عبارة عن معيار يعمد إلى جعل عدد العوامل المدرجة في النموذج كثيرة إذ تبلغ ضعف العدد الذي يتم استخراجها في معيار كايزر Kaiser، لذا يعتبر هذا المعيار نادر الاستخدام، وهو يعتمد على قيمة الجذر الكامن لقبول العامل كما هو الحال في معيار كايزر Kaiser، إلا أنه لا يستبعد العوامل إلا إذا كانت جذورها الكامنة أقل من (0.7)، وهذا هو وجه الخلاف بينهما.

¹ - Pawel Lewicki & Thomas Hill(2000), «Statistical Methods & Applications».P 172.

<http://www.statsoft.com/products/textbook.htm>

² -Sigbert Klinke & Cornelia Wagner (2008), Visualizing exploratory factor analysis models, Humboldt-University zu Berlin, Germany, P 3.

³ - Charles M. Friel Ph.D,(2007), op cite.P27.

5. معيار طرق التدوير (Methods Rotation Criterion):

يمكن اعتبار طرق التدوير المتعامد من المعايير والمؤشرات التي تساعد في تحديد عدد العوامل الممتثلة لمتغيرات الدراسة إلى حد ما ولكن بدرجة أقل من المعايير المذكورة أعلاه، وهذه الطرق هي:

(1) Varimax (تعظيم التباين). (2) Quartimax (تقليل التباين). (3) Equamax (طريقة وسطية).

حيث تعمل هذه الطرق على تبسيط بنية المتغيرات بالنسبة للعوامل وبالعكس، وذلك بالنسبة للطريقتين الأولى والثانية، إذ أن طريقتي الـ (Quartimax & Varimax) متعاكستين، لكنهما تساعدان في تعيين متغير ما في أحد العوامل المستخرجة وتعملان أيضاً على تقليل عدد العوامل اللازمة لتفسير المتغيرات الأصلية، أما الطريقة الثالثة (Equamax) فهي طريقة وسطية بين الطريقتين الأولى والثانية.

2-2-6 طرائق التحليل العاملي:

إن للتحليل العاملي بنوعيه سواء كان استكشافياً أم توكيدياً مجموعة من الطرائق التي تهدف إلى الوصول لحل هذا النموذج، وهذه الطرق إما أن تخص النوع الأول من التحليل أو أن تخص النوع الثاني، وقد تم تطوير هذه الطرق بالتدرج فمثلاً تم تطوير "الطريقة المركزية (Centroid) من قبل ثرستون وذلك قبل استخدام الحاسب الآلي، وإن الطريقة المركزية هي تعديل لطريقة العوامل الأساسية (Principal Axes) التي استخدمها سبيرمان، والتي تم تطويرها فيما بعد وأصبحت تعرف باسم المكونات الأساسية (Principal Components)، وهي من أكثر الطرائق استخداماً في الوقت الراهن بالإضافة لمجموعة من الطرائق الأخرى كالعوامل (المحاور) الأساسية (Principal Axes)، وطريقة المربعات الصغرى غير الموزونة والمعممة (Unweighted & Generalized Least Squares)، وطريقة الإمكانية العظمى (Maximum Likelihood)، والتي سنأتي على شرح مايلزم منها بشيء من التفصيل وهي¹:

¹ - انظر في :

- فهمي محمد شامل بهاء الدين، مرجع سبق ذكره، ص 769-770 بتصرف.
- مراد صلاح أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 493.
- الجضعي خالد سعد. تقنيات صنع القرار (تطبيقات حاسوبية) ج2، مرجع سبق ذكره، ص 482-483 بتصرف.
- Wolfgang Hardle, Leopold Simar (2007), op cite. P 261.
- Jamie DeCoster (1998), **Overview of Factor Analysis**, Department of Psychology, University of Alabama, 348 Gordon Palmer Hall, Box 870348, P 3.

1. طريقة المركبات (المكونات) الأساسية The Principal Components Method:

إن طريقة المكونات الرئيسية تهدف إلى تخفيض البيانات وذلك باختزال المتغيرات الكثيرة بعدد أقل من العوامل وذلك لتفسير أكبر كمية من التباين في لمتغيرات الأصلية، كما وتعمل هذه الطريقة على إيجاد تقريب لمصفوفة التباينات الخاصة، ومن ثم العمل على إيجاد حل لمصفوفة الارتباط (R)، وتستخدم لنمذجة المتغيرات على هيئة توليفة خطية من العوامل غير المرتبطة (المتعامدة)، وتفترض أن الاشتراكات في مصفوفة الارتباط تساوي الواحد الصحيح، أي أن عناصر قطر مصفوفة الارتباط تساوي الواحد الصحيح، إذ تقوم على استخراج العوامل التي تفسر أكبر قدر ممكن من التباين في المتغيرات الأصلية، حيث يفسر العامل الأول الجزء الأكبر من التباين يليه العامل الثاني، وهكذا حتى يتم تفسير أكثر من 80% من التباين الكلي، وإن استخدام هذه الطريقة يؤدي إلى اختزال مصفوفة الارتباط وذلك من خلال الحصول على عدد أقل من العوامل المتعامدة.

مع العلم أن هذه الطريقة لم تلق قبولاً كبيراً بين الباحثين، نظراً لحاجتها لوقت طويل لإتمام حساباتها، إذ أنه من المستحيل إجراء حساباتها بشكل يدوي وخاصة في الحالة التي تكون فيها المصفوفة الارتباطية كبيرة، لكن بعد الانتشار الكبير للحاسبات الإلكترونية ذات السرعة الفائقة في إتمام الحسابات أصبح استخدام هذه الطريقة سهلاً ويسيراً، الأمر الذي أدى إلى استخدامها أكثر من بقية الطرائق الأخرى، إضافة إلى أن هذه الطريقة أكثر دقة من بقية الطرائق في مجال بحوث الشخصية والبحوث الاجتماعية، حيث تأخذ مصفوفة الارتباط وفق طريقة المكونات الأساسية الشكل التالي:

$$R = \begin{bmatrix} r_{11} & r_{12} & r_{13} & \dots & r_{1i} & \dots & r_{1p} \\ r_{21} & r_{22} & r_{23} & \dots & r_{2i} & \dots & r_{2p} \\ \vdots & \vdots & \vdots & \vdots & \vdots & \vdots & \vdots \\ r_{j1} & r_{j2} & r_{j3} & \dots & r_{ji} & \dots & r_{jp} \\ \vdots & \vdots & \vdots & \vdots & \vdots & \vdots & \vdots \\ r_{p1} & r_{p2} & r_{p3} & \dots & r_{pi} & \dots & r_{pp} \end{bmatrix}$$

بالنظر إلى عناصر القطر الرئيسي للمصفوفة نلاحظ توضع معامل الارتباط بين كل متغير مع نفسه على ذلك القطر وبتطبيق العلاقة التي تعطي قيمة معامل الارتباط البسيط¹:

$$r_{xy} = \frac{\sum_{i=1}^p (x_i - \bar{x})(y_i - \bar{y})}{n S_x S_y}$$

¹ - العبيد عبد الرحمن الأحمد (2004)، مبادئ التنبؤ الإداري، مكتبة الملك فهد، جامعة الملك سعود، الرياض، ص 59.

نجد أن قيم عناصر القطر الرئيسي ستأخذ قيمة الواحد الصحيح لأن الارتباط بين العنصر وذاته ارتباط تام، أما قيم بقية المعاملات ستتراوح بين الصفر والواحد حسب قوة العلاقة بين كل متغيرين، عندها تأخذ المصفوفة السابقة الشكل التالي:

$$R = \begin{bmatrix} \underline{1.00} & 0.02 & 0.96 & 0.42 & 0.01 \\ 0.02 & \underline{1.00} & 0.13 & 0.71 & 0.85 \\ 0.96 & 0.13 & \underline{1.00} & 0.50 & 0.11 \\ 0.42 & 0.71 & 0.50 & \underline{1.00} & 0.79 \\ 0.01 & 0.85 & 0.11 & 0.79 & \underline{1.00} \end{bmatrix}$$

تمثيل افتراضي لقيم معاملات الارتباط بين المتغيرات (لإيضاح)

2. طريقة المحاور الأساسية The Principal Axis Factoring Method:

تركز هذه الطريقة على تحليل مصفوفة الارتباط $|R|$ أو تحليل مصفوفة التباين $|S|$ إن وجدت، وإن طريقة العوامل الأساسية قد تعطي نتائج مختلفة للمؤشرات المدروسة، وتطبق على مرحلتين الأولى حساب الاشتراكيات ووضعها في قطر المصفوفة، ومن ثم تحليل المصفوفة الارتباطية للوصول إلى العوامل المراد استخراجها وفق شرط معين.

إن الآلية المتبعة التي تعتمد عليها طريقة المحاور الأساسية في استخراج العوامل من المتغيرات تشبه الآلية التي تعتمد عليها طريقة المكونات الأساسية، إلا أن وجه الخلاف بين الطريقتين هو وضع تقدير للاشتراكيات بدلاً من الواحد الصحيح في قطر مصفوفة الارتباط، الأمر الذي يقلل من رتبة المصفوفة وبالتالي يخفض عدد العوامل المستخرجة والمفسرة للتباين المشترك إلى الحد الأدنى، وتقدير الاشتراكيات وفقاً لهذه الطريقة هو وضع أعلى ارتباط بسيط في قطر المصفوفة بعد أخذه من كل عمود مقابل من أعمدها، وفق ما هو مبين في مصفوفة الارتباط الافتراضية التالية:

$$R = \begin{bmatrix} \underline{0.96} & 0.02 & 0.96 & 0.42 & 0.01 \\ 0.02 & \underline{0.85} & 0.13 & 0.71 & 0.85 \\ 0.96 & 0.13 & \underline{0.96} & 0.50 & 0.11 \\ 0.42 & 0.71 & 0.50 & \underline{0.79} & 0.79 \\ 0.01 & 0.85 & 0.11 & 0.79 & \underline{0.85} \end{bmatrix}$$

تمثيل افتراضي لقيم معاملات الارتباط بين المتغيرات (لإيضاح)

3. طريقة الإمكانية القصوى The Maximum Likelihood Method :

إن أول من استخدم طريقة الإمكانية القصوى أو ماتسمى بطريقة الترجيح الأعظم هو فيشر Fisher وذلك في عام 1922 وتعتمد أثناء استخراج العوامل على تصغير مجموع مربعات الفروق بين مصفوفتي الارتباط الأصلية والمعدلة، وتستخدم اللوغاريتم للوصول إلى ذلك¹، إذ أن هذه الطريقة هي الأكثر دقة من الطرائق الأخرى و حساباتها صعبة، لكنها توفر أساساً إحصائياً قوياً يساعد في الحكم على مدى ملائمة النموذج المستخدم مع البيانات المتوفرة².

إن انتشار وتطور الحاسب وإمكانية تعامله مع البرامج الإحصائية الجاهزة فتح المجال أمام استخدام طرائق التحليل العاملي دون اللجوء إلى حل المعادلات المعقدة والتي من الصعب جداً الوصول إلى شكلها النهائي وخاصة إذا كانت متغيرات الدراسة الأصلية كثيرة العدد.

4. طرائق أخرى للتحليل العاملي:

إضافة إلى الطرائق التي تم ذكرها في الفقرات السابقة، ثمة طرائق أخرى للتحليل العاملي الاستكشافي والتوكيدي إلا أنها قليلة الاستعمال وهي طريقة المربعات الصغرى غير الموزونة والمعممة وطريقة راو للتحليل العاملي وطريقة ألفا والطريقة التخيلية.

إن طريقتي راو وألفا تعتمدان على نفس المبدأ الذي تعتمد عليه طريقة العوامل الأساسية، إذ أن الأولى تسعى للتوصل لأعلى معامل ارتباط بين كل من المتغيرات المدروسة والعوامل الناتجة، كما تسعى لتقدير العوامل في المجتمع عن طريق بيانات العينة، والجدير بالذكر أن هذه الطريقة تواجه مشكلة في تقدير الاشتراكيات، أما الثانية (طريقة ألفا) فإنها تعتبر المتغيرات المدروسة عينة من مجتمع المتغيرات، وتحاول التوصل إلى العوامل الأكثر شمولاً وتفسيراً لسلوك الظاهرة عن طريق عينة المتغيرات المدروسة، وتستخدم مربع معامل الارتباط المتعدد للمتغير لوضعه في قطر المصفوفة، وتعمل على تعديل معاملات الارتباط على الأساس القائل بأن المتغيرات المدروسة جزء من مجتمع المتغيرات، وتعد هذه الطريقة أكثر تعقيداً من سابقتها؛ لذا فهي قليلة الاستخدام.

أما الطريقة التخيلية، فإنها تلجأ لتقدير اشتراكيات المتغير بمربع معامل الارتباط المتعدد بين المتغير والمتغيرات الأخرى، وتعمل على تقدير التباين المشترك للمتغير ووضعه في قطر مصفوفة الارتباط مع تعديل معاملات الارتباط، ويعاب على هذه الطريقة في أنها تتوصل لعدد من العوامل يساوي نصف عدد المتغيرات المدروسة، وهو عدد أكبر مما هو مطلوب كما أن عملياتها الحسابية معقدة الأمر الذي جعلها قليلة الاستخدام.

¹ Pawel Lewicki & Thomas Hill(2000), op cite.P 314.

² - حسن عزت عبد الحميد (2000)، الإحصاء المتقدم في العلوم النفسية والتربوية والاجتماعية، القدسي للطباعة والنشر، القاهرة، ص356.

الفصل الثالث

الدراسة الميدانية واختبار الفرضيات

1. منهجية البحث.
2. مجتمع البحث.
3. عينة البحث.
4. أداة البحث.
5. التحليل الإحصائي.

3-1 منهجية البحث:

يستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي، الذي يعتمد على دراسة الواقع أو الظاهرة كما هي في الحقيقة، ويعبر هذا المنهج عن الظاهرة المدروسة كماً ونوعاً، حيث تم وضع عدد من الفرضيات الرئيسية ليقرر الجانب العملي من البحث قبولها أو رفضها كونها تشكل إجابات حول التساؤلات المتعلقة بالظاهرة محل البحث، حيث سيجري قياسها والتحقق منها باستعمال أساليب التحليل الإحصائي المناسبة، من أجل الوصول إلى استنتاجات وتوصيات تسهم في تحقيق أهداف البحث.

3-2 مجتمع البحث:

يتألف مجتمع البحث كما ذكرنا سابقاً من الإدارة العامة للمصرف التجاري السوري، وفروعه المنتشرة في المحافظات من حملة الإجازة الجامعية والشهادات العليا حصراً وذلك كونهم يتمتعون بالتخصص الأكاديمي من جهة وقدرتهم على التحليل من جهة أخرى، كما أنه تم التطبيق على المصرف التجاري السوري كونه الأقدم في السوق المصرفية السورية، كما لم يشمل مجتمع البحث المصارف الخاصة في سورية لكونها تمثل فروعاً لمصارف عربية وعالمية، وهي حديثة العهد في السوق المصرفية السورية.

3-3 عينة البحث:

تتكون عينة البحث من مديري الإدارات المركزية ومعاونيهم ورؤساء الأقسام والدوائر في الإدارة العامة للمصرف التجاري السوري، ومديري الفروع ومعاونيهم ورؤساء الدوائر والأقسام والشعب في الفروع المنتشرة في مدينتي حلب ودمشق فقط وباقي الموظفين في هاتين المحافظتين شريطة أن يكونوا من حملة الإجازة الجامعية والشهادات العليا، وقد تم توزيع الاستمارة على جميع الوحدات التي تم اختيارها لتمثل المجتمع محل الدراسة، حيث تم تحديد حجم العينة المطلوبة لهذا البحث وفق ما أوصى به برايان ويارنولد (Bryant & Yarnold) والذان قد أوصيا بتحديد حجم العينة أو عدد الحالات بـ(5) أضعاف عدد المتغيرات إذ بلغ عدد متغيرات الدراسة الأصلية (31) متغيراً وهذا المعيار يتناسب وعدد الاستثمارات (الحالات) الصالحة للتحليل (147) حالة، لكن عدد الاستثمارات التي تم توزيعها قد بلغ (220) استثماراً وهذا العدد يتوافق مع ما أوصى به غروسوش (Gorsuch) الذي يرى بالأقل عدد الحالات عن (200) بغض النظر عن تناسبها مع عدد المتغيرات، وقد اعتمد الباحث هذه الطريقة لعدم توفر إحصائية دقيقة حول العدد الكلي لحملة الإجازة الجامعية والشهادات العليا في المصرف التجاري السوري منوهاً في ذلك إلى عدم تعاون الإدارة مع الباحث، حيث تم استرداد (71) استثماراً من فروع المصرف التجاري السوري في محافظة حلب من أصل (80) والصالح للتحليل (63) استثماراً وقد استبعدت (8) استثمارات وذلك لنقص في المعلومات والإجابات، أما المسترد من الإدارة العامة للمصرف والفروع المتواجدة في محافظة دمشق فقد بلغ (93) استثماراً من أصل (140) استثماراً، وقد استبعد منها (9) وذلك لنقص في الإجابات، أما بالنسبة لعدد الاستثمارات الصالحة للتحليل والمستردة من الإدارة العامة والفروع المنتشرة في دمشق فقد بلغ (84) استثماراً.

وقد اختيرت الفروع المنتشرة في محافظتي حلب ودمشق والإدارة العامة كونها تمثل نسبة تتجاوز الـ70% من مجتمع الدراسة وامتدت فترة توزيع واسترداد الاستثمارات حوالي (45) يوماً.

نلاحظ مما سبق أن عدد أفراد العينة التي استخدمت في التحليل واختبار فرضيات البحث هو (147) استثماراً، إذ يشكل هذا العدد من الاستثمارات عينة ميسرة.

بعد أن تم استعادة الاستثمارات، تم فرزها وإدخال بياناتها إلى الحاسب بعد استبعاد (17) بسبب نقص البيانات، وبالتالي اقتصر التحليل الإحصائي على (147) استثماراً، واعتمد البحث في التحليل الإحصائي على برنامج (SPSS 18).

3 - 4 أداة البحث:

• بناء أداة البحث:

تم اعتماد الاستثمارة (الاستبيان) كأداة للبحث لكونها الأداة الأكثر ملائمة لتحقيق أهداف البحث، وذلك لعدم توفر المعلومات الأساسية المرتبطة بالموضوع كبيانات منشورة باستثناء ما ينشر في التقارير السنوية للمصرف والتي تم الاعتماد عليها في بعض المواضع، إضافة إلى صعوبة الحصول على المعلومات والبيانات عن طريق الأدوات الأخرى كالمقابلات الشخصية، أو الزيارات الميدانية، أو الملاحظة الشخصية، وعليه تم تصميم الاستثمارة اعتماداً على ما يلي:

1. الدراسات والأبحاث التي تناولت موضوع المصارف والمواضيع المتعلقة بها.
2. الدراسات والأبحاث المتعلقة بمتغيرات البحث المستقلة (الاقتصادية والسياسية والإدارية والقانونية والاجتماعية).

تتألف الاستثمارة من أربعة أقسام مرتبة وفق الآتي:

1. القسم الأول: يتضمن الأسئلة المتعلقة بالخصائص الديموغرافية لأفراد العينة والمتمثلة في: (الفئة العمرية، المؤهل العلمي، نوع المؤهل، القدم الوظيفي، العمل المسند).
2. القسم الثاني: يتألف من العبارات المتعلقة بالمتغيرات ذات الطابع الإداري، المؤثرة في كفاءة المصرف التجاري السوري، ودورها في تقوية مركزه المالي، حيث بلغ عدد عبارات هذا القسم (19) عبارة.
3. القسم الثالث: يتألف من العبارات المتعلقة بالمتغيرات ذات الطابع الاقتصادي والسياسي المؤثرة في كفاءة المصرف التجاري السوري، ودورها في تقوية مركزه المالي، حيث بلغ عدد عبارات هذا القسم (14) عبارة.
4. القسم الرابع: يتألف من العبارات التي لها علاقة بالمتغيرات ذات الطابع القانوني والاجتماعي والتي تؤثر على المركز المالي للمصرف وكفاءته، وقد بلغ عدد عبارات هذا القسم (8) عبارات.

خرجت الاستمارة في نهاية المطاف متضمنةً لـ (41) عبارة، تمثل متغيرات الدراسة الأصلية والبالغ عددها (30) متغير مستقل ومتغير تابع واحد، ويقابل كل عبارة من عباراتها قائمة تحمل خمسة خيارات وفقاً لمقياس ليكارت الخماسي مرتبة كالاتي: (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة)، ومن أجل المعالجة الإحصائية تم إعطاء الخيارات السابقة درجات معينة (تثقيف) كالاتي: موافق بشدة (5) درجات، موافق (4) درجات، محايد (3)، غير موافق (2) درجات، غير موافق بشدة (1) درجة واحدة. وقد تم التأكد من أن الاستمارة المعدة لهذا البحث صالحة لقياس ما أعدت لقياسه، وأنها تضمن كافة العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية، ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية ثانية، بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها، وذلك من خلال:

أ- الصدق الظاهري:

تم من خلال عرض الاستبيان على عدد من المحكمين للتعرف على مدى صدقه في قياس ما وضع من أجله، وبلغ عدد المحكمين لاستبيان هذا البحث (5) محكمين هم أستاذين وأستاذ مساعد ومدرسين وجميعهم يدرسون في قسم الإحصاء ونظم المعلومات من كلية الاقتصاد في جامعة حلب ملحق رقم (1)، وفي ضوء آراء المحكمين تم تعديل وحذف بعض العبارات وإعادة صياغة بعضها وإضافة عبارات أخرى، وخرجت الاستمارة بصورتها النهائية كما هي موضحة في الملحق رقم (2).

ب - ثبات أداة القياس (الوثوقية): Reliability

تم إجراء اختبار الثبات على عينة البحث باستخدام معامل **Alpha Cronbach** ويقصد بثبات أداة القياس "الاتساق الداخلي بين عباراتها، وثبات الأداة جانباً الأول هو استقرار المقياس كأن يتم الحصول على نفس النتائج إذا قيس المتغير مرات متتالية، أما الجانب الآخر للثبات فهو الموضوعية أي أن يتم الحصول على ذات الدرجة بغض النظر عن الشخص الذي يطبق الاختبار أو الذي قام بتصميمه، إن قيمة معامل الارتباط **Alpha Cronbach** تتراوح بين (0-1) وحتى يتمتع المقياس بالثبات يجب ألا يقل الحد الأدنى لقيمة المعامل عن (0,70)¹.

يوضح الجدول رقم (5) الموجود في الصفحة التالية نتائج التحليل لمعامل **Alpha Cronbach** لكل محور (قسم) من محاور الاستمارة.

¹ - درة، عمر، أثر إدارة العدالة التنظيمية على إدارة ضغوط العمل (2007)، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، جامعة عين شمس، كلية التجارة، عين شمس، ص 91.

الجدول رقم (5/3): معامل Alpha Cronbach لأقسام (محاور) البحث

المحور	قيمة معامل ALPHA	تقييم الثبات	الترتيب
الإداري	0.921	عال	1
الاقتصادي والسياسي	0.809	عال	2
القانوني والاجتماعي	0.786	عال	3
جميع المحاور	0.864	عال	--

نلاحظ من الجدول رقم (5) أن قيمة معامل **Alpha Cronbach** لجميع محاور (أقسام) الاستمارة تتراوح بين (0.786) عند المحور المتعلق بالمتغيرات ذات الطابع الإداري، أي أن قيم المعامل لجميع المحاور أكبر من (0,70) مما يدل على أن أداة البحث تتسم بالاتساق الداخلي بين عباراتها، كما أن قيمة المعامل الكلي لعبارات الاستمارة قد بلغ (0.864) وهذه القيمة مرتفعة نسبياً، والأمر الذي يدل على درجة ثبات جيدة جداً تتمتع بها الاستمارة وهي صالحة لقياس ما أُعدت له.

• صدق أداة البحث:

يقسم الباحثون صدق المقياس إلى عدة أنواع هي¹:

* صدق أو صلاحية المحتوى : Content Validity

وهو ما يطلق عليه أيضاً صدق الشكل **Face Validity**، ويهدف إلى التأكد من مدى التوافق بين العبارات التي تحتويها أداة القياس مع الموضوع الذي يتم دراسته، وهو يعتمد على الحكم والتقدير الشخصي من قبل الباحثين وبناء عليه فقد تم عرض الاستمارة على عدد من المحكمين والمتمثلين في أعضاء الهيئة التدريسية من كلية الاقتصاد في جامعة حلب والمتخصصين في مجال الإحصاء.

* الصدق النظري : Nomological Validity

يعني مدى الاعتماد في إعداد أداة القياس في الدراسة على النظريات والأبحاث السابقة والمبادئ المتعارف عليها في نفس المجال .

* الصدق التجميعي : Convergent Validity

يحدد درجة ترابط المفاهيم والعبارات التي تقيس الشيء ذاته مع الدرجة الإجمالية للمقياس، فكلما زادت درجة الارتباط في المقياس لكافة المتغيرات أو العبارات المراد قياسها كلما دل ذلك على أن أداة القياس تحقق الهدف التي صممت من أجله.

¹ - Hair F, et al, (1998), **Multivariate Data Analysis**, 5th Ed, Prentice- Hall International, Inc, London, p117.

بناءً عليه ولتحقيق صدق المحتوى و صدق التمايز والصدق النظري، استعان الباحث في إعداد المقاييس بالدراسات السابقة، والمراجع النظرية مع القيام بإجراء التعديلات المناسبة وذلك تبعاً لطبيعة البحث الذي نحن بصدد، أما بالنسبة لاختبار صدق المقاييس إحصائياً فقد استخدم الباحث أسلوب التحليل العائلي الاستكشافي **Exploratory Factor Analysis** والذي يهدف إلى فحص البيانات بغرض البحث عن الهيكل الذي يعبر عن مجموعة من المتغيرات، وبالتالي فهو أداة لتقليل البيانات مستخدماً طريقة المكونات الأساسية **Principal Component**، وطريقة التباين الأقصى **Varimax** العمودية بالنسبة لتدوير محاور مصفوفة الارتباط، والهدف من التدوير هو إعادة توزيع تشعبات المتغيرات على العوامل حتى لا يستحوذ العامل الأول أو العوامل الأولى على أكبر قدر من التشعبات ويكون ذلك على حساب بقية العوامل¹، وهو ماتم ذكره في الفصل الثاني من هذا البحث، كما يمكن الحكم على الصدق التجميعي للمقياس المستخدم في حال توفرت في نتائج التحليل العائلي ما يلي:

1. معيار نسبة التباين: وهو "التباين الإجمالي المفسر لكل العوامل، ولا يوجد حد أدنى يطبق دائماً لهذه النسبة، ومع ذلك يتفق الباحثون في مجال العلوم الاجتماعية مثل الاقتصاد أن نسبة 60% أو أكثر تكون مقبولة"².
2. الجذر الكامن: **Eigen values** يجب أن لا يقل الجذر الكامن للعامل قبل التدوير عن (1) حتى يمكن القول بأنه معنوي إحصائياً، ويمكن تعريف الجذر الكامن بأنه: "مجموع التباين الكلي المستخلص بواسطة العامل"³.
3. تشعب العوامل: ولمعرفة متى يكون تشعب العوامل معنوياً ودال إحصائياً بالاستناد إلى حجم العينة يمكن النظر إلى الجدول رقم (6) ⁴، الذي يوضح ذلك وبما أن حجم العينة في هذا البحث يساوي (147) مفردة، يمكن اعتبار التشعب معنوياً ودالاً إحصائياً إذا كانت القيمة المطلقة لذلك التشعب أكبر أو تساوي (0.50).

جدول رقم (6/3): معنوية التشعب وفقاً لحجم العينة

وزن العامل (بالقيم المطلقة)	حجم العينة المناسب (أكبر أو يساوي)
0.30	350
0.35	250
0.40	200
0.45	150
0.50	120
0.55	100

¹ - غنيم، أحمد الرفاعي وآخرون (2000)، أساليب التحليل الإحصائي، دار قباء للطباعة والنشر، القاهرة، ص 197.

² - رزق الله، عابدة نخلة، مرجع سبق ذكره، ص 341.

³ - Hair F, et al, op cite, p 134.

⁴ - رزق الله، عابدة نخلة، مرجع سبق ذكره، ص 348.

3 - 5 التحليل الإحصائي:

يتألف التحليل الإحصائي لاستمارة (إستبانة) البحث من البنود الآتية:

أولاً - الإحصاء الوصفي (Descriptive Statistics) لعينة البحث:

أ- توزيع مفردات العينة حسب الفئة العمرية:

يوضح الجدول رقم (7) توزيع مفردات العينة حسب الفئة العمرية، وذلك من خلال التكرارات والنسب المئوية.

الجدول رقم (7/3): توزيع مفردات العينة وفق الفئة العمرية

النسب المئوية % Percent	التكرارات Frequency	الفئة العمرية
1.4%	2	أصغر من 25 سنة
21%	31	من 25 - 34 سنة
27.9%	41	من 35 - 44 سنة
39.5%	58	من 45 - 54 سنة
10.2%	15	أكبر من 54 سنة
100%	147	المجموع الكلي

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي للاستبيان.

يتضح من الجدول رقم (7) أن نسبة من يقل عمرهم تماماً عن (25) سنة قد بلغت (1.4%) من عدد أفراد العينة، أما نسبة من تتراوح أعمارهم بين (25-34) سنة فقد بلغت (21.1%) من حجم العينة الكلي، أما نسبة من تتراوح أعمارهم بين (35-44) سنة فقد بلغت (27.9%) من حجم العينة الكلي، وبلغت نسبة من تتراوح أعمارهم بين (45-54) سنة (39.5%) من حجم العينة، أما نسبة من تجاوزت أعمارهم الـ (54) سنة فقد بلغت (10.2%).

تبين النسب المئوية السابقة أن الذين تتراوح أعمارهم بين (45-54) سنة يحتلون المرتبة الأولى عند تصنيف العينة حسب العمر بواقع نسبة قدرها (39.5%) من حجم العينة الكلي، وتشير هذه النسبة إلى تمتع المصرف التجاري السوري موضوع البحث بوجود فئة عمرية كبيرة، مما ينعكس بشكل إيجابي على عمل المصرف من حيث امتلاك هذه الفئة للخبرة الكافية والمستوى التعليمي المناسب.

أما بالنسبة للفئة الثانية فهي فئة من تتراوح أعمارهم بين (35-44) سنة، حيث بلغت نسبتهم (27.9%) من الحجم الكلي للعينة، وهذه نسبة جيدة تعكس وجود خبرات شابة تعمل في المصرف التجاري السوري، إذ استحوذت هاتين الفئتين على نسبة قدرها (67.4%) من عينة البحث الأمر الذي يدل على وجود نسبة جيدة لديها باع طويل في العمل المصرفي.

ب- توزيع مفردات العينة حسب المؤهل العلمي:

يوضح الجدول رقم (8) توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي الذي يحمله أفرادها، وذلك من خلال التكرارات والنسب المئوية المبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (8/3): توزيع أفراد العينة وفق المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	Frequency التكرارات	النسب المئوية % Percent
إجازة جامعية	129	87.8
دبلوم	13	8.8
ماجستير	5	3.4
دكتوراه	-	0
المجموع الكلي	147	100.0

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي للاستبيان.

يتضح من الجدول السابق أعلاه أن من يحملون إجازة جامعية يحتلون المرتبة الأولى عند تصنيف أفراد العينة حسب المؤهل العلمي، فقد بلغت نسبة من يحملون إجازة جامعية من أفراد العينة بلغت (87.8%)، وهذا الأمر طبيعي كون المؤهل العلمي المطلوب إجازة جامعية فما فوق لكن ماتم ملاحظته أثناء توزيع الاستمارة أن نسبة حملة الإجازة الجامعية والشهادات العليا قليلون جداً مقارنة مع الشهادات الأدنى الأمر الذي يثير مجموعة من التساؤلات وإشارات الاستفهام حول آلية ومعايير التوظيف في المصرف التجاري السوري. إن مستوى نسبة حملة الإجازة عال جداً مقارنة مع الشهادات العليا وهذا الأمر طبيعي وهو مقبول إلى حد ما ويمكن الاعتماد عليه كأساس عند وضع برامج التطوير الوظيفي للارتقاء بالعمل المصرفي إلى مستويات عالية من الكفاءة، أما نسب الذين يحملون شهادات عليا في عينة البحث (دبلوم - ماجستير - دكتوراه) فقد كانت على التوالي: (8.8% - 3.4% - 0%) وإن هذه النسب تبدو ضئيلة جداً، الأمر الذي ينجم عنه قلة في عدد الموظفين الذين يتمتعون بالخبرة الأكاديمية العلمية والعملية الكافية في التعامل مع الظروف والأزمات التي قد تطرأ في السوق المصرفية.

ج- توزيع أفراد العينة حسب نوع الإجازة الجامعية:

يوضح الجدول رقم (9) التالي توزيع أفراد العينة نوع الإجازة الجامعية والذي يعملون لدى المصرف التجاري السوري، وذلك من خلال التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة البحث.

الجدول رقم (9/3): توزيع أفراد عينة البحث وفق نوع الإجازة

نوع الإجازة	Frequency التكرارات	النسب المئوية % Percent
اقتصاد	57	38.8
حقوق	24	16.3
غير ذلك	66	44.9
المجموع الكلي	147	100.0

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي للاستبيان.

يتضح من الجدول السابق أن من يحملون إجازة في الاقتصاد يحتلون المرتبة الثانية عند تصنيف أفراد العينة حسب نوع الإجازة، إذ بلغت نسبتهم (38.8%) وهذه النسبة قليلة إلى حد ما وذلك باعتبار أن طبيعة العمل المصارف ومنها التجاري يتطلب اختصاص الإجازة في الاقتصاد بفروعها المختلفة كون خريجي هذا الاختصاص مؤهلين علمياً للعمل في هذا المجال، أما من يحملون الإجازة في الحقوق جاء ترتيبهم ثالثاً، حيث بلغت نسبتهم (16.3%) من حجم العينة الكلي وهذه النسبة مقبولة إلى حد ما كون طبيعة العمل المصرفي تحتاج إلى قانونين يعملون على تفسير وتطبيق التشريعات المالية والمصرفية الصادرة عن الجهات المختصة، إلا أن الشيء الملفت للنظر والغير مقبول هو أن غالبية حملة الإجازة الجامعية في المصرف التجاري السوري من حملة إجازات غير مختصة حيث احتلوا المرتبة الأولى بنسبة بلغت (44.9%) الأمر الذي يكبد الإدارة المصرفية نفقات إضافية من أجل إقامة دورات تأهيل وتدريب لهذه الفئة من الموظفين بالإضافة إلى وقوعهم في أخطاء أثناء العمل وخاصة في البدايات الأولى من التوظيف والتي قد تكبد خسائر مالية كبيرة.

د- توزيع أفراد العينة حسب القدم الوظيفي (سنوات الخدمة):

يوضح الجدول رقم (10) التالي توزيع أفراد العينة حسب القدم الوظيفي والخبرة التي يمتلكها في العمل المصرفي، وذلك من خلال التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة البحث.

الجدول رقم (10/3): توزيع أفراد عينة البحث وفق الخبرة

القدم الوظيفي	Frequency التكرارات	النسب المئوية % Percent
أقل تماماً من 5 سنوات	16	10.9
من 5-10 سنة	20	13.6
من 11-15 سنة	32	21.8
من 16-20 سنة	21	14.3
من 21-25 سنة	14	9.5
أكثر تماماً من 25 سنة	44	29.9
المجموع الكلي	147	100.0

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي للاستبيان.

يشير الجدول رقم (10) السابق إلى أن نسبة من تقل خبرتهم عن 5 سنوات بلغت (10.9%)، أما نسبة من تتراوح خبرتهم بين (5-10) سنة فقد بلغت (13.6%) وإن مجموع النسبتين السابقتين والبالغ (24.5%) يشير إلى أن ربع أفراد العينة المشمولة بالبحث تقريباً هم من الأقل خبرة في مجال العمل المصرفي كونهم الأحدث توظيفاً، حيث تزيد نسبة هاتين الفئتين بقليل عن نسبة أولئك الذين تتراوح خبرتهم بين (11-15) سنة، حيث بلغت نسبتهم (21.8%) من النسبة الكلية للعينة، أما نسبة من تتراوح خبرتهم بين (16-20) سنة فقد بلغت (14.3%) من النسبة الكلية للعينة، كما بلغت نسبة من تتراوح سنوات خبرتهم بين (21-25) سنة نسبة وقدرها (9.5%)، أما نسبة من زادت سنوات خبرتهم عن (25) سنة في العينة فقد بلغت (29.9%) من النسبة الكلية

للعيينة وهذه الفئة (السادسة) قد احتلت المرتبة الأولى الأمر الذي يؤدي إلى إعطاء معلومات قريبة من الدقة المطلوبة كونها فئة تتمتع بقدرة كاف وخبرة كبيرة في مجال العمل المصرفي.

ثم جاءت في المرتبة الثانية الفئة الثالثة وهم من تتراوح خبرتهم بين (11-15)، أما بالنسبة لبقية الفئات نلاحظ بأن نسبها متقاربة من بعضها البعض الأمر الذي يشير إلى أن معظم الفئات حسب الخبرة والقدم الوظيفي قد تمتلئت بشكل متساوٍ.

هـ- توزيع أفراد العينة حسب العمل المسند (الحالي):

يوضح الجدول رقم (11) التالي توزيع أفراد العينة وفق المستوى الوظيفي، وذلك وفق التقسيم الوظيفي الذي تم اختياره كعينة للبحث المطبق على الإدارات العامة للمصارف الحكومية السورية عينة البحث.

الجدول رقم (11/3): توزيع أفراد العينة وفق المستوى الوظيفي

العامل المسند	Frequency التكرارات	النسب المئوية % Percent
مدير عام/مدير مديرية	1	0.7
معاون مدير	6	4.1
مدير فرع	9	6.1
معاون مدير فرع	10	6.8
رئيس دائرة	16	10.9
رئيس قسم	18	12.2
رئيس شعبة	37	25.2
غير ذلك	50	34.0
المجموع الكلي	147	100.0

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي للاستبيان.

يبين الجدول رقم (11) السابق أن نسبة مديري المديرية المركزية الذين أجابوا على الاستمارة وبالتالي شملتهم عينة البحث قد بلغت (0.7%) من النسبة الكلية للعينة، وهذه النسبة قليلة جداً الأمر الذي يشير إلى أن مديري الإدارات المركزية في الإدارة العامة للمصرف التجاري السوري إما أن يكونوا مشغولين دائماً بالعمل المناط بهم وهذا الأمر مستبعد إلى حد كبير، أو بأنهم غير مهتمين بالأبحاث التي تتمحور حول عمل مصرفهم، ونفس الكلام ينطبق على مدراء الفروع ومعاونيهم في محافظتي حلب ودمشق علماً أنهم قد أخذوا الوقت الكافي بعد توزيع الاستمارة وقبل استرجاعها حيث بلغت نسبة الفئات الثانية والثالثة والرابعة على التوالي: (4.1%، 6.1%، 6.8%)، منوهين إلى أن البعض من مدراء الفروع ومعاونيهم هم من حملة الثانوية التجارية والمعاهد المتوسطة الأمر الذي حدا بنا لاستبعادهم تماشياً مع ما جاء في الاستمارة، كما بلغت نسبة رؤساء الدوائر ممن شملتهم عينة البحث (10.9%) من النسبة الكلية للعينة، أما نسبة رؤساء الأقسام المشمولين بعينة البحث فقد بلغت (12.2%) وبزيادة بسيطة عن الفئة التي سبقتها (رؤساء الدوائر).

أما بالنسبة للفئة السابعة (رؤساء الشعب) الذين تضمنتهم عينة البحث فقد بلغت نسبتهم (25.2%) من النسبة الكلية للعينة أي ربع المبحوثين ويصنف أصحاب هذه الفئة في المستوى التشغيلي من الهرم الوظيفي، أما الفئة الأخيرة وهي الموظفين العاديين من حملة الإجازة الجامعية فقد بلغت نسبتهم (34.0%) حاولنا في هذا البحث اختيار عدد من المستويات الوظيفية التي تمثل قمة الهرم الإداري في الإدارة العامة للمصرف التجاري السوري موضع البحث، لأن موضوع البحث يتعلق بمدى معرفة الإدارة العامة وموظفيها في الفروع بكفاءة عمل مصرفهم والعوامل المؤثرة فيه وفي تقوية مركزه المالي، الأمر الذي اقتضى سحب عينة عشوائية من الأفراد الذين يمثلون المستويات الوظيفية العليا، كالمديرين المركزيين ومعاونيهم ورؤساء الأقسام والدوائر ممن يحملون الإجازة الجامعية، لأن هؤلاء الأفراد هم من يصنعون القرار ويتخذونه وهم الذين يملكون المعرفة الكافية بآلية عمل مصرفهم وكيفية التعامل مع الظروف التي تواجههم أثناء العمل، ولديهم القدرة على نقل الخبرة والمعرفة للأفراد الآخرين ذوي الخبرة والكفاءة الأقل من أجل التكيف مع التطورات المتسارعة والمنافسة المتزايدة في بيئة العمل المصرفي.

ثانياً - نتائج التحليل العاملي:

من أجل الوصول إلى نتائج مقبولة عن طريق أسلوب التحليل العاملي المطبق في هذا البحث يجب أن تتمتع المقاييس المستخدمة فيما يخص جميع المحاور المتعلقة بالمتغيرات الأصلية للدراسة بالصدق التجميعي **Convergent Validity** كما أسلفنا سابقاً، وللوصول إلى ذلك يجب أن تتحقق الشروط التالية:

1. تحقق شروط استخدام التحليل العاملي الرئيسية وهي:

- أ- أن تكون القيمة المطلقة لمحدد مصفوفة معاملات الارتباط غير مساوية للصفر $|R| \neq 0$.
- ب- اجتياز اختبار مقياس (Kaiser-Meyer- Olkin (KMO)، للدلالة على كفاية حجم العينة على نحو جيد، "علماً أن الحد غير المقبول هو أقل من (0.50)"¹.
- ت- تحقيق درجة المعنوية لاختبار Bartlett، والتي تشترط أن تكون قيمة هذا الاختبار أقل من (0.05)، للدلالة على وجود ارتباطات معنوية على الأقل بين بعض المتغيرات، تكفي لاستخدام التحليل أسلوب العاملي.

2. أن تكون تشبعات عبارات المقياس على كل عامل من العوامل المستخرجة، أكبر من حد القبول المناسب (0.50) لحجم عينة أكبر من (120) وأقل من (150) مفردة، كما يجب أن تكون كافة قيم الجذر الكامن قبل التدوير ولكل العوامل أكبر من الواحد لتحقيق معيار الجذر الكامن.

3. أن تكون نسبة التباين المفسر بواسطة العوامل المستخلصة مجتمعة أكبر من "الحد الأدنى المقبول في البحوث الاجتماعية (60%)"².

¹-Leech, L N et al, (2005), **SPSS for intermediate statistics: use and interpretation**, 2nd ED, Lawrence Erlbaum associates inc, New jersey, p245.

²- رزق الله، عايدة نخلة، مرجع سبق ذكره، ص 348.

1- اختبار صلاحية صدق مقياس محور المتغيرات ذات الطابع الإداري:

لاختبار صلاحية صدق مقياس محور المتغيرات ذات الطابع الإداري، لابد لنا من معرفة عبارات هذا المحور والتي تعبر عن المتغيرات الأصلية له، ويمكن إدراج هذه العبارات في الجدول التالي:

الجدول رقم (12/3) الممثل لعبارات (متغيرات) المحور الإداري

عبارات المقياس لكل محور	عبارات المقياس الإجمالية
2/1- ضعف في استثمار الأدوات المالية.	Q1 Q1
2/2- عدم القدرة على توزيع الموارد المالية المتاحة على المشروعات على أساس سعر الفائدة.	Q2 Q2
2/3- عدم المقدرة على جذب الودائع.	Q3 Q3
2/4- عدم القدرة على تنمية الوعي المصرفي لدى الجمهور.	Q4 Q4
2/5- قلة تعامله بمصادر التمويل القصير الأجل كالقبولات المصرفية.	Q5 Q5
2/6- الوقوع في خطر القروض المتعثرة.	Q6 Q6
2/7- عدم القدرة على تقليل التكاليف في ظل توفر تكنولوجيا حديثة.	Q7 Q7
2/8- ضعف الاستفادة من تقنية الاتصالات للحصول على معلومات دقيقة تؤدي إلى اتخاذ قرارات صحيحة.	Q8 Q8
2/9- تكبده نفقات إضافية نتيجة زيادة حجمه وكثرة فروع.	Q9 Q9
2/10- عدم الاستفادة من كبر حجمه في جذب الحصة الأكبر من الزبائن.	Q10 Q10
2/11- ضعف توظيف الأرصدة النقدية المتاحة في المكان المناسب.	Q11 Q11
2/12- فقدان شريحة كبيرة من المتعاملين نتيجة تركز الفروع في مكان جغرافي واحد أو أماكن قريبة جدا من بعضها.	Q12 Q12
2/13- تركز فروع المصرف في أماكن بعيدة عن مناطق تركز الشركات والمؤسسات ومنشآت الأعمال.	Q13 Q13
2/14- ضعف في تخصص الكادر المصرفي.	Q14 Q14
2/15- ضعف التكامل والتنسيق بين الإدارة العامة والفروع من شأنه اتخاذ قرارات غير مسؤولة تؤثر سلباً على المركز المالي.	Q15 Q15
2/16- المركزية في اتخاذ القرارات مع اختلاف البيئة التي يتواجد فيها كل فرع تؤدي إلى وقوع المصرف في خسائر كبيرة.	Q16 Q16
2/17- ضعف الإدارة المصرفية وعدم قدرتها على ضبط مجريات الأمور يعتبر من مخاطر التشغيل التي تؤدي إلى وقوع المصرف في خسائر مالية فادحة من شأنها إضعاف مركزه المالي.	Q17 Q17
2/18- عدم تقيد الإدارة المصرفية بتنفيذ القرارات في الوقت المناسب من شأنه وقوع المصرف في مخاطر تؤدي إلى زعزعة الثقة وإضعاف المركز المالي.	Q18 Q18
2/19- عدم القدرة على مواكبة التغيير في الثقافة الإدارية من شأنه اتخاذ قرارات خاطئة تؤدي إلى ضعف الملاءة المالية للمصرف.	Q19 Q19

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على الاستبانة المعدة لهذا البحث.

أما نتائج التحليل العاملي الخاصة بمحور المتغيرات ذات الطابع الإداري وتشبع تلك المتغيرات بالعوامل الممثلة لها فيمكن إدراجها بالجدول التالي:

الجدول رقم (13/3): نتائج التحليل العاملي لمقياس المحور الإداري

تشبعات العوامل			عبارات المقياس	عبارات المقياس
Factor3	Factor2	Factor1	لكل محور	الإجمالية
التخطيط الاستراتيجي للإدارة	آلية اتخاذ القرارات	ضعف الجانب الإداري والتسويقي		
-	-	0.858	Q1	Q1
-	-	0.877	Q2	Q2
-	-	0.899	Q3	Q3
-	-	0.849	Q4	Q4
-	-	0.802	Q5	Q5
0.515	-	-	Q6	Q6
-0.650	-	-	Q7	Q7
-	0.728	-	Q8	Q8
-	-	0.770	Q9	Q9
-	-	0.830	Q10	Q10
-	-	0.852	Q11	Q11
0.716	-	-	Q12	Q12
-	-	0.703	Q13	Q13
-	-	0.609	Q14	Q14
-	-	0.834	Q15	Q15
-	0.790	-	Q16	Q16
-	-	0.842	Q17	Q17
-	-	0.846	Q18	Q18
-	-	0.785	Q19	Q19
1.348	1.601	9.521	الجذر الكامن قبل التدوير	
1.382	1.637	9.450	الجذر الكامن بعد التدوير	
7.272	8.618	49.738	النسبة المئوية للتباين المفسر	
65.629	58.357	49.738	النسبة المئوية التراكمية للتباين المفسر	

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي للاستبيان.

يتضح من الجدول السابق أنه قد تم استخلاص ثلاثة عوامل من جميع العبارات المتعلقة بالمتغيرات ذات الطابع الإداري و هذه العوامل هي:

العامل الأول:

تم تحميل هذا العامل بأكثر عدد من العبارات الخاصة بهذا المحور حيث حمل بأربعة عشر عبارة و هي: (4،5،9،1،2،3،10،11،13،14،15،17،18،19) وقد فسر هذا العامل ما نسبته (49.738%) من التباين الكلي للعبارات في هذا المحور (الإداري).

أما بالنسبة للعامل الثاني:

فتم تحميله بعبارتين فقط وهما على التوالي: (8،16) وقد فسر هذا العامل نسبة (8.618%) من التباين الكلي للعبارات.

أما العامل الثالث:

فقد تم تحميله بثلاثة عبارات وهي على التوالي: (6،7،12) وقد فسر العامل الثالث نسبة (7.272%) من التباين الكلي للعبارات.

مما سبق نستطيع استخراج المعادلات الممثلة للنموذج العامي لهذا المحور (الإداري) وهي عبارة عن معادلات خطية ويمكن كتابتها بالشكل التالي:

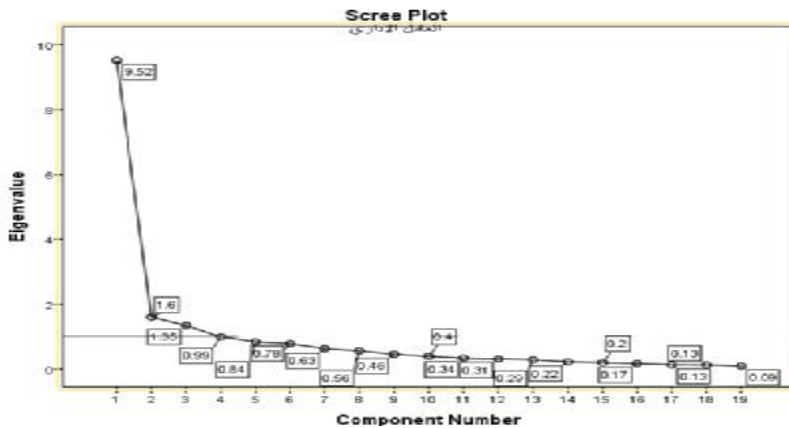
$$F_1 = 0.858 X_1 + 0.877X_2 + 0.899X_3 + 0.849X_4 + 0.802X_5 + 0.770X_9 + 0.830X_{10} + 0.852X_{11} + 0.703X_{13} + 0.609X_{14} + 0.834X_{15} + 0.842X_{17} + 0.846X_{18} + 0.785X_{19} + e_1 \dots\dots\dots (1)$$

$$F_2 = 0.728 X_8 + 0.790X_{16} + e_2 \dots\dots\dots (2)$$

$$F_3 = 0.515 X_6 - 0.650X_7 + 0.716X_{12} + e_3 \dots\dots\dots (3)$$

حيث يمكن تمثيل العوامل الثلاثة المستخرجة والخاصة بهذا المحور والتي تعبر عن المعادلات السابقة وفقاً لاختبار سكري الركامي الذي أوجده العالم كاتيل بالشكل البياني رقم (23) التالي:

الشكل رقم (23/3)



الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss.

يمكن القول إن المقاييس المستخدمة في هذا البحث فيما يخص المحور أو القسم المتعلق بالمتغيرات ذات الطابع الإداري تتمتع جميعها بالصدق التجميعي **Convergent Validity** وذلك للأسباب التالية:

1. تحقق شروط استخدام التحليل العاملي الرئيسية وهي:

أ- أن تكون القيمة المطلقة لمحدد مصفوفة معاملات الارتباط لا تساوي الصفر $|R| \neq 0$ وقد بلغت

قيمة المحدد هنا $\text{Determinant} = 2.92$.

ب- مقياس **Kaiser-Meyer- Olkin (KMO)** والذي قيمته تساوي (0.910) وهو أكبر من الحد الأدنى المرغوب (0.70)، وهذا يدل على كفاية حجم العينة على نحو جيد، "علماً أن الحد غير المقبول هو أقل من (0.50).

ت- درجة المعنوية لاختبار **Bartlett** تساوي (0.000)، وهي أقل من (0.05)، أي يوجد ارتباطات معنوية على الأقل بين بعض المتغيرات، تكفي لاستخدام أسلوب التحليل العاملي، والجدول رقم (14) يوضح نتائج اختبار **KMO and Bartlett**.

الجدول رقم (14/3) يوضح نتائج اختبار **KMO and Bartlett**

0.910		اختبار KMO
2089.158	كاي تربيع Approx. Chi-Square	اختبار Bartlett
171	df درجات الحرية	
0.000	.Sig. المعنوية	

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي للاستبيان.

2. كانت تشبعات عبارات المقياس على كل عامل من العوامل الثلاثة قوية، وأكبر من حد القبول المناسب (0.50) لحجم عينة أكبر من (120) وأقل من (150) مفردة. كما أن كافة قيم الجذر الكامن قبل التدوير ولكل العوامل أكبر من الواحد فهي تحقق معيار الجذر الكامن.

3. كانت نسبة التباين المفسر بواسطة العوامل المستخلصة مجتمعة (65.629) وهي أكبر من الحد الأدنى المقبول في البحوث الاجتماعية (60%)، حيث كانت كافة نسب التباين التي يفسرها كل عامل من العوامل الثلاثة تفوق 0.05% المطلوبة في العلوم الاجتماعية.

2- اختبار صلاحية صدق مقياس محور المتغيرات ذات الطابع الاقتصادي والسياسي:

لاختبار صلاحية صدق مقياس محور المتغيرات ذات الطابع الاقتصادي والسياسي، لا بد لنا من معرفة عبارات هذا المحور والتي تعبر عن المتغيرات الأصلية له، ويمكن إدراج هذه العبارات في الجدول التالي:

الجدول رقم (15/3) الممثل لعبارات (متغيرات) المحور الاقتصادي والسياسي

عبارات المقياس لكل محور	عبارات المقياس الإجمالية
3/1- ارتفاع درجة المخاطرة الناجمة عن منح القروض والسلف.	Q1 Q20
3/2- ضعف الاستثمار في السندات الحكومية.	Q2 Q21
3/3- ضعف تمويل عمليات الاستيراد والتصدير.	Q3 Q22
3/4- وجود حالة راهنة من التأثير السلبي للتضخم على الأموال الخاصة بالمصرف غير المستثمرة.	Q4 Q23
3/5- الضغط وارتفاع حدة المنافسة اللذان أحدثهما نشوء المصارف الخاصة والإسلامية.	Q5 Q24
3/6- تأثير المركز المالي للمصرف سلباً نتيجة المنافسة.	Q6 Q25
3/7- عدم قدرته على المساهمة الفعالة في خطط التنمية.	Q7 Q26
3/8- ضعفه في لعب دور الوسيط بين المؤسسات المحلية والأجنبية.	Q8 Q27
3/9- عدم إعطاء الأولوية لمواجهة الآثار السلبية التي تخلفها المراحل التي يمر بها الاقتصاد يؤدي إلى وقوع المصرف في خطر انخفاض القوة الشرائية للنقود وبالتالي ضعف كفاءته	Q9 Q28
3/10- تلعب الضغوط السياسية الخارجية دور كبير في سحب المودعين لودائعهم بشكل مفاجئ، الأمر الذي ينعكس سلباً على السيولة الحاضرة وبالتالي على المركز المالي للمصرف.	Q10 Q29
3/11- إن تعامل المصرف التجاري بتجارة العملات الأجنبية الرئيسية يؤدي إلى زيادة إيراداته وبالتالي تقوية مركزه المالي.	Q11 Q30
3/12- إن عدم قدرة المصرف التجاري على الوفاء بالتزاماته يشكل تحدياً كبيراً لكفاءة العمل المصرفي.	Q12 Q31
3/13- تلعب التقلبات الاقتصادية دوراً في عدم التزام المدينين بسداد المستحقات المالية المترتبة عليهم، الأمر الذي ينعكس سلباً على المركز المالي للمصرف	Q13 Q32

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على الاستبانة المعدة لهذا البحث.

أما نتائج التحليل العاملي الخاصة بمحور المتغيرات ذات الطابع الاقتصادي والسياسي، وتشبع تلك المتغيرات بالعوامل الممثلة لها فيمكن إدراجها بالجدول رقم (16) التالي:

الجدول رقم (16/3) نتائج التحليل العاملي لمقياس المحور الاقتصادي والسياسي

تشبيعات العوامل			عبارات المقياس لكل محور	عبارات المقياس الإجمالية
Factor3	Factor2	Factor1		
ضعف الوساطة المالية	المساهمة في خطط التنمية	الضغوط السياسية والتقلبات الاقتصادية	Q1	Q20
-	0.696	-	Q2	Q21
-	-	0.806	Q3	Q22
-	-	0.814	Q4	Q23
0.739	-	-	Q5	Q24
-	-	0.679	Q6	Q25
-	-	0.879	Q7	Q26
-	0.782	-	Q8	Q27
0.763	-	-	Q9	Q28
-	-	0.855	Q10	Q29
-	-	0.853	Q11	Q30
تحذف العبارة لعدم تشبعها بأي عامل			Q12	Q31
-	-	0.841	Q13	Q32
-	-	0.800		
1.222	1.492	6.149	الجذر الكامن قبل التدوير	
1.282	1.445	6.136	الجذر الكامن بعد التدوير	
9.753	11.115	42.609	النسبة المئوية للتباين المفسر	
63.477	53.724	42.608	النسبة المئوية التراكمية للتباين المفسر	

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي للاستبيان.

إذ يوضح الجدول رقم (16) السابق أنه تم استخلاص ثلاثة عوامل من جميع العبارات المتعلقة بالمتغيرات ذات الطابع الاقتصادي والسياسي وهذه العوامل هي:

العامل الأول:

تم تحميل هذا العامل بثمان عبارات هي على التوالي: (2،3،5،6،10،11،13،14) وقد فسر هذا العامل ما نسبته (42.609%) من التباين الكلي للعبارات.

العامل الثاني:

تم تحميله بعبارتين فقط هما التاليتين: (1،7) وقد فسر هذا العامل نسبة (11.115%) من التباين الكلي للعبارات.

العامل الثالث:

أيضاً تم تحميله بعبارتين فقط هما التاليتين: (8،4) وهذا العامل يفسر نسبة (9.753%) من التباين الكلي للعبارات.

مما سبق يمكن استخراج المعادلات الممثلة للنموذج العاملي لهذا المحور (الاقتصادي والسياسي) وهي عبارة عن معادلات خطية ويمكن كتابتها بالشكل التالي:

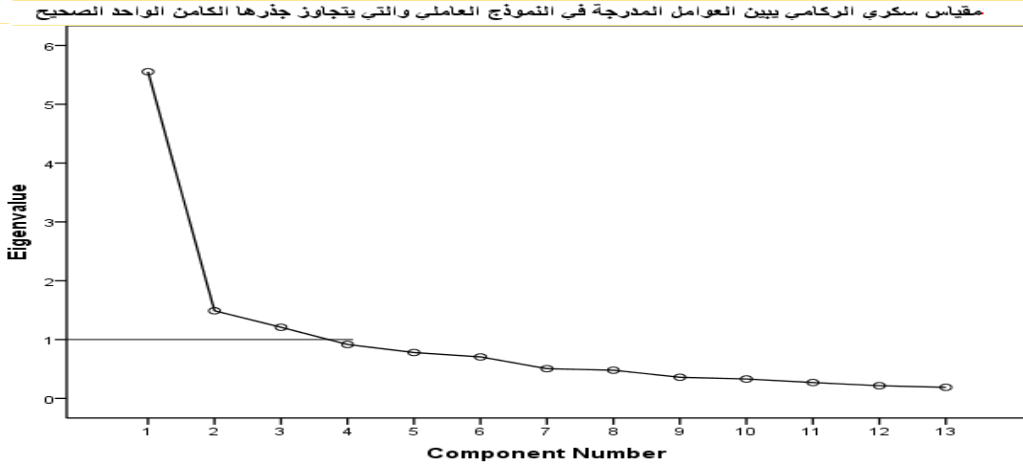
$$F_1 = 0.806 X_2 + 0.814X_3 + 0.679X_5 + 0.879X_6 + 0.855X_9 + 0.853X_{10} + 0.841X_{12} + 0.800X_{13} + e_1 \dots\dots (1)$$

$$F_2 = 0.696 X_1 + 0.782X_7 + e_2 \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (2)$$

$$F_3 = 0.739 X_4 + 0.763X_8 + e_3 \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (3)$$

حيث يمكن تمثيل العوامل الثلاثة المستخرجة والخاصة بهذا المحور والتي تعبر عن المعادلات السابقة وفقاً لاختبار سكري الركامي الذي أوجده العالم كاتيل بالشكل البياني رقم (24) التالي:

الشكل رقم (24/3)



الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss.

يمكن القول إن المقاييس المستخدمة في هذا البحث فيما يخص محور المتغيرات ذات الطابع الاقتصادي والسياسي تتمتع جميعها بالصدق التجميعي **Convergent Validity** وذلك للأسباب الآتية:

1. تحقق شروط استخدام التحليل العاملي الرئيسية وهي:

أ- أن تكون القيمة المطلقة لمحدد مصفوفة معاملات الارتباط لا تساوي الصفر $|R| \neq 0$ وقد بلغت قيمة

المحدد هنا **Determinant = 0.002**.

ب- مقياس **Kaiser-Meyer- Olkin (KMO)** والذي قيمته تساوي (0.892) وهو أكبر من الحد

الأدنى المرغوب (0,70)، وهذا يدل على كفاية حجم العينة على نحو جيد، علماً أن الحد غير

المقبول هو أقل من (0,50).

ت- درجة المعنوية لاختبار **Bartlett** تساوي (0,000)، وهي أقل من (0,05)، أي يوجد ارتباطات معنوية على الأقل بين بعض المتغيرات، تكفي لاستخدام أسلوب التحليل العائلي والجدول رقم (17) التالي يبين نتائج اختبار **Kaiser-Meyer- Olkin (KMO)**.

الجدول رقم (17/3) يوضح نتائج اختبار **KOM and Bartlett**

0.892		اختبار KMO
908.456	كاي تربيع Approx. Chi-Square	اختبار Bartlett
78	df درجات الحرية	
0.000	Sig. المعنوية	

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي للاستبيان.

2. كانت تشبّعات عبارات المقياس على كل عامل من العوامل الثلاثة قوية، أي أكبر من حد القبول المناسب (0,50) لحجم عينة أكبر يتراوح بين (120-150) مفردة، كما أن كافة قيم الجذر الكامن قبل التدوير ولكل العوامل أكبر من الواحد تحقق معيار الجذر الكامن.
3. كانت نسبة التباين المفسر بواسطة العوامل المستخلصة مجتمعة (63.475%) وهي أكبر من الحد الأدنى المقبول في البحوث الاجتماعية (60%)، وكافة نسب التباين التي يفسرها كل عامل من العوامل الثلاثة تفوق 0,05% المطلوبة في العلوم الاجتماعية.

3- اختبار صلاحية صدق مقياس محور المتغيرات ذات الطابع القانوني والاجتماعي:

لاختبار صلاحية صدق مقياس محور المتغيرات ذات الطابع القانوني والاجتماعي، لابد لنا من معرفة عبارات هذا المحور والتي تعبر عن المتغيرات الأصلية له، ويمكن إدراج هذه العبارات في الجدول التالي:

الجدول رقم (18/3) الممثل لعبارات (متغيرات) المحور القانوني والاجتماعي

عبارات المقياس لكل محور	عبارات المقياس الإجمالية
4/1- عدم المقدرة على تغطية أنشطته واحتياجاته من أمواله الخاصة.	Q1 Q33
4/2- ضعف الأمان في المصرف.	Q2 Q34
4/3- إن عدم ملائمة القوانين والتشريعات التي يفرضها المصرف المركزي على المصرف التجاري تشكل تحدياً في وجه تقوية الأخير لمركزه المالي.	Q3 Q35
4/4- عدم الوضوح في تحديد أهداف السياسة النقدية والمالية يعد عائقاً أمام زيادة كفاءة العمل المصرفي وبالتالي تقوية المركز المالي للمصرف.	Q4 Q36
4/5- إن ضعف ثقة الجمهور في المصرف من العوامل الأساسية التي تؤثر سلباً على الملاءة المالية للمصرف وبالتالي على مركزه المالي.	Q5 Q37
4/6- للسرية المصرفية دور إيجابي في جذب القسم الأكبر من المتعاملين.	Q6 Q38
4/7- إن لعراقة وقدم المصرف دور كبير في الاستحواذ على شريحة واسعة من المتعاملين الأمر الذي يؤدي إلى زيادة ودائعه ومن ثم تقوية مركزه المالي.	Q7 Q39
4/8- تلعب التشريعات الدينية دوراً كبيراً في إجماع الكثير من أصحاب الفوائض النقدية في استثمار أموالهم لدى المصرف التجاري.	Q8 Q40

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على الاستبانة المعدة لهذا البحث.

أما نتائج التحليل العاملي الخاصة بمحور المتغيرات ذات الطابع القانوني والاجتماعي ، وتشعب تلك المتغيرات بالعوامل الممثلة لها فيمكن إدراجها بالجدول رقم (19) التالي:

الجدول رقم (19/3) نتائج التحليل العاملي للمحور القانوني والاجتماعي

تشعبات العوامل		عبارات المقياس لكل محور	عبارات المقياس الإجمالية
Factor2	Factor1		
الأمان بالمصرف	القوانين والتشريعات الدينية والمصرفية	Q1	Q33
0.671	—	Q2	Q34
0.757	—	Q3	Q35
—	0.619	Q4	Q36
—	0.830	Q5	Q37
—	0.780	Q6	Q38
—	0.808	Q7	Q39
—	0.812		

	0.846	Q8	Q40
–			
1.138	3.863	الجذر الكامن قبل التدوير	
1.194	3.807	الجذر الكامن بعد التدوير	
14.924	47.589	النسبة المئوية للتباين المفسر	
62.512	47.589	النسبة المئوية التراكمية للتباين المفسر	

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي للاستبيان.

يتضح لنا من الجدول السابق أنه تم استخلاص عاملين فقط من جميع العبارات المتعلقة بمحور المتغيرات ذات الطابع القانوني والاجتماعي وهما:

العامل الأول:

تم تحميله بست عبارات وهي على النحو التالي: (7,6,5,4,3,8)، ويفسر هذا العامل ما نسبته (47.589%) من التباين الكلي للعبارات.

أما العامل الثاني:

فقد تم تحميله بعبارتين فقط هما: (2,1)، من هذا المحور وهذا العامل يفسر نسبة (14.924%) من التباين الكلي للعبارات.

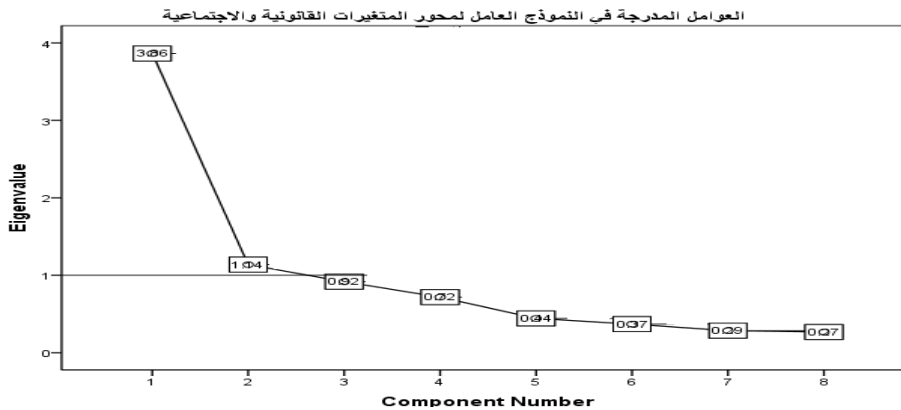
ومنه نستطيع استخراج المعادلات الممثلة للنموذج العاملي لهذا المحور (القانوني والاجتماعي) وهما عبارة عن معادلتين خطيتين ويمكن كتابتهما بالشكل التالي:

$$F_1 = 0.619X_3 + 0.830X_4 + 0.780X_5 + 0.808X_6 + 0.812X_7 + 0.846X_8 + e_1 \dots (1)$$

$$F_2 = 0.671X_1 + 0.757X_2 + e_2 \dots (2)$$

حيث يمكن تمثيل العاملين اللذان تم استخراجهما والمتعلقين بالمحور القانوني والاجتماعي واللذان يمثلان المعادلتين الخطيتين السابقتين وفقاً لاختبار سكري الركامي بالشكل البياني رقم (25) التالي:

الشكل رقم (25/3)



الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss.

يمكن القول بأنّ المقاييس المستخدمة في هذا البحث فيما يخص محور المتغيرات ذات الطابع القانوني والاجتماعي، تتمتع جميعها بالصدق التجميعي **Convergent Validity** وذلك للأسباب الآتية:

1. تحقّق شروط استخدام التحليل العاملي الرئيسية وهي:

أ- أن تكون القيمة المطلقة لمحدد مصفوفة معاملات الارتباط لا تساوي الصفر $|R| \neq 0$ وقد بلغت قيمة المحدد هنا $\text{Determinant} = 0.036$.

ب- مقياس **Kaiser-Meyer- Olkin (KMO)** والذي قيمته تساوي (0.847) وهو أكبر من الحد الأدنى المرغوب (0,70)، وهذا يدلّ على كفاية حجم العينة على نحو جيد، علماً أن الحد غير المقبول هو أقل من (0.50).

ت- درجة المعنوية لاختبار **Bartlett** تساوي (0,000)، وهي أقل من (0,05)، أي يوجد ارتباطات معنوية على الأقل بين بعض المتغيرات، تكفي لاستخدام أسلوب التحليل العاملي والجدول رقم (20) التالي يبين نتائج اختبار **KOM and Bartlett**.

الجدول رقم (20/3) يوضح نتائج اختبار **KOM and Bartlett**

0.848		اختبار KMO
473.641	كاي تربيع Approx. Chi-Square	اختبار Bartlett
28	درجات الحرية df	
0.000	Sig. المعنوية	

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي للاستبيان.

2. إن تشبّعات عبارات المقياس على كل عامل من العاملين كانت قوية، وأكبر من حد القبول المناسب (0,50) لحجم عينة يتراوح بين (120-150) مفردة. كما أن كافة قيم الجذر الكامن قبل التدوير ولكل العوامل أكبر من الواحد وبالتالي فهي محققة لمعيار الجذر الكامن.

3. إن نسبة التباين المفسر بواسطة العوامل المستخلصة مجتمعة (62.512%) وهي أكبر من الحد الأدنى المقبول في البحوث الاجتماعية (60%)، وكافة نسب التباين التي يفسرها كل عامل من العوامل الستة تفوق 0,05% المطلوبة في العلوم الاجتماعية.

ثالثاً - دراسة معنوية نماذج الانحدار:

تم استخدام تحليل التباين (ANOVA) في برنامج Spss من أجل معرفة فيما إذا كانت نماذج الانحدار المستخدمة في البحث معنوية أم لا، ودراسة العلاقة بين العوامل المستخرجة كمتغيرات مستقلة من جهة وكفاءة عمل المصرف التجاري والمتمثلة بتوفر السيولة كمتغير تابع من جهة ثانية، وذلك عند مستوى معنوية (5%).

أ - معنوية نماذج الانحدار الكلية للعوامل المستخرجة:

الجدول رقم (21/3): المعنوية الكلية لنماذج الانحدار الثلاثة

نماذج الانحدار	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	المعنوية Sig.	الدلالة الإحصائية	قيم المعاملات
نموذج العوامل الإدارية	الانحدار	104.199	3	34.733	56.143	0.000	معنوي	قيمة R^2
	الخطأ	88.467	143	0.619				0.53
	التباين الكلي	192.667	146					—
نموذج العوامل الاقتصادية والسياسية	الانحدار	93.141	3	31.047	44.609	0.000	معنوي	قيمة R^2
	الخطأ	99.526	143	0.696				0.47
	التباين الكلي	192.667	146					—
نموذج العوامل القانونية والاجتماعية	الانحدار	86.407	2	43.204	58.548	0.000	معنوي	قيمة R^2
	الخطأ	106.259	144	0.738				0.44
	التباين الكلي	192.667	146					—

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي للاستبيان.

نلاحظ من الجدول رقم (21) السابق وذلك فيما يتعلق بالفروض الإحصائية:

1. معنوية نموذج الانحدار للعوامل الإدارية:

من الجدول السابق يتبين بأن قيمة معنوية نموذج الانحدار الكلية المحسوبة Sig. تساوي (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية المفروض (5%)، الأمر الذي يقودنا إلى رفض فرضية عدم القائل بأن معاملات انحدار النموذج جميعها معدومة (تساوي الصفر) وأن نموذج الانحدار غير معنوي، مقابل عدم رفض الفرض البديل القائل بأن أحد معاملات الانحدار على الأقل لا يساوي الصفر وبالتالي فإن نموذج الانحدار للعوامل الإدارية معنوي، وأن المتغيرات المستقلة المدرجة في هذا النموذج استطاعت تفسير (53.0%) من التباين الكلي للظاهرة المدروسة (التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع) وأن الباقي يعود لمتغيرات أخرى لم تدرج في النموذج ولعوامل عشوائية غير معروفة.

2. معنوية نموذج الانحدار للعوامل الاقتصادية والسياسية:

بين الجدول السابق بأن قيمة معنوية نموذج الانحدار الكلية المحسوبة Sig. تساوي (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية المفروض (5%)، الأمر الذي يقودنا إلى رفض فرضية العدم القائلة بأن معاملات انحدار النموذج جميعها معدومة (تساوي الصفر) وأن نموذج الانحدار غير معنوي، مقابل عدم رفض الفرض البديل القائل بأن أحد معاملات الانحدار على الأقل لا يساوي الصفر وبالتالي فإن نموذج الانحدار للعوامل الاقتصادية والسياسية معنوي، وأن المتغيرات المستقلة المدرجة في هذا النموذج استطاعت تفسير (0.47%) من التباين الكلي للظاهرة المدروسة (التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع) وأن الباقي يعود لمتغيرات أخرى لم تدرج في النموذج ولعوامل عشوائية غير معروفة.

3. معنوية نموذج الانحدار للعاملين القانوني والاجتماعي:

بين الجدول السابق بأن قيمة معنوية نموذج الانحدار الكلية المحسوبة Sig. تساوي (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية المفروض (5%)، الأمر الذي يقودنا إلى رفض فرضية العدم القائلة بأن معاملات انحدار النموذج جميعها معدومة (تساوي الصفر) وأن نموذج الانحدار غير معنوي، مقابل عدم رفض الفرض البديل القائل بأن أحد معاملات الانحدار على الأقل لا يساوي الصفر وبالتالي فإن نموذج الانحدار للعاملين القانوني والاجتماعي معنوي، وأن المتغيرات المستقلة المدرجة في هذا النموذج استطاعت تفسير (0.44%) من التباين الكلي للظاهرة المدروسة (التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع) وأن الباقي يعود لمتغيرات أخرى لم تدرج في النموذج ولعوامل عشوائية غير معروفة.

4. إن نماذج الانحدار المستخرجة والمبينة في الجدول رقم (21) السابق والخاصة بمختلف العوامل التي تم استخراجها، هي نماذج معنوية وذات جودة لأبأس بها ويمكن استخدامها في التنبؤ.

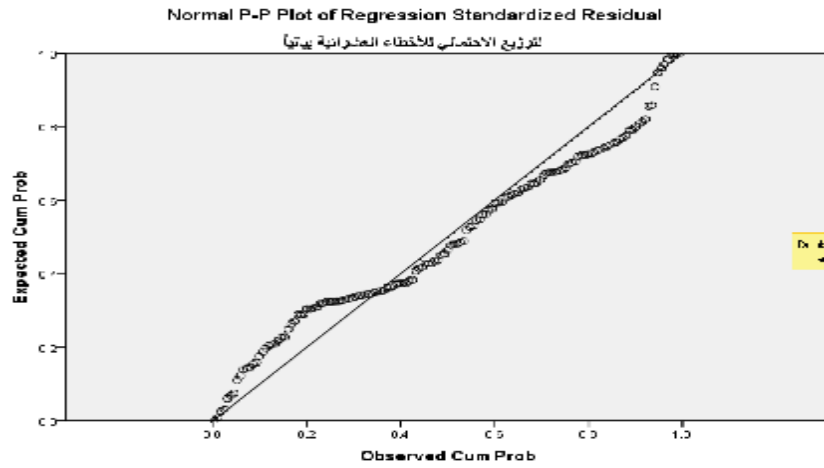
ب - التحقق من اعتدالية التوزيع الاحتمالي للأخطاء (Normality Test):

وذلك لمحاور الدراسة الثلاثة بهدف معرفة نوع التوزيع الذي تتبعه الأخطاء (البواقي) وبالتالي نوع التوزيع الذي تتبعه متغيرات الدراسة، وكذلك الفروض الإحصائية التي تتبعها الأخطاء العشوائية إذ أن فرضية العدم في هذه الحالة H_0 : نقول بأن الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي في حين أن الفرض البديل H_1 : يقول بأن الأخطاء لا تتبع التوزيع الطبيعي ويتم التحقق من ذلك بطريقتين:

الأولى طريقة الرسم البياني:

يتم ذلك من خلال النظر إلى الشكل البياني رقم (26) التالي ومقارنة الاحتمال التجميعي للملاحظات مع الاحتمال التجميعي المتوقع (المعياري).

الشكل رقم (26/3) يبين التوزيع الاحتمالي للأخطاء



الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss.

من الشكل رقم (26) السابق يتبين لنا بوضوح توزيع الأخطاء على جانبي المستقيم، الأمر الذي يدل إلى أن الأخطاء تتوزع بشكل معتدل على جانبي الخط المستقيم وبالتالي فإن الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي، وهذا مطابق لما جاء في فرضية العدم.

الثانية الطريقة الحسابية:

تعتمد الطريقة الحسابية على تطبيق اختباري Kolmogorov-Smirnov & Shapiro-Wilk

والموضحة نتيجتهما بالجدول رقم (22) التالي:

الجدول رقم (22/3): معنوية اعتدالية التوزيع الاحتمالي للأخطاء

المعنوية Sig.	درجات الحرية	إحصائية الاختبار	الاختبار
0.064	147	0.110	Kolmogorov-Smirnov
0.080	147	0.893	Shapiro-Wilk

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي للاستبيان.

من نتائج التحليل الإحصائي الموضحة في الجدول السابق نلاحظ أن قيمة المعنوية الإحصائية Sig. في كلا الاختبارين أكبر من مستوى المعنوية (5%)، الأمر الذي يقودنا إلى عدم رفض فرضية العدم وبالتالي فإن الأخطاء العشوائية تتوزع توزيعاً طبيعياً الأمر الذي يمكن إسقاطه على المتغيرات الأصلية للدراسة إذ أنها تتبع التوزيع الطبيعي أيضاً، وهو ما يؤكد النتائج السابقة، والتي تم التوصل إليها في طريقة الرسم البياني.

رابعاً - اختبار الفرضيات:

تم اختبار فرضيات البحث من خلال استخدام أسلوب الانحدار (Regression) وتحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) للذان يهدفان إلى اختبار مدى تأثير العوامل المستخرجة من نتائج التحليل العاملي باعتبارها متغيرات مستقلة على المتغير التابع وهو كفاءة عمل المصرف التجاري والمتمثلة بتوفر السيولة، وذلك عند درجة ثقة (0.95).

حيث تم مقارنة قيمة T المحسوبة مع قيمة T الجدولية عند درجات حرية N-1 ودرجة ثقة 95% إذ يتم الإقرار برفض الفرض أو عدم رفضه كالاتي¹:

- إذا كانت قيمة T المحسوبة $T < T$ الجدولية هذا يعني وجود تأثير معنوي للمتغير المستقل على المتغير التابع، وبالتالي يتم رفض فرضية العدم وعدم رفض الفرضية البديلة.

- أما إذا كانت قيمة T المحسوبة $T > T$ الجدولية هذا يعني عدم وجود تأثير معنوي للمتغير المستقل على المتغير التابع، وبالتالي عدم رفض فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة.

1- اختبار الفرضية الأولى والتي تنص على أنه: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات عينة البحث حول الأسئلة المتعلقة بكفاءة المصرف التجاري (قوة مركزه المالي) والمتمثلة في قدرته على توفير السيولة وفقاً لخصائص العينة.

تم إجراء تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لمعرفة فيما إذا كان هناك فرق جوهري ذو دلالة إحصائية بين إجابات عينة البحث حول كفاءة عمل المصرف التجاري السوري (قوة مركزه المالي)، والمتمثلة بقدرته على توفير السيولة وفقاً لخصائص عينة البحث التالية:

أ - حسب الفئة العمرية:

يبين الجدول رقم (23) التالي نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لإجابات أفراد عينة البحث حسب الفئة العمرية.

الجدول رقم (23/3): نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA)

الدلالة الإحصائية	المعنوية Sig.	قيمة F	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	
غ/ معنوي	0.815	0.390	0.524	4	2.094	بين المجموعات
			1.342	142	190.572	داخل المجموعات
			—	146	192.667	الإجمالي

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي للاستبيان.

¹ - كبية محمد وآخرون (2003)، الإحصاء التطبيقي، منشورات جامعة حلب، ص 192-193 بتصرف.

من الجدول السابق نلاحظ أن قيمة المعنوية **Sig** تساوي (0.815) وهي أكبر من مستوى المعنوية المفروض (5%)، الأمر الذي يشير إلى عدم وجود فرق جوهري في إجابات أفراد عينة البحث حول كفاءة عمل المصرف التجاري السوري (قوة مركزه المالي)، والمتمثلة بقدرته على توفير السيولة وفقاً لمتغير الفئة العمرية.

ب – حسب المؤهل العلمي:

يبين الجدول رقم (24) التالي نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لإجابات أفراد عينة البحث حسب المؤهل العلمي.

الجدول رقم (24/3): نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA)

الدالة الإحصائية	المعنوية Sig.	قيمة F	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	
غ/ معنوي	0.508	0.681	0.903	2	1.805	بين المجموعات
			1.325	144	190.861	داخل المجموعات
			—	146	192.667	الإجمالي

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي للاستبيان.

من الجدول السابق نلاحظ أن قيمة المعنوية **Sig** تساوي (0.508) وهي أكبر من مستوى المعنوية المفروض (5%)، الأمر الذي يشير إلى عدم وجود فرق جوهري في إجابات أفراد عينة البحث حول كفاءة عمل المصرف التجاري السوري (قوة مركزه المالي)، والمتمثلة بقدرته على توفير السيولة وفقاً لمتغير المؤهل العلمي.

ج – حسب الإجازة الجامعية:

يبين الجدول رقم (25) التالي نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لإجابات أفراد عينة البحث حسب نوع الإجازة الجامعية.

الجدول رقم (25/3): نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA)

الدالة الإحصائية	المعنوية Sig.	قيمة F	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	
غ/ معنوي	0.279	1.287	1.691	2	3.383	بين المجموعات
			1.314	144	189.284	داخل المجموعات
			—	146	192.667	الإجمالي

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي للاستبيان.

من الجدول السابق نلاحظ أن قيمة المعنوية **Sig** تساوي (0.279) وهي أكبر من مستوى المعنوية المفروض (5%)، الأمر الذي يشير إلى عدم وجود فرق جوهري في إجابات أفراد عينة البحث حول كفاءة عمل المصرف التجاري السوري (قوة مركزه المالي)، والمتمثلة بقدرته على توفير السيولة وفقاً لمتغير الإجازة الجامعية.

د - حسب القدم الوظيفي (الخبرة):

يبين الجدول رقم (26) التالي نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لإجابات أفراد عينة البحث حسب القدم الوظيفي (الخبرة).

الجدول رقم (26/3): نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA)

الدالة الإحصائية	المعنوية Sig.	قيمة F	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	
غ/ معنوي	0.321	1.183	1.551	5	7.757	بين المجموعات
			1.311	141	184.909	داخل المجموعات
			—	146	192.667	الإجمالي

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي للاستبيان.

من الجدول السابق نلاحظ أن قيمة المعنوية Sig. تساوي (0.321) وهي أكبر من مستوى المعنوية المفروض (5%)، الأمر الذي يشير إلى عدم وجود فرق جوهري في إجابات أفراد عينة البحث حول كفاءة عمل المصرف التجاري السوري (قوة مركزه المالي)، والمتمثلة بقدرته على توفير السيولة وفقاً لمتغير القدم الوظيفي (الخبرة)، مما سبق يلاحظ الباحث عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات عينة البحث فيما يتعلق بكفاءة المصرف التجاري (قوة مركزه المالي) والمتمثلة في قدرته على توفير السيولة وفقاً لخصائص العينة، وبالتالي لانستطيع رفض فرضية العدم مقابل رفض الفرضية البديلة القائلة بوجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات عينة البحث فيما يتعلق بكفاءة المصرف التجاري (قوة مركزه المالي) والمتمثلة في قدرته على توفير السيولة وفقاً لخصائص العينة.

2- اختبار الفرضية الثانية والتي تنص على: عدم وجود أثر معنوي للعوامل الإدارية في كفاءة المصرف التجاري (قوة مركزه المالي) والمتمثلة في قدرته على توفير السيولة.

ولتحديد أثر العوامل الإدارية فقد تم إجراء تحليل الانحدار المتعدد للعوامل التي تم التوصل إليها باعتبارها متغيرات مستقلة، وقياس أثرها في المتغير التابع (كفاءة المصرف التجاري) والمتمثلة في قدرته على توفير السيولة) وكانت النتائج على النحو التالي:

بالرجوع إلى الجدول رقم (21) السابق يتضح لنا بأن النموذج الممثل للعوامل الإدارية الثلاثة مجتمعة معنوي، حيث بلغت قيمة Sig (0.000) وهي أصغر من (0.05)، وهذا يدل على وجود مجموعة من المتغيرات ذات الطابع الإداري تم تجميعها في عوامل تؤثر بشكل معنوي في كفاءة عمل المصرف التجاري (قوة مركزه المالي) من خلال قدرته على توفير السيولة اللازمة ويبين الجدول رقم (27) التالي معنوية معالم نموذج الانحدار لمحور العوامل الإدارية.

الجدول رقم (27/3): معالم نموذج الانحدار المتعلقة بالفرضية الثانية

الدلالة الإحصائية	Sig. المعنوية	T الجدولية	T المحسوبة	معاملات الانحدار غير المعيارية		النموذج	
				Beta	Std.Error		
معنوي	0.000	—	46.978	—	0.065	3.048	(الثابت)
معنوي	0.000	1.976	-12.940	-0.733	0.065	-0.842	ضعف الكفاءة الإدارية والتسويقية
غ/معنوي	0.976	1.976	-0.030	-0.002	0.065	-0.002	آلية اتخاذ القرارات
غ/معنوي	0.321	1.976	0.995	0.056	0.065	0.065	ضعف التخطيط الاستراتيجي للإدارة

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي للاستبيان.

i. أثر العامل الأول: ضعف الكفاءة الإدارية والتسويقية في كفاءة المصرف التجاري (قوة مركزه المالي) والتمثلة في قدرته على توفير السيولة.

يتضح من الجدول رقم (27) السابق أن قيمة T المحسوبة بالقيمة المطلقة بالنسبة لعامل ضعف الكفاءة الإدارية والتسويقية كمتغير أكبر من قيمة T الجدولية، ويتضح أيضاً أن قيمة Sig تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) وهذا يدل على وجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لضعف الكفاءة الإدارية والتسويقية في كفاءة المصرف التجاري (قوة مركزه المالي) والتمثلة في قدرته على توفير السيولة عند مستوى دلالة 5%. وبالتالي يتم رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود أثر معنوي للعوامل الإدارية في كفاءة المصرف التجاري (قوة مركزه المالي) والتمثلة في قدرته على توفير السيولة بالنسبة لهذا العامل.

مقابل عدم رفض الفرضية البديلة القائلة: بوجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية للعوامل الإدارية في كفاءة المصرف التجاري (قوة مركزه المالي) والتمثلة في قدرته على توفير السيولة بالنسبة لهذا العامل.

ii. أثر العامل الثاني والثالث: (آلية اتخاذ القرارات، ضعف التخطيط الاستراتيجي للإدارة) في كفاءة المصرف التجاري (قوة مركزه المالي) والتمثلة في قدرته على توفير السيولة.

كما يتضح من نفس الجدول أن قيمة T المحسوبة بالقيمة المطلقة بالنسبة للعاملين الثاني والثالث كمتغيرين مستقلين كل على حده أصغر من قيمة T الجدولية، ويتضح أيضاً أن قيمة Sig تساوي (0.976) بالنسبة للثاني و(0.321) بالنسبة للثالث وهما أكبر من (0.05)، وهذا يدل على عدم وجود أثر معنوي لآلية اتخاذ القرارات وضعف التخطيط الاستراتيجي للإدارة في كفاءة عمل المصرف (قوة مركزه المالي) والتمثلة بتوفر السيولة، وبالتالي لا نستطيع رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود أثر معنوي للعوامل الإدارية في كفاءة المصرف التجاري، والتمثلة في قدرته على توفير السيولة بالنسبة لهذين العاملين فقط.

مقابل رفض الفرضية البديلة القائلة بوجود أثر معنوي للعوامل الإدارية في كفاءة المصرف التجاري (قوة مركزه المالي) والمتمثلة في قدرته على توفير السيولة بالنسبة لهذين العاملين.

مما سبق تمكن الباحث من التوصل لمعادلة نموذج الانحدار المقدر بعد حذف المتغيرات غير المعنوية من النموذج والخاصة بالمحور الأول (محور المتغيرات ذات الطابع الإداري) والتي تأخذ الشكل التالي*:

$$Y_1 = b_0 + b_1 F_{M1}$$

$$Y_1 = 3.048 - 0.842 F_{M1} \dots\dots\dots (1)$$

3- اختبار الفرضية الثالثة والتي تنص على: عدم وجود أثر معنوي للعوامل الاقتصادية والسياسية (مجموعة من المتغيرات ذات الطابع الاقتصادي والسياسي) في كفاءة المصرف التجاري (قوة مركزه المالي) والمتمثلة في قدرته على توفير السيولة.

ولتحديد أثر العوامل الاقتصادية والسياسية فقد تم إجراء تحليل الانحدار المتعدد للعوامل التي تم التوصل إليها باعتبارها متغيرات مستقلة، وقياس أثرها في المتغير التابع (كفاءة المصرف التجاري) والمتمثلة في قدرته على توفير السيولة) وكانت النتائج على النحو التالي:

بالرجوع الجدول رقم (21) السابق يتضح لنا بأن النموذج الممثل للعوامل الاقتصادية والسياسية الثلاثة مجتمعة معنوي، حيث بلغت قيمة Sig (0.000) وهي أصغر من (0.05)، وهذا يدل على وجود مجموعة من المتغيرات ذات الطابع الاقتصادي والسياسي تم تجميعها في عوامل تؤثر بشكل معنوي في كفاءة المصرف التجاري (قوة مركزه المالي) من خلال قدرته على توفير السيولة اللازمة.

الجدول رقم (28/3): معالم نموذج الانحدار المتعلقة بالفرضية الثالثة

الدلالة الإحصائية	Sig. المعنوية	T الجدولية	T المحسوبة	معاملات الانحدار غير المعيارية		النموذج
				Beta	Std.Error	
معنوي	0.000	—	44.291	—	0.069	3.048 (الثابت)
معنوي	0.000	1.976	-11.368	-0.683	0.069	الضغوط السياسية والتقلبات الاقتصادية
غ/معنوي	0.737	1.976	-0.337	-0.020	0.069	المساهمة في خطط التنمية
معنوي	0.036	1.976	-2.119	-0.127	0.069	ضعف الوساطة المالية

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي للاستبيان.

* - Y_1 : المتغير التابع في معادلة الانحدار والذي يمثل كفاءة عمل المصرف (قوة مركزه المالي) والمتمثلة بتوفر السيولة.
- F_{M1} : العامل الأول (ضعف الكفاءة الإدارية والتسويقية) والذي يمثل المتغير المستقل والذي يؤثر في المتغير Y_1 .

(a) أثر العامل الأول: الضغوط السياسية والتقلبات الاقتصادية في كفاءة المصرف التجاري (قوة مركزه المالي) والتمثلة في قدرته على توفير السيولة.

يتضح من الجدول رقم (28) السابق أن قيمة T المحسوبة بالقيمة المطلقة بالنسبة للعامل الأول (الضغوط السياسية والتقلبات الاقتصادية) كمتغير مستقل أكبر من قيمة T الجدولية، ويتضح أيضاً أن قيمة Sig تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) وهذا يدل على وجود أثر معنوي لعامل الضغوط السياسية والتقلبات الاقتصادية في كفاءة المصرف التجاري (قوة مركزه المالي) والتمثلة في قدرته على توفير السيولة.

وبالتالي يتم رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود أثر معنوي للعامل الاقتصادي والسياسي (مجموعة من المتغيرات ذات الطابع الاقتصادي والسياسي) في كفاءة المصرف التجاري (قوة مركزه المالي) والتمثلة في قدرته على توفير السيولة، مقابل عدم رفض الفرضية البديلة القائلة بوجود أثر معنوي للعامل الاقتصادي والسياسي في كفاءة المصرف التجاري والتمثلة في قدرته على توفير السيولة بالنسبة لهذا العامل.

(b) أثر العامل الثاني: المساهمة في خطط التنمية في كفاءة المصرف التجاري (قوة مركزه المالي) والتمثلة في قدرته على توفير السيولة.

يتضح من نفس الجدول السابق رقم (28) أن قيمة T المحسوبة بالقيمة المطلقة بالنسبة للعامل الثاني في المحور الاقتصادي والسياسي (المساهمة في خطط التنمية) كمتغير مستقل أصغر من قيمة T الجدولية، ويتضح أيضاً أن قيمة Sig تساوي (0.737)، وهي أكبر من (0.05) وهذا يدل على عدم وجود أثر معنوي لعامل المساهمة في خطط التنمية في كفاءة المصرف التجاري (قوة مركزه المالي) والتمثلة في قدرته على توفير السيولة، وبالتالي لا نستطيع رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود أثر معنوي للعامل الاقتصادي والسياسي في كفاءة المصرف التجاري (قوة مركزه المالي) والتمثلة في قدرته على توفير السيولة، مقابل رفض الفرضية البديلة القائلة بوجود أثر معنوي للعوامل الاقتصادية والسياسي في كفاءة المصرف التجاري والتمثلة في قدرته على توفير السيولة بالنسبة لهذا العامل.

(c) أثر العامل الثالث: ضعف الوساطة المالية في كفاءة المصرف التجاري (قوة مركزه المالي) والتمثلة في قدرته على توفير السيولة.

بالنسبة للعامل الاقتصادي والسياسي الثالث كمتغير من الجدول السابق رقم (28) نجد أن قيمة T المحسوبة أكبر من قيمة T الجدولية، ويتضح أيضاً أن قيمة Sig تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) وهذا يدل على وجود أثر معنوي لضعف الوساطة المالية في كفاءة المصرف التجاري (قوة مركزه المالي) والتمثلة في قدرته على توفير السيولة.

وبالتالي يتم رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود أثر معنوي للعامل الاقتصادي والسياسي في كفاءة المصرف التجاري والتمثلة في قدرته على توفير السيولة، مقابل عدم رفض الفرضية البديلة القائلة بوجود أثر معنوي للعوامل الاقتصادية والسياسي في كفاءة المصرف التجاري (قوة مركزه المالي) والتمثلة في قدرته على توفير السيولة بالنسبة لهذا العامل (ضعف الوساطة المالية).

مما سبق تمكن الباحث من التوصل لمعادلة نموذج الانحدار المقدر بشكلها النهائي، والخاصة بالمحور الثاني (محور المتغيرات ذات الطابع الاقتصادي والسياسي) والتي تأخذ الشكل التالي*:

$$Y_2 = b_0 + b_1F_{E1} + b_3F_{E3}$$

$$Y_2 = 3.048 - 0.785F_{E1} - 0.146F_{E3} \dots\dots\dots (2)$$

4- اختبار الفرضية الرابعة والتي تنص على: عدم وجود أثر معنوي للعامل القانوني والاجتماعي (مجموعة من المتغيرات ذات الطابع القانوني والاجتماعي) في كفاءة المصرف التجاري (قوة مركزه المالي) والمتمثلة في قدرته على توفير السيولة.

ولتحديد أثر العاملين القانونيين والاجتماعيين فقد تم إجراء تحليل الانحدار المتعدد عليهما باعتبارهما متغيرين مستقلين، وقياس أثرهما في المتغير التابع (كفاءة المصرف التجاري) والمتمثلة في قدرته على توفير السيولة) وكانت النتائج على النحو التالي:

بالرجوع إلى الجدول رقم (21) السابق يتضح لنا بأن النموذج الممثل للعاملين القانوني والاجتماعي مجتمعين معنوي، حيث بلغت قيمة Sig (0.000) وهي أصغر من (0.05)، وهذا يدل على وجود مجموعة من المتغيرات ذات الطابع القانوني والاجتماعي تم تجميعها في عاملين تؤثر بشكل معنوي في كفاءة عمل المصرف التجاري (قوة مركزه المالي) من خلال قدرته على توفير السيولة اللازمة.

الجدول رقم (29/3): معالم نموذج الانحدار المتعلقة بالفرضية الرابعة.

الدلالة الإحصائية	Sig. المعنوية	T الجدولية	T المحسوبة	معاملات الانحدار غير المعيارية		النموذج
				Beta	Std.Error	
معنوي	0.000	—	43.015	—	0.071	3.048 (الثابت)
معنوي	0.000	1.976	-10.818	-0.669	0.071	-0.769 القوانين والتشريعات الدينية والمصرفية
غ/معنوي	0.782	1.976	0.277	0.017	0.071	0.020 الأمان بالمصرف

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي للاستبيان.

* - Y_2 : المتغير التابع في معادلة الانحدار الثانية، والذي يمثل كفاءة عمل المصرف (قوة مركزه المالي) والمتمثلة بتوفر السيولة.
- F_{E1} : العامل الاقتصادي والسياسي الأول (الضغوط السياسية والتقلبات الاقتصادية)، والذي يمثل المتغير المستقل الأول والذي يؤثر في المتغير التابع Y_2 .
- F_{E3} : العامل الاقتصادي والسياسي الثالث (ضعف الوساطة المالية)، والذي يمثل المتغير المستقل الثالث والذي يؤثر في المتغير التابع Y_2 .

A . أثر العامل الأول: القوانين والتشريعات الدينية والمصرفية في كفاءة المصرف التجاري (قوة مركزه المالي) والتمثلة في قدرته على توفير السيولة.

يتضح من الجدول رقم (29) السابق أن قيمة T المحسوبة بالقيمة المطلقة بالنسبة للعامل الأول (القوانين والتشريعات الدينية والمصرفية) كمتغير أكبر من قيمة T الجدولية، ويتضح أيضاً أن قيمة Sig تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) وهذا يدل على وجود أثر معنوي لعامل القوانين والتشريعات الدينية والمصرفية في كفاءة المصرف التجاري (قوة مركزه المالي) والتمثلة في قدرته على توفير السيولة، وبالتالي يتم رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود أثر معنوي للعامل القانوني والاجتماعي (مجموعة من المتغيرات ذات الطابع القانوني والاجتماعي) في كفاءة المصرف التجاري والتمثلة في قدرته على توفير السيولة، مقابل عدم رفض الفرضية البديلة القائلة بوجود أثر معنوي للعامل القانوني والاجتماعي في كفاءة المصرف التجاري والتمثلة في قدرته على توفير السيولة بالنسبة لهذا العامل فقط.

B . أثر العامل الأول: الأمان بالمصرف في كفاءة المصرف التجاري (قوة مركزه المالي) والتمثلة في قدرته على توفير السيولة.

كما يتضح من الجدول رقم (29) أيضاً أن قيمة T المحسوبة بالقيمة المطلقة بالنسبة للعامل الثاني (الأمان بالمصرف) كمتغير مستقل أقل من قيمة T الجدولية، ويتضح أيضاً أن قيمة Sig تساوي (0.782) وهي أكبر من (0.05) وهذا يدل على عدم وجود أثر معنوي لعامل الأمان بالمصرف في كفاءة عمل المصرف والتمثلة بقدرته على توفير السيولة، وبالتالي لا نستطيع رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود أثر معنوي للعامل القانوني والاجتماعي في كفاءة المصرف التجاري والتمثلة في قدرته على توفير السيولة، مقابل رفض الفرضية البديلة القائلة بوجود أثر معنوي للعامل القانوني والاجتماعي في كفاءة المصرف التجاري والتمثلة في قدرته على توفير السيولة بالنسبة لهذا العامل فقط (الأمان بالمصرف).

مما سبق تمكن الباحث من التوصل لمعادلة نموذج الانحدار المتعدد المقدره والخاصة بالمحور الثالث (محور المتغيرات ذات الطابع القانوني والاجتماعي) والتي تأخذ الشكل التالي*:

$$Y_3 = b_0 + b_1 F_{L1}$$

$$Y_3 = 3.048 - 0.769 F_{L1} \dots\dots\dots (3)$$

في النهاية يمكن للباحث التوصل لمعادلة نموذج الانحدار المتعدد الكلي والخاصة بمحاور الدراسة الثلاثة (الإداري، الاقتصادي والسياسي، القانوني والاجتماعي)، والتي يمكن كتابتها بالشكل التالي:

$$Y = b_0 + b_1 F_{M1} + b_1 F_{E1} + b_3 F_{E3} + b_1 F_{L1}$$

$$Y = 3.048 - 0.842 F_{M1} - 0.785 F_{E1} - 0.146 F_{E3} - 0.769 F_{L1}$$

مع العلم أن b_1 في المعادلة السابقة تختلف من حد إلى آخر، وأن كل واحدة مأخوذة من معادلة انحدار مستقلة عن غيرها من المعادلات الأخرى.

من المعادلة المقدره لنموذج الانحدار المتعدد السابقة نلاحظ أن جميع العوامل التي تم استخراجها باعتبارها متغيرات مستقلة ترتبط مع المتغير التابع بعلاقة ذات دلالة إحصائية إلا أنها عكسية، فمثلاً بعد الحصول على العامل الأول من نتائج التحليل العاملي وتطبيق أسلوب الانحدار عليه بطريقة **Enter**، على اعتباره متغير مستقل، فإننا نستطيع القول بأن: إنخفاض عامل ضعف الكفاءة الإدارية والتسويقية في المصرف التجاري السوري بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة كفاءة المصرف التجاري (قوة مركزه المالي)، والمتمثلة بقدرته على توفير السيولة بمقدار (0.842)، وهكذا بالنسبة لبقية العوامل لكن مع اختلاف هذه القيمة، وذلك تبعاً للعوامل المدرجة في نموذج الانحدار المقدر.

* - Y_3 : المتغير التابع في معادلة الانحدار الثالثة، والذي يمثل كفاءة عمل المصرف (قوة مركزه المالي) والمتمثلة بتوفر السيولة.
 - F_{L1} : العامل القانوني والاجتماعي الأول (القوانين والتشريعات الدينية والمصرفية)، والذي يمثل المتغير المستقل الأول والذي يؤثر في المتغير التابع Y_3 .

الخاتمة:

نظراً للاعتبارات المتعلقة بطبيعة التغيرات التي يشهدها القطاع المصرفي في سورية، إضافة إلى الاعتبارات المرتبطة بالتغيرات على مستوى الاقتصاديات المصرفية الدولية، وإنطلاقاً من أهمية العمل المصرفي في الاقتصاد، كان لزاماً علينا دراسة العوامل المؤثرة في كفاءة عمل المصارف التجارية وخاصة في سورية، إذ تطرقنا لماهية المصارف وأنواعها مع شرح مبسط لكل منها، ثم انتقلنا لدراسة المصارف التجارية وأنواعها وأهدافها وأنظمتها والوظائف والخدمات التي تقدمها بشكل مفصل.

وإنطلاقاً من أهمية التحليل الإحصائي للبيانات تم التعرف على أسلوب التحليل العملي وهو أحد أساليب التحليل المتعددة المتغيرات من حيث المفهوم والأهمية وأنواعه وأهدافه، بالإضافة إلى مجالات تطبيقه والطرق التي يستخدمها، وذلك لتسليط الضوء على أهم المتغيرات والعوامل المؤثرة في كفاءة عمل المصارف التجارية وقدرة هذه المصارف على توفير السيولة النقدية في الوقت المناسب لمواجهة أي طارئ محتمل الوقوع من خلال التحليل الإحصائي للبيانات التي تم الحصول عليها من خلال الإستبانة التي تم توزيعها، أملاً في الوصول إلى مجموعة من الاقتراحات والتوصيات تكون بمثابة منظور وأفق مستقبلي لتطوير العمل المصرفي في سورية.

النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج:

اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي للبيانات يمكن تدوين النتائج التي تم التوصل إليها وفق التالي:

1. بينت نتائج الدراسة عدم وجود اختلاف في وجهات النظر لدى العينة المدروسة، حول كفاءة عمل المصرف التجاري السوري (قوة مركزه المالي) والمتمثلة بقدرته على توفير السيولة، وذلك حسب الفئة العمرية والقدم الوظيفي والمؤهل العلمي ونوعه، وهذا ما أكدته اختبار تحليل التباين الذي أشار إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات أفراد عينة الدراسة وفقاً للخصائص الديموغرافية للعينة عند مستوى معنوية (5%)، وإن التقارب في الإجابات عائد إلى أن موظفي المصرف يقومون بشغل وظائف ذات طبيعة متشابهة ويؤدون مهام روتينية لا تتطلب وجود كفاءات وتخصصات مصرفية دقيقة، والدليل على ذلك وجود عدد كبير من خريجي الكليات التي ليس لها علاقة بالعمل المصرفي، إضافة إلى عدم وجود أي هامش من الحرية لدى مديري الفروع في اتخاذ أي قرار يصب في مصلحة الفروع التي يديرون العمل فيها، وإن مهمتهم تقتصر على تطبيق القرارات الصادرة عن الإدارة العامة للمصرف التجاري السوري.

2. وجود أثر معنوي لعامل ضعف الكفاءة الإدارية والتسويقية والمتمثل في: (عدم القدرة على توزيع الموارد المالية المتاحة وعدم القدرة على جذب الودائع وكذلك عدم القدرة على تنمية الوعي المصرفي لدى الزبائن وضعف تخصص الكادر المصرفي وضعف التكامل والتنسيق بين الإدارة والفروع) في كفاءة عمل المصرف التجاري السوري وهذا ما بينته نتائج تحليل الانحدار المتعدد إلا أن هذا الأثر غير معنوي بالنسبة لآلية اتخاذ القرارات كـ: المركزية في اتخاذ القرارات وغير معنوي أيضاً بالنسبة لعامل ضعف التخطيط الاستراتيجي للإدارة كـ: فقدان شريحة كبيرة من جمهور المتعاملين نتيجة تركز الفروع في أماكن قريبة من بعضها ووقوع الإدارة في خطر القروض المتعثرة نتيجة عدم دراسة الإدارة المصرفية للوضع المالي للمقترض بشكل سليم.

3. وجود أثر معنوي لعامل الضغوط السياسية والتقلبات الاقتصادية في كفاءة المصرف التجاري السوري وقد تمثل هذا العامل بمجموعة من المتغيرات من أبرزها: (خطر إنخفاض القوة الشرائية للنقود نتيجة عدم مواجهة الآثار السلبية التي تخلفها المراحل الاقتصادية كالتضخم والإنكماش والسحب المفاجئ للودائع من جهة وعدم التزام المدينين بسداد المستحقات المترتبة عليهم من جهة ثانية نتيجة الضغوط السياسية والتقلبات الاقتصادية)، كما لوحظ وجود أثر معنوي لعامل ضعف الوساطة المالية المتمثلة في ضعف عمليات الاستيراد والتصدير، كما أن للمنافسة أثر في كفاءة المصرف التجاري، وذلك ناجم عن إحداث المصارف الخاصة.

4. وجود أثر معنوي لعامل القوانين والتشريعات الدينية والمصرفية في كفاءة المصرف التجاري السوري وقد تمثل هذا العامل بمجموعة من المتغيرات من أبرزها: عدم ملاءمة القوانين والتشريعات التي يفرضها المصرف المركزي وعدم الوضوح في القوانين الناظمة لأهداف السياسة النقدية، كما تؤثر السرية المصرفية بشكل إيجابي في كفاءة المصرف التجاري، إلا أن بعض التشريعات الدينية تؤثر سلباً في كفاءة المصرف التجاري من خلال إجماع الكثير من أصحاب الفوائض النقدية في إيداع فوائضهم النقدية لدى المصرف التجاري السوري باعتباره مصرف ربوي.

ثانياً: التوصيات:

- في ضوء النتائج السابقة والملاحظات الشخصية أثناء الدراسة الميدانية يمكن للباحث أن يوصي بـ:
1. العمل على توظيف ذوي الاختصاص الدقيق في مجال العمل المصرفي وإقامة دورات تدريبية لموظفي المصرف من أجل إكسابهم مهارات عملية، بالإضافة إلى إعطاء هامش لابس به من الحرية لمدراء الفروع كي يتخذوا القرارات المناسبة بشأن الفروع التي يديرونها كي تتلاءم مع البيئة التي يتواجد فيها كل فرع.
 2. العمل على فتح قنوات تواصل مباشر بين الإدارة العامة والفروع من جهة وجمهور المتعاملين من جهة أخرى من خلال إقامة الندوات وورش العمل والحملات الإعلانية، وذلك فيما يخص تطوير العمل في المصرف وتمتين الثقة بين المصرف والجمهور وتعزيز الوعي المصرفي لدى جمهور المتعاملين، والعمل على تقليل التكاليف والنفقات.
 3. دعم تمويل عمليات الاستيراد والتصدير، بالإضافة إلى وضع خطط وتدابير لمواجهة الآثار السلبية للمراحل التي تخلفها المراحل الاقتصادية، والعمل على ابتكار خدمات جديدة بتكاليف قليلة لمواجهة ارتفاع حدة المنافسة مع المصارف الخاصة.
 4. إعادة النظر في القوانين والتشريعات الناظمة لعمل المصرف التجاري وخاصة تلك التي تركز الروتين والبيروقراطية.
 5. العمل على تشجيع تجارة العملات الأجنبية وخاصة الرئيسة منها، لأنها تؤثر إيجاباً في كفاءة عمل المصرف، واستمرار العمل بقانون السرية المصرفية وذلك فيما يتعلق بالبيانات الشخصية للعميل فقط.
 6. العمل على نشر التقارير السنوية في مواعيدها إذ أنه من غير المنطقي نشر التقرير السنوي لعام 2009 في نهاية عام 2010.

المراجع العربية

أولاً: الكتب العربية.

- 1 - أبو تايه صباح محمد (2008). التسويق المصرفي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان.
- 2- أحمد عبد الوهاب يوسف (2007)، التمويل وإدارة المؤسسات المالية، دار الحامد للنشر، عمان.
- 3- الجضعي خالد سعد (2005)، تقنيات صنع القرار (تطبيقات حاسوبية) ج1، دار الأصحاب، الرياض.
- 4 - الجضعي خالد سعد (2005)، تقنيات صنع القرار (تطبيقات حاسوبية) ج2، دار الأصحاب، الرياض.
- 5 - الحلاق سامي و العجلوني محمد (2010)، النقود والبنوك والمصارف المركزية، اليازوري للنشر والتوزيع، عمان.
- 6 - الحميدي عبد الرحمن و الخلف عبد الرحمن (2009)، النقود والبنوك والأسواق المالية، مكتبة الديوان، الرياض.
- 7 - الزامل يوسف بن عبد الله وآخرون (2001)، النقود والبنوك والأسواق المالية، الجمعية السعودية للمحاسبة، الرياض.
- 8 - الزعبي محمد بلال و الطلافحة عباس (2000)، النظام الإحصائي SPSS فهم وتحليل البيانات الإحصائية، دار وائل للنشر، عمان.
- 9 - الزيدانين جميل سالم (1999)، أساسيات في الجهاز المالي (المنظور العملي)، دار وائل للطباعة والنشر، عمان.
- 10- السيد علي عبد المنعم و العيسى نزار سعد الدين (2004)، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار الحامد، عمان.
- 11- العبيد عبد الرحمن الأحمد (2004)، مبادئ التنبؤ الإداري، مكتبة الملك فهد، جامعة الملك سعود، الرياض.
- 12- العلواني زياد (1982)، محاسبة المنشآت المالية (مصارف تجارية)، مديرية الكتب ومطبوعات جامعة حلب.
- 13- الفولي أسامة محمد و شهاب مجدي محمود (1997)، مبادئ النقود والبنوك، دار الجامعة، الإسكندرية.
- 14- اللوزي سليمان أحمد وآخرون (1997)، إدارة البنوك، دار الفكر للتوزيع والطباعة والنشر، عمان.
- 15- النجار سعيد (1992)، أفاق الاستثمار في الوطن العربي، اتحاد المصارف العربية.

- 16- براين ف.ج.مانلي (1994)، ترجمة د. عبد الرحمن محمد أبو عمه (2001)، الأساس في الطرق الإحصائية المتعددة المتغيرات، جامعة الملك سعود، النشر العلمي والمطابع، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض.
- 17- بطرس ماهر ظاهر (2002)، النقود والبنوك، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح.
- 18- جبر هشام (2008)، إدارة المصارف، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة.
- 19- جودة محفوظ (2008)، التحليل الإحصائي المتقدم باستخدام Spss، دار وائل للنشر، عمان.
- 20- جونسون ريتشارد وشرن دين (1998)، ترجمة عبد المرضي حامد عزام، التحليل الإحصائي للمتغيرات المتعددة من الوجهة التطبيقية، دار المريخ، الرياض.
- 21- حداد أكرم و هزلول مشهور (2008)، النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري، دار وائل للنشر، عمان.
- 22- حسن عزت عبد الحميد (2000)، الإحصاء المتقدم في العلوم النفسية والتربوية والاجتماعية، القدسي للطباعة والنشر، القاهرة.
- 23- دركزلي، محمد سمير وآخرون (2004)، مبادئ الإحصاء، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، منشورات جامعة حلب.
- 24- رزق الله عايذة نذلة (2002)، دليل الباحثين في التحليل الإحصائي الاختيار والتفسير، البيان للطباعة، عين شمس.
- 25- رمضان زياد و شموط مروان (2008)، الأسواق المالية، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة.
- 26- رمضان زياد سليم و جودة محفوظ أحمد (1996)، إدارة البنوك، داري المسيرة و صفاء للنشر والتوزيع، عمان.
- 27- سلطان محمد (2005)، إدارة البنوك، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.
- 28- سلطان محمد سعيد وآخرون (1989)، إدارة البنوك، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.
- 29- شامية أحمد زهير (2000)، اقتصاديات النقود والمصارف، مديرية كتب ومطبوعات جامعة حلب.
- 30- عبد الحميد عبد المطلب (2000)، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية، الإسكندرية.
- 31- عبد الله خالد أمين ورفيقه (2006)، إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان.

- 32- عبد الله خبابة (2008)، الاقتصاد المصرفي في بنوك إلكترونية- بنوك تجارية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.
- 33- غنيم أحمد الرفاعي و صبري نصر محمود(2000)، التحليل الإحصائي للبيانات باستخدام Spss، دار قباء للطباعة والنشر، القاهرة.
- 34- فهمي محمد شامل بهاء الدين (2005)، الإحصاء بلا معاناة (المفاهيم مع التطبيقات باستخدام برنامج Spss) ج2، معهد الإدارة العامة، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض.
- 35- كبية محمد وآخرون (2003)، الإحصاء التطبيقي، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، منشورات جامعة حلب.
- 36- كنجو كنجو(2005)، الإدارة المالية، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، منشورات جامعة حلب.
- 37- مراد صلاح أحمد(2000)، الأساليب الإحصائية في العلوم النفسية والتربوية والاجتماعية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
- 38- موسى شقيري نوري وآخرون (2009)، المؤسسات المالية المحلية والدولية، دار المسيرة للنشر والطباعة، عمان.
- 39- هندي منير إبراهيم (2006)، إدارة البنوك التجارية مدخل اتخاذ القرارات، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية.

ثانياً: الرسائل والأبحاث العلمية.

- 1 - الحمد سليمان (2006)، تقييم كفاءة المصرف التجاري السوري في إدارة تدفقاته النقدية ومدى قدرته على الموازنة بين هذه التدفقات، رسالة ماجستير غير منشورة- إدارة الأعمال، كلية الاقتصاد، جامعة حلب.
- 2 - الحميدي نجم (2001)، تصميم نظام دعم للقرارات الإستراتيجية بالتطبيق على القطاع المصرفي في سورية، أطروحة دكتوراه غير منشورة- إدارة الأعمال، كلية الاقتصاد، جامعة حلب.
- 3 - الأحمد حسان (1996)، الخدمات المصرفية وتسويقها في المصارف التجارية السورية، رسالة ماجستير غير منشورة، إدارة أعمال، كلية الاقتصاد، جامعة حلب.
- 4 - العمار رضوان وآخرون (2002)، الدور المستقبلي للمصرف التجاري السوري بوجود المصارف الخاصة ووظائف المصرف التجاري الحديث، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية، المجلد (24)، العدد (4).

- 5 - الأنصاري بدر محمد (1999)، بحث مقدم بندوة البحث العلمي في المجالات الاجتماعية في الوطن العربي، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، وزارة التعليم العالي، الجمهورية العربية السورية.
- 6 - حمادة عبد الله (2004)، معالجة البيانات السكانية في القطر العربي السوري ونمذجتها باستخدام التحليل الإحصائي المتعدد المتغيرات، أطروحة دكتوراه غير منشورة، إحصاء وبرمجة، كلية الاقتصاد، جامعة حلب.
- 7 - درة، عمر، أثر إدارة العدالة التنظيمية على إدارة ضغوط العمل (2007)، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، جامعة عين شمس، كلية التجارة، عين شمس.
- 8 - عبد اللطيف مصطفى (2006)، دور البنوك وفعاليتها في تمويل النشاط الإقتصادي - حالة الجزائر، جامعة ورقلة، مجلة الباحث، العدد (4).
- 9 - طيوب محمود (1998)، مقدمة حول التحليل الإحصائي للبيانات بطريقة المكونات الأساسية والتحليل العاملي التقابلي ملامح منهجية وطرائقية، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية، المجلد (20)، العدد (1).
- 10 - قبنض رشا (2011)، دور المصارف التجارية في تنشيط أسواق المال - دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير غير منشورة، إدارة الأعمال، كلية الاقتصاد، جامعة حلب.
- 11 - كبيه محمد (1999)، استخدام طريقة المركبات الأساسية في تحليل المؤشرات المالية في سوق الأسهم السعودية، جامعة الملك سعود، كلية العلوم الإدارية.

ثالثاً: الدوريات والتقارير.

- 1 - اتحاد المصارف العربية (2002)، التطبيقات العلمية للعمل المصرفي الإلكتروني، مجلة، العدد 265.
- 2 - التقرير السنوي للمصرف التجاري السوري الصادر بتاريخ 2008/12/31.
- 3- المرسوم التشريعي رقم /34/ تاريخ /1 /5 /2005.

رابعاً: المواقع الرسمية والإلكترونية.

- 1 - الموقع الرسمي للمصرف التجاري السوري على شبكة الإنترنت. www.cbs.bank.com.
- 2- <http://web.misso.uri.edu/Kolenikovs/stata/cfa-sj-Kolenikov.pdf>
- 3 - <http://www.spss.com>
- 4- www.mnb.hu.
- 5- <http://www.statsoft.com/products/textbook.htm>

المراجع الأجنبية

- 1- Alvin C. Rencher (2002),«**Methods of Multivariate Analysis**», Second Edition, A John Wiley & Sons, Inc, Publication, Canada, Brigham Young University.
- 2- Bhole L M,(1999),**Financial institutions and Markets**, Third Edition, Tata McGraw-Hil.
- 3- Brian D. Haig (2005), **Exploratory Factor Analysis, Theory Generation and Scientific Method**, Lawrence Erlbaum Associates, Inc, University of Canterbury.
- 4- Brian Habing (2003), **Exploratory Factor Analysis**, University of South Carolina.
- 5- Charles M. Friel Ph.D(2007)« **Factor Analysis**»,Criminal Justice Center, Sam Houston State University.
- 6- Daniel Hollo & Marton Nagy (2006), **Bank Efficiency in the England European union**, www.mnb.hu.
- 7-George E. Halkos &Dimitrios S. Salamouris,(2004),**Efficiency measurement of the Greek Commercial banks with the use of financial ratios**, Management Accounting Research 15, University of Thessaly, Greece.
- 8- Hair F, et al, (1998), **Multivariate Data Analysis**, 5th Ed, Prentice- Hall International, Inc, London.
- 9- Jamie DeCoster (1998), **Overview of Factor Analysis**, Department of Psychology, University of Alabama, Gordon Palmer Hall, Box 870348.
- 10- Jean loup Gailly & Mark Adler (2006), **SPSS Base 15.0 User's Guide**, 233 South Wacker Drive, 11th Floor, Chicago, IL 60606-6412.
- 11-John Thompson & Kent Matthews(2005) ,**The Economics Of Banking** , John Wiley & Sons Ltd, The Atrium, Southern Gate, Chichester, West Sussex PO19 8SQ, England.
- 12 - Jonathan Adongo & others (2005), **Factors Influencing Efficiency in Namibia's Banking Sector**, The Namibian Economic Policy Research Unit, Box 40710, Ausspannplatz, Windhoek.
- 13-Leech, L N et al, (2005), **SPSS for intermediate statistics: use and interpretation**, 2nd ED, Lawrence Erlbaum associates inc, New jersey.
- 14- Martin Sewell (2008), **Factor Analysis**, Second Edition, University Collego London.
- 15-Patricia L.Tecles & Benjamin M. Tabak (2010), **Determinants of bank efficiency: The case. Of Brazil**, European Journal of Operational Research.
- 16- Peter M. Jackson & Meryem Duygun Fethi (2000),**Evaluating the technical efficiency of Turkish commercial banks: An Application of DEA and Tobit Analysis**, University of Leicester.

- 17- Pawel Lewicki & Thomas Hill (2000), «**Statistical Methods & Applications**», <http://www.statsoft.com/products/textbook.htm>
- 18- Robert Jacobs (2008), **Factor Analysis**, Department of Brain & Cognitive Sciences, University of Rochester, NY 14627, USA.
- 19-Rose (2003), **Money and Capital markets**, McGraw-Hil , Irwin.
- 20 -Rosie Comish (2005), **Mathematics Learning**, Support Center.
- 21- Saibal Ghoshb & Das Abhiman (2009), **Financial deregulation and efficiency of the profit: A nonparametric analysis of Indian banks**, Journal of Economic and Business 61.
- 22-Samuelson And Nordhaus,(2005),**Economics**, McGraw-Hil.
- 23-Sigbert Klinke & Cornelia Wagner (2008),**Visualizing exploratory factor analysis models**, Humboldt- University zu Berlin, Germany.
- 24- Stanislav Kolenikov (2007), **Confirmatory Factor Analysis using cfa**, University of Missouri, Columbia, <http://web.missouri.edu/~Kolenikovs/stata/cfa-sj-Kolenikov.pdf>.
- 25-Wolfgang Hardle. Leopold Simar (2003), «**Applied Multivariate Statistical Analysis**» Berlin and Louvain- la-Neuve.
- 26-Wolfgang Hardle. Leopold Simar (2007), «**Applied Multivariate Statistical Analysis**». Second Edition.Berlin and Louvain-la-Neuve.

ملحق رقم (1): أسماء محكمي الاستبيان

القسم	الدرجة العلمية	الاسم
الإحصاء ونظم المعلومات	أستاذ دكتور	أميرة عبيدو
الإحصاء ونظم المعلومات	أستاذ دكتور	عبد الرحمن العبيد
الإحصاء ونظم المعلومات	أستاذ مساعد	إبراهيم نائب
الإحصاء ونظم المعلومات	مدرس	حسين الحسن
الإحصاء ونظم المعلومات	مدرس	عبد الله حمادة



جامعة حلب

كلية الاقتصاد

قسم الإحصاء ونظم المعلومات

استمارة بحث ميداني

﴿العوامل المؤثرة في كفاءة المصارف التجارية﴾

Factors Affecting The Efficiency of the Commercial Banks

السادة والسيدات الأكارم

تحية طيبة وبعد:

إن الباحث يقوم بإعداد رسالة لاستكمال نيل درجة الماجستير في الاقتصاد/قسم

(الإحصاء ونظم المعلومات) بعنوان:

﴿العوامل المؤثرة في كفاءة المصارف التجارية﴾

ومن الأهمية استطلاع آرائكم فيما يتعلق بالعوامل المؤثرة في كفاءة المصارف التجارية سلباً أو إيجاباً، الأمر الذي ينعكس على عمليتي التنمية والتقدم الاقتصاديين في المجتمع وإن الأسئلة الواردة في الاستبانة لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي، وأن كل ما يرد في الاستبانة من معلومات سيبقى سرياً، ولن يسمح لأحد الاطلاع عليها سوى المهتمين بالبحث العلمي، وأن الهدف هو الحصول على بيانات دقيقة وصحيحة كي تتمكن من تقديم بعض الاقتراحات لأصحاب القرار والمهتمين ليتمكنوا من تشخيص الأوضاع المالية للمصارف من خلال معرفة كافة العوامل المؤثرة في كفاءة عملها والعمل على تنشيط الإيجابي منها وتثبيط السلبي.

كما ويرجو الباحث منكم التكرم باستيفاء البيانات المطلوبة وذلك من خلال إجاباتكم على الأسئلة الواردة أدناه وإن تعاونكم معنا هو السبيل لتحقيق أهداف البحث¹.

شاكرين طيب تعاونكم

الباحث

ياسر شعبان الحسين

¹ - الاستمارة موجهة لموظفي المصرف التجاري من حملة الإجازة الجامعية والشهادات العليا.

القسم الأول: ضع إشارة (√) في المربع المناسب

بيانات عامة :

3- نوع الإجازة.		2- المؤهل العلمي.		1- الفئة العمرية التي تنتمي إليها.	
	الاقتصاد		إجازة جامعية		أقل تماماً من 25 سنة.
	الحقوق		دبلوم		من 25 - 34 سنة.
	غير ذلك		ماجستير		من 35 - 44 سنة.
			دكتوراه		من 45 - 54 سنة.
					أكبر تماماً من 54 سنة.

4- القدم الوظيفي (سنوات الخدمة).

	من 16 - 20 سنة.		أقل تماماً من 5/ سنوات.
	من 21 - 25 سنة.		من 5 - 10 سنوات.
	أكثر تماماً من 25 سنة.		من 11 - 15 سنة.

5- العمل المسند (الحالي).

	رئيس دائرة		مدير عام/ مدير مديرية
	رئيس قسم		معاون مدير
	رئيس شعبة		مدير فرع
	غير ذلك		معاون مدير فرع

القسم الثاني: ضع إشارة (√) في المربع الذي يتوافق مع إجابتك.

- حدد مدى توافقك مع كل من العبارات التالية:

موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	السؤال
					يعاني المصرف التجاري السوري من المشاكل التالية التي تؤدي إلى ضعف كفاءته وبالتالي ضعف مركزه المالي:
					2/1- ضعف في استثمار الأدوات المالية.
					2/2- عدم القدرة على توزيع الموارد المالية المتاحة على المشروعات على أساس سعر الفائدة.
					2/3- عدم المقدرة على جذب الودائع.
					2/4- عدم القدرة على تنمية الوعي المصرفي لدى الجمهور.
					2/5- قلة تعامله بمصادر التمويل القصير الأجل كالقبولات المصرفية.
					2/6- الوقوع في خطر القروض المتعثرة.
					2/7- عدم القدرة على تقليل التكاليف في ظل توفر تكنولوجيا حديثة.
					2/8- ضعف الاستفادة من تقنية الاتصالات للحصول على معلومات دقيقة تؤدي إلى اتخاذ قرارات صحيحة.
					2/9- تكبده نفقات إضافية نتيجة زيادة حجمه وكثرة فروع.
					2/10- عدم الاستفادة من كبر حجمه في جذب الحصة الأكبر من الزبائن.
					2/11- ضعف توظيف الأرصدة النقدية المتاحة في المكان المناسب.
					2/12- فقدان شريحة كبيرة من المتعاملين نتيجة تمركز الفروع في مكان جغرافي واحد أو أماكن قريبة جداً من بعضها.
					2/13- تمركز فروع المصرف في أماكن بعيدة عن مناطق تمركز الشركات والمؤسسات ومنشآت الأعمال.
					2/14- ضعف في تخصص الكادر المصرفي.
					2/15- ضعف التكامل والتنسيق بين الإدارة العامة والفروع من شأنه اتخاذ قرارات غير مسؤولة تؤثر سلباً على المركز المالي.
					2/16- المركزية في اتخاذ القرارات مع اختلاف البيئة التي يتواجد فيها كل فرع تؤدي إلى وقوع المصرف في خسائر كبيرة.

					2/17- ضعف الإدارة المصرفية وعدم قدرتها على ضبط مجريات الأمور يعتبر من مخاطر التشغيل التي تؤدي إلى وقوع المصرف في خسائر مالية فادحة من شأنها إضعاف مركزه المالي.
					2/18- عدم تقيد الإدارة المصرفية بتنفيذ القرارات في الوقت المناسب من شأنه وقوع المصرف في مخاطر تؤدي إلى زعزعة الثقة وإضعاف المركز المالي.
					2/19- عدم القدرة على مواكبة التغيير في الثقافة الإدارية من شأنه اتخاذ قرارات خاطئة تؤدي إلى ضعف الملاءة المالية للمصرف.

القسم الثالث: ضع إشارة (√) في المربع الذي يتوافق مع إجابتك.

موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	السؤال
					3/1- ارتفاع درجة المخاطرة الناجمة عن منح القروض والسلف.
					3/2- ضعف الاستثمار في السندات الحكومية.
					3/3- ضعف تمويل عمليات الاستيراد والتصدير.
					3/4- وجود حالة رهنه من التأثير السلبي للتضخم على الأموال الخاصة بالمصرف غير المستثمرة.
					3/5- الضغط وارتفاع حدة المنافسة اللذان أحدثتهما نشوء المصارف الخاصة والإسلامية.
					3/6- تأثر المركز المالي للمصرف سلباً نتيجة المنافسة.
					3/7- عدم قدرته على المساهمة الفعالة في خطط التنمية.
					3/8- ضعفه في لعب دور الوسيط بين المؤسسات المحلية والأجنبية.
					3/9- عدم إعطاء الأولوية لمواجهة الآثار السلبية التي تخلفها المراحل التي يمر بها الاقتصاد يؤدي إلى وقوع المصرف في خطر انخفاض القوة الشرائية للنقود وبالتالي ضعف كفاءته ومركزه المالي.
					3/10- تلعب الضغوط السياسية الخارجية دور كبير في سحب المودعين لودائعهم بشكل مفاجئ، الأمر الذي ينعكس سلباً على السيولة الحاضرة وبالتالي على المركز المالي للمصرف.

					3/11- إن تعامل المصرف التجاري بتجارة العملات الأجنبية الرئيسية يؤدي إلى زيادة إيراداته وبالتالي تقوية مركزه المالي.
					3/12- إن عدم قدرة المصرف التجاري على الوفاء بالتزاماته يشكل تحدياً كبيراً لكفاءة العمل المصرفي.
					3/13- تلعب التقلبات الاقتصادية دوراً في عدم التزام المدينين بسداد المستحقات المالية المترتبة عليهم، الأمر الذي ينعكس سلباً على المركز المالي للمصرف

القسم الرابع: ضع إشارة (√) في المربع الذي يتوافق مع إجابتك.

موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	السؤال
					4/1- عدم المقدرة على تغطية أنشطته واحتياجاته من أمواله الخاصة.
					4/2- ضعف الأمان في المصرف.
					4/3- إن عدم ملائمة القوانين والتشريعات التي يفرضها المصرف المركزي على المصرف التجاري تشكل تحدياً في وجه تقوية الأخير لمركزه المالي.
					4/4- عدم الوضوح في تحديد أهداف السياسة النقدية والمالية يعد عائقاً أمام زيادة كفاءة العمل المصرفي وبالتالي تقوية المركز المالي للمصرف.
					4/5- إن ضعف ثقة الجمهور في المصرف من العوامل الأساسية التي تؤثر سلباً على الملاءة المالية للمصرف وبالتالي على مركزه المالي.
					4/6- للسرية المصرفية دور إيجابي في جذب القسم الأكبر من المتعاملين.
					4/7- إن لعراقة وقدم المصرف دور كبير في الاستحواذ على شريحة واسعة من المتعاملين الأمر الذي يؤدي إلى زيادة ودائعه ومن ثم تقوية مركزه المالي.
					4/8- تلعب التشريعات الدينية دوراً كبيراً في إحجام الكثير من أصحاب الفوائض النقدية في استثمار أموالهم لدى المصرف التجاري.
					Indep/1- يتمتع المصرف التجاري بالكفاءة العالية والناجحة عن توفر السيولة.

Factor Analysis

Correlation Matrix^a

--

a. Determinant = 2.92E-007

KMO and Bartlett's Test

Kaiser-Meyer-Olkin Measure of Sampling Adequacy.	.910
Bartlett's Test of Sphericity	Approx. Chi-Square 2089.158
	df 171
	Sig. .000

Communalities

	Initial	Extraction
M1	1.000	.745
M2	1.000	.777
M3	1.000	.813
M4	1.000	.722
M5	1.000	.665
M6	1.000	.298
M7	1.000	.721
M8	1.000	.534
M9	1.000	.594
M10	1.000	.690
M11	1.000	.740
M12	1.000	.612
M13	1.000	.515
M14	1.000	.478
M15	1.000	.743
M16	1.000	.684
M17	1.000	.726
M18	1.000	.758
M19	1.000	.655

Extraction Method: Principal Component Analysis.

Component Matrix^a

	Component		
	1	2	3
M3	.890		-.129
M2	.880		
M11	.859		
M18	.859		.139
M1	.853	-.133	
M17	.847		
M4	.844		
M15	.842	.164	
M10	.827		
M19	.799		.127
M5	.794		-.185
M9	.767		
M13	.709		
M14	.594	-.347	
M16	.193	.753	.282
M8		.723	.107
M12	.349		.700
M7	.230	.544	-.611
M6		.124	.531

Extraction Method: Principal Component Analysis.
a. 3 components extracted.

Rotated Component Matrix^a

	Component		
	1	2	3
M3	.899		
M2	.877		
M1	.858		
M11	.852	.102	
M4	.849		
M18	.846		.191
M17	.842		.127
M15	.834	.214	
M10	.830		
M5	.802		-.138
M19	.785		.172
M9	.770		
M13	.703	.144	
M14	.609	-.296	.140
M16	.125	.790	.212
M8		.728	
M12	.299	.103	.716
M7	.236	.493	-.650
M6		.179	.515

Extraction Method: Principal Component Analysis.
Rotation Method: Varimax with Kaiser Normalization.
a. Rotation converged in 4 iterations.

Correlation Matrix^a

r	M1	M2	M3	M4	M5	M6	M7	M8	M9	M10	M11	M12	M13	M14	M15	M16	M17	M18	M19
M1	1.000	.761	.755	.734	.702	.008	.106	-.062-	.619	.723	.768	.274	.567	.525	.608	.094	.650	.697	.6
M2	.761	1.000	.772	.742	.725	-.005-	.221	.026	.639	.642	.728	.312	.606	.478	.749	.159	.709	.724	.6
M3	.755	.772	1.000	.752	.658	.002	.235	-.002-	.633	.738	.787	.187	.659	.609	.749	.072	.718	.710	.6
M4	.734	.742	.752	1.000	.606	.044	.185	.016	.591	.715	.686	.259	.663	.562	.652	.039	.725	.632	.5
M5	.702	.725	.658	.606	1.000	.015	.315	-.062-	.602	.727	.642	.170	.558	.355	.587	.131	.630	.666	.5
M6	.008	-.005-	.002	.044	.015	1.000	-.040-	.060	-.064-	-.024-	.018	.138	.025	.084	-.052-	.121	.077	.052	.0
M7	.106	.221	.235	.185	.315	-.040-	1.000	.213	.155	.163	.204	-.206-	.300	.006	.285	.198	.103	.070	.0
M8	-.062-	.026	-.002-	.016	-.062-	.060	.213	1.000	-.010-	-.007-	.029	.045	-.001-	-.092-	.031	.352	-.006-	.005	.0
M9	.619	.639	.633	.591	.602	-.064-	.155	-.010-	1.000	.698	.619	.228	.407	.468	.645	.145	.623	.631	.5
M10	.723	.642	.738	.715	.727	-.024-	.163	-.007-	.698	1.000	.698	.294	.515	.477	.583	.116	.660	.659	.5
M11	.768	.728	.787	.686	.642	.018	.204	.029	.619	.698	1.000	.302	.545	.488	.729	.204	.631	.721	.6
M12	.274	.312	.187	.259	.170	.138	-.206-	.045	.228	.294	.302	1.000	.351	.220	.222	.204	.239	.320	.2
M13	.567	.606	.659	.663	.558	.025	.300	-.001-	.407	.515	.545	.351	1.000	.382	.632	.153	.526	.521	.4
M14	.525	.478	.609	.562	.355	.084	.006	-.092-	.468	.477	.488	.220	.382	1.000	.396	-.095-	.498	.422	.3
M15	.608	.749	.749	.652	.587	-.052-	.285	.031	.645	.583	.729	.222	.632	.396	1.000	.282	.725	.754	.7
M16	.094	.159	.072	.039	.131	.121	.198	.352	.145	.116	.204	.204	.153	-.095-	.282	1.000	.121	.198	.1
M17	.650	.709	.718	.725	.630	.077	.103	-.006-	.623	.660	.631	.239	.526	.498	.725	.121	1.000	.818	.7
M18	.697	.724	.710	.632	.666	.052	.070	.005	.631	.659	.721	.320	.521	.422	.754	.198	.818	1.000	.7
M19	.626	.697	.647	.597	.567	.012	.071	.008	.597	.578	.687	.288	.445	.345	.714	.194	.761	.791	1.0

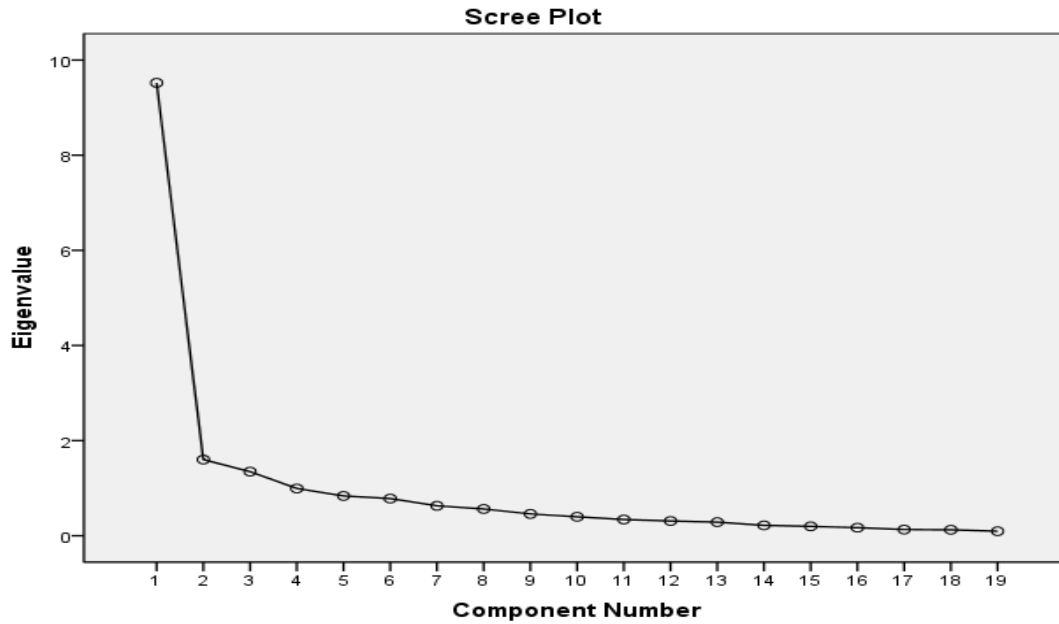
a. Determinant = 2.92E-007

Total Variance Explained

Component	Initial Eigenvalues			Extraction Sums of Squared	
	Total	% of Variance	Cumulative %	Total	% of Variance
1	9.521	50.110	50.110	9.521	50.110
2	1.601	8.426	58.535	1.601	8.426
3	1.348	7.093	65.629	1.348	7.093
4	.994	5.231	70.860		
5	.837	4.403	75.263		
6	.781	4.110	79.373		
7	.629	3.312	82.685		
8	.563	2.962	85.646		
9	.458	2.411	88.057		
10	.398	2.095	90.152		
11	.341	1.794	91.946		
12	.310	1.633	93.580		
13	.286	1.505	95.085		

14	.218	1.146	96.230		
15	.197	1.034	97.265		
16	.170	.894	98.158		
17	.130	.685	98.843		
18	.125	.659	99.502		
19	.095	.498	100.000		

Extraction Method: Principal Component Analysis.

**Total Variance Explained**

Component	Extraction	Rotation Sums of Squared Loadings		
	Cumulative %	Total	% of Variance	Cumulative %
1	50.110	9.450	49.738	49.738
2	58.535	1.637	8.618	58.357
3	65.629	1.382	7.272	65.629
4				
5				
6				
7				
8				
9				
10				
11				
12				

13				
14				
15				
16				
17				
18				
19				

Extraction Method: Principal Component Analysis.

Component Transformation Matrix

Component	1	2	3
1	.996	.070	.062
2	-.064	.992	-.107
3	-.069	.102	.992

Extraction Method: Principal Component Analysis.

Rotation Method: Varimax with Kaiser Normalization.

KMO and Bartlett's Test

Kaiser-Meyer-Olkin Measure of Sampling Adequacy.	.892
Bartlett's Test of Sphericity	Approx. Chi-Square
	908.456
	df
	78
	Sig.
	.000

Correlation Matrix^a

Correlation	E1	E2	E3	E4	E5	E6	E7	E8	E9	E10	E11	E12	E13
E1	1.000	-.080-	-.002-	-.029-	-.080-	-.022-	.261	.119	-.065-	-.025-	.104	-.024-	-.041-
E2	-.080-	1.000	.693	-.038-	.480	.658	-.137-	-.052-	.589	.636	.221	.649	.605
E3	-.002-	.693	1.000	.004	.465	.668	.079	.080	.647	.619	.298	.643	.582
E4	-.029-	-.038-	.004	1.000	-.030-	-.052-	-.004-	.219	-.026-	-.111-	-.062-	-.084-	.006
E5	-.080-	.480	.465	-.030-	1.000	.635	-.125-	-.122-	.551	.459	.424	.484	.451
E6	-.022-	.658	.668	-.052-	.635	1.000	-.069-	.011	.726	.737	.335	.689	.640
E7	.261	-.137-	.079	-.004-	-.125-	-.069-	1.000	.177	-.082-	.052	.138	.063	-.119-
E8	.119	-.052-	.080	.219	-.122-	.011	.177	1.000	.000	.015	-.017-	-.021-	-.028-
E9	-.065-	.589	.647	-.026-	.551	.726	-.082-	.000	1.000	.693	.299	.708	.673
E10	-.025-	.636	.619	-.111-	.459	.737	.052	.015	.693	1.000	.329	.736	.702
E11	.104	.221	.298	-.062-	.424	.335	.138	-.017-	.299	.329	1.000	.336	.226
E12	-.024-	.649	.643	-.084-	.484	.689	.063	-.021-	.708	.736	.336	1.000	.602
E13	-.041-	.605	.582	.006	.451	.640	-.119-	-.028-	.673	.702	.226	.602	1.000

a. Determinant = .002

Communalities	
	Initial
E1	1.000
E2	1.000
E3	1.000
E4	1.000
E5	1.000
E6	1.000
E7	1.000
E8	1.000
E9	1.000
E10	1.000
E11	1.000
E12	1.000
E13	1.000

Extraction Method:
Principal Component
Analysis.

Rotated Component Matrix ^a			
	Component		
	1	2	3
E6	.879		
E9	.855		
E10	.853		
E12	.841	.104	
E3	.814	.106	.113
E2	.806	-.134	
E13	.800	-.109	
E5	.682		-.205
E11	.419	.410	-.256
E7		.782	.111
E1		.696	
E4		-.155	.763
E8		.298	.739

Extraction Method: Principal
Component Analysis.
Rotation Method: Varimax with Kaiser
Normalization.
a. Rotation converged in 5 iterations.

Total Variance Explained

Component	Initial Eigenvalues			Rotation Sums of Squared Loadings		
	Total	% of Variance	Cumulative %	Total	% of Variance	Cumulative %
1	5.554	42.720	42.720	5.539	42.609	42.609
2	1.489	11.456	54.176	1.445	11.115	53.723
3	1.209	9.301	63.476	1.268	9.753	63.476
4	.917	7.053	70.529			
5	.780	5.999	76.528			
6	.705	5.422	81.950			
7	.505	3.888	85.838			
8	.479	3.684	89.522			
9	.359	2.763	92.286			
10	.330	2.536	94.821			
11	.269	2.072	96.894			
12	.215	1.658	98.551			
13	.188	1.449	100.000			

Extraction Method: Principal Component Analysis.

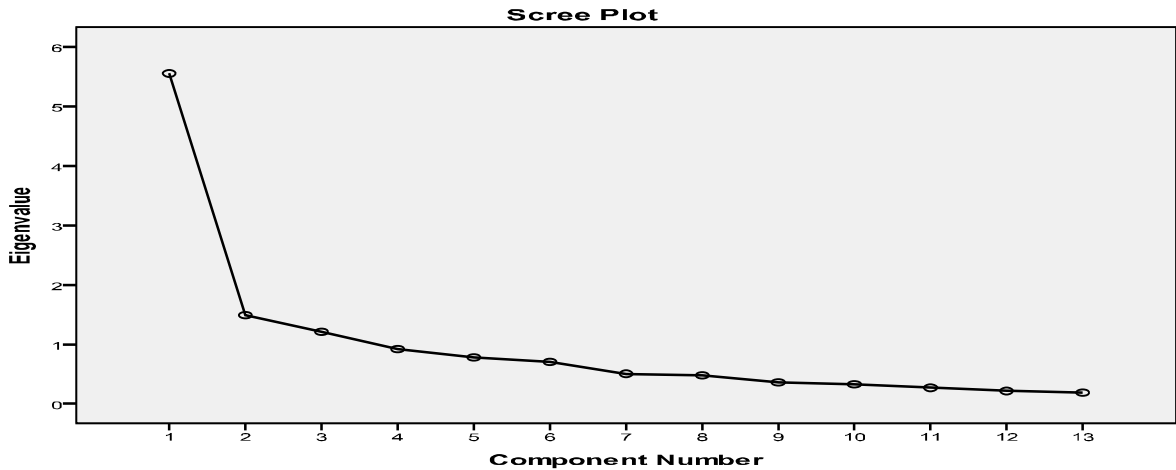
Component Transformation Matrix

Component	1	2	3
1	.998	.014	-.056
2	.009	.916	.402
3	.057	-.402	.914

Extraction Method: Principal Component Analysis.

Rotation Method: Varimax with Kaiser

Normalization.



Correlation Matrix^a

--

a. Determinant = .036

KMO and Bartlett's Test

Kaiser-Meyer-Olkin Measure of Sampling Adequacy.	.848
Bartlett's Test of Sphericity	Approx. Chi-Square 473.641
	df 28
	Sig. .000

Rotated Component Matrix^a

	Component	
	1	2
L8	.846	.179
L4	.830	.152
L7	.812	
L6	.808	
L5	.780	.306
L3	.619	-.130
L2	-.180	.757
L1	.259	.671

Component Matrix^a

	Component	
	1	2
L8	.863	
L4	.843	
L5	.816	.190
L7	.794	-.178
L6	.794	-.158
L3	.594	-.217
L2		.775
L1	.353	.626

Communalities

	Initial	Extraction
L1	1.000	.517
L2	1.000	.606
L3	1.000	.400
L4	1.000	.711
L5	1.000	.702
L6	1.000	.655
L7	1.000	.663
L8	1.000	.748

Correlation Matrix^a

Correlation	L1	L2	L3	L4	L5	L6	L7	L8
L1	1.000	.077	.043	.230	.296	.103	.183	.380
L2	.077	1.000	-.037-	-.006-	.068	-.096-	-.147-	-.072-
L3	.043	-.037-	1.000	.478	.317	.368	.400	.476
L4	.230	-.006-	.478	1.000	.674	.589	.579	.661
L5	.296	.068	.317	.674	1.000	.650	.539	.621
L6	.103	-.096-	.368	.589	.650	1.000	.598	.592
L7	.183	-.147-	.400	.579	.539	.598	1.000	.648
L8	.380	-.072-	.476	.661	.621	.592	.648	1.000

a. Determinant = .036

Total Variance Explained

Component	Initial Eigenvalues			Extraction Sums of Squared Loadings	
	Total	% of Variance	Cumulative %	Total	% of Variance
	1	3.863	48.293	48.293	3.863
2	1.138	14.220	62.512	1.138	14.220
3	.917	11.463	73.975		
4	.718	8.970	82.945		
5	.443	5.536	88.482		
6	.369	4.617	93.098		
7	.285	3.564	96.663		
8	.267	3.337	100.000		

Extraction Method: Principal Component Analysis.

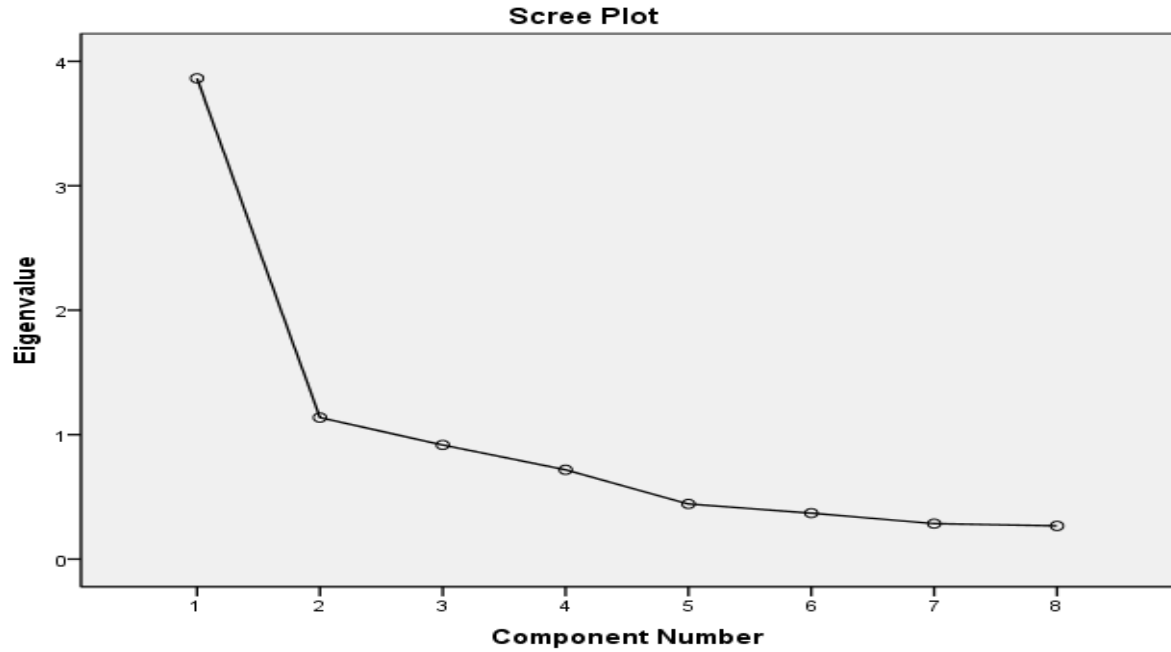
Total Variance Explained

Component	Extraction Sums of Squared Loadings	Rotation Sums of Squared Loadings		
		Total	% of Variance	Cumulative %
		Cumulative %		
1	48.293	3.807	47.589	47.589
2	62.512	1.194	14.924	62.512
3				
4				
5				
6				
7				
8				

Extraction Method: Principal Component Analysis.

Component Transformation Matrix

Component	1	2
1	.990	.144
2	-.144	.990



Reliability

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.921	19

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.809	13

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.786	8

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.864	40

الفئة العمرية

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid أقل تماماً من 25 سنة	2	1.4	1.4	1.4
من 25 - 34 سنة	31	21.1	21.1	22.4
من 35 - 44 سنة	41	27.9	27.9	50.3
من 45 إلى 54 سنة	58	39.5	39.5	89.8
أكبر تماماً من 54 سنة	15	10.2	10.2	100.0
Total	147	100.0	100.0	

نوع الإجازة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid الاقتصاد	57	38.8	38.8	38.8
الحقوق	24	16.3	16.3	55.1
غير ذلك	66	44.9	44.9	100.0
Total	147	100.0	100.0	

المؤهل العلمي

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid إجازة جامعية	129	87.8	87.8	87.8
دبلوم	13	8.8	8.8	96.6
ماجستير	5	3.4	3.4	100.0
Total	147	100.0	100.0	

القدم الوظيفي

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid أقل تماماً من 5 سنوات	16	10.9	10.9	10.9
من 5-10 سنوات	20	13.6	13.6	24.5
من 11-15 سنة	32	21.8	21.8	46.3
من 16-20 سنة	21	14.3	14.3	60.5
من 21-25 سنة	14	9.5	9.5	70.1
أكثر تماماً من 25 سنة	44	29.9	29.9	100.0
Total	147	100.0	100.0	

العمل الحالي

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid مدير عام - مدير مديرية	1	.7	.7	.7
معاون مدير	6	4.1	4.1	4.8
مدير فرع	9	6.1	6.1	10.9
معاون مدير فرع	10	6.8	6.8	17.7
رئيس دائرة	16	10.9	10.9	28.6
رئيس قسم	18	12.2	12.2	40.8
رئيس شعبة	37	25.2	25.2	66.0
غير ذلك	50	34.0	34.0	100.0
Total	147	100.0	100.0	

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.735 ^a	.541	.531	.787

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	104.199	3	34.733	56.143	.000 ^a
	Residual	88.467	143	.619		
	Total	192.667	146			

a. Predictors: (Constant),

b. Dependent Variable: dependent

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	3.048	.065		46.978	.000
	1	-.842	.065	-.733	-12.940	.000
	2	-.002	.065	-.002	-.030	.976
	3	.065	.065	.056	.995	.321

a. Dependent Variable: dependent

Variables Entered/Removed^b

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	1 2 3		. Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: dependent

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.695 ^a	.483	.473	.834

a. Predictors: (Constant),

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	93.141	3	31.047	44.609	.000 ^a
	Residual	99.526	143	.696		
	Total	192.667	146			

a. Predictors: (Constant), 1الأول الاقتصادي العامل, 2الثاني الاقتصادي العامل, 3الثالث الاقتصادي العامل

b. Dependent Variable: dependent

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	3.048	.069		44.291	.000
	1	-.785-	.069	-.683-	-11.368-	.000
	2	-.023-	.069	-.020-	-.337-	.737
	3	-.146-	.069	-.127-	-2.119-	.036

a. Dependent Variable: dependent

Variables Entered/Removed^b

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	^a 1		. Enter
2	2		

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: dependent

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.670 ^a	.448	.441	.859

a. Predictors: (Constant), 2, 1

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	86.407	2	43.204	58.548	.000 ^a
	Residual	106.259	144	.738		
	Total	192.667	146			

a. Predictors: (Constant), 2, 1

b. Dependent Variable: dependent

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
		1	(Constant)	3.048		
	1	-.769	.071	-.669	-10.818	.000
	2	.020	.071	.017	.277	.782

a. Dependent Variable: dependent

Variables Entered/Removed^b

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	1 2 3		Enter
—	1 2 3		
	1 2		

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: dependent

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.752 ^a	.565	.540	.779

a. Predictors: (Constant), 1,2,3,1,2,3,1,2

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	108.823	8	13.603	22.389	.000 ^a
	Residual	83.844	138	.608		
	Total	192.667	146			

a. Predictors: (Constant), 1.2.3,1.2.3,1.2

b. Dependent Variable: dependent

جدول المصطلحات الخاصة بالمبحث الثالث /الفصل الأول

Financial instruments	الأدوات المالية
Interest rate and discount rate	الفائدة و سعر الخصم
Loans and Advances	القروض والتسليفات
Deposits	الودائع
Investments	الاستثمارات
Bank acceptances	القبولات المصرفية
Confidence in the bank	الثقة في المصرف
Banking and credit risks	المخاطر المصرفية والائتمانية
Deflation and Depression	الانكماش والكساد
Inflation	التضخم
Costs	التكاليف
Technology and automation of work	التكنولوجيا وأتمتة العمل
ICT and accuracy of the information	تقنية الاتصالات ودقة المعلومات
The size of the bank	حجم المصرف
Competition	المنافسة
Cash	السيولة النقدية
Own funds (capital)	الأموال الخاصة (رأس المال)
Geographic location of the bank	الموقع الجغرافي للمصرف
Staff banking	الكادر المصرفي
Central Bank and banking legislation	المصرف المركزي والتشريعات المصرفية
The political situation	الوضع السياسي
Contribute to the development plans	المساهمة في خطط التنمية
Economic policy	السياسة الاقتصادية
Globalization	العولمة
Advertising	الدعاية والإعلان
Banking awareness among customers	الوعي المصرفي لدى العملاء
Banking secrecy	السرية المصرفية
Foreign Currency Trading	تجارة العملات الأجنبية
Age of the bank	عمر المصرف
Operational risks	مخاطر التشغيل
Religious laws	التشريعات الدينية

Declaration

I hereby certify that this work has not been accepted for any degree or it is not submitted to any other degree.

Candidate

Yasser Shaban Al-Hussein

Testimony

We witness that the described work in this treatise is the result of scientific search conducted by the candidate Yasser Shaban Al-Hussein under the supervision of Dr. Hasan Kalander Associate Professor at department of Statistics and Information Systems, Faculty of Economics, Aleppo University, and Dr. Hasan Hazzori Associate Professor at department of Financial Sciences and Banking, Faculty of Economics, Aleppo University. Any other references mentioned in this work are documented in the text of the treatise .

Candidate
Yasser Shaban Al-Hussein

Assistant supervision
Dr. Hasan Hazzori

Main supervision
Dr. Hasan Kalander

Abstract

Witnessed the banking market in recent major changes at the global level, especially after the entry of e-services, and not only the work of any bank on traditional services and specialization in the field without the other, giving rise to the banks overall are all the work assigned to any bank of any kind and specialization, all this development is due to economic conditions and the globalization of the economy and intense competition.

Have been influenced by commercial banks to these changes more than others from other banks, which summoned the management of these banks to adopt policies, new banking such as relying on Altaatknulogia and modern technology and staff banking qualification and provide new services at low costs and Asagtab the largest possible number of customers by doing a number of informative seminars and marketing services through advertising, and increase the size of the bank and open new branches in proportion to the geographical areas, and work to meet the requirements of customers, all with the aim to increase the volume of deposits and liquidity and strengthen capital, to increase efficiency, banking and contribute to the economic development plans and advancing the national economy forward.

Based on this, and in order to give a true picture of the reality of the Commercial Bank of Syria in question and the impact of the efficiency of his work, it was incumbent on the researcher to discuss a multitude of variables of an administrative, economic, legal, social, and the impact of these variables in the efficiency of banking and of financial strength of the bank and durability that center, and the extent of its ability to provide liquidity in a timely manner by following the appropriate statistical techniques, and specifically determine if there was clear evidence that activating or inhibiting the work of part or all of these variables has a direct impact on the efficiency of the Commercial Bank of Syria and its financial position or not?

The research examines the possibility of reducing the number of the many variables in a small number of factors by following the methods of a multivariate statistical analysis, a method of factor analysis, and then tolerate the style of multiple regression on the results obtained from the factor analysis, where he works to reduce the number of variables and integrated into the factors to reach the end of the day to know the most important factors and variables, and to activate the positive and discourage the negative.

To achieve the objectives of the research has included three chapters are:

Chapter I, which came under the title of the foundations and theoretical concepts for the banks and guarantee detective following : The first part, what the banks and types: they ensure in turn the concept of banks and their importance and types of the second part, the Commercial Bank of Syria: they ensure the emergence of the Commercial Bank of Syria and its internal organization and the evolution of his activities (2004 - 2008), but for the Study of the third: the guarantee of efficiency in general and the efficiency of bank a special study of variables affecting the efficiency of the Commercial Bank of Syria in some detail.

Chapter II, which came under the title of the theoretical foundations of the method of factor analysis and included Mbgesan are: The first part, the nature and types of factor analysis: the guarantee, in turn, the concept of banks and the types and terms related to the second part, the mechanism and areas of use of factor analysis, objectives and modalities: the guarantee mechanism and the scientific method to analyze global and areas of use, objectives, assumptions and conditions of application and the criteria used him and modalities of sports.

Chapter III, which came under the title of the field study and hypothesis testing has included the following elements: The methodology used in the research community and the research sample and research tool, and finally statistical analysis included factor analysis and regression analysis, as well as to test hypotheses and answer its questions.

The research found a range of results including:

1) there is no difference in views about the efficiency of the Commercial Bank of Syria and of its ability to provide liquidity as the demographic characteristics of the sample due to the presence of a large number of graduates of colleges that have nothing to do banking business, in addition to the absence of any margin of freedom to the branch managers to take any decision in the interest of branches that they manage.

2) the loss of a large segment of the dealers as a result of the concentration of branches in close proximity to each other as well as the occurrence of risk management in non-performing loans due to the study of banking management of the financial situation of the borrower properly.

3) the risk of low purchasing power of money, and the weakness of import and export operations.

4) the inadequacy of laws and regulations imposed by the Central Bank and the lack of clarity in the laws governing the monetary policy objectives.

Keywords:

Efficiency - Solvency - Professionals - Factor - Factor analysis - Multivariate analysis – Eigenvalue.

University of Aleppo
Faculty of Economics
Department of Statistics and Information Systems



Factors Affecting The Efficiency of the Commercial Banks
(A Field Study: Syrian Commercial Bank)

Thesis Submitted for Master Degree in Statistics

Submitted by
Yasser Shaban Al-Hussein

Supervised by

Dr. Hasan Hazzori

Associated in Dep. Financial Sciences and Banking
Faculty of Economics
University of Aleppo

Dr. Hasan Kalander

Associated in Dep. Statistics and Information Systems
Faculty of Economics
University of Aleppo

Submitted in fulfillment of the requirements for
the degree of Master in Statistics

2011

University of Aleppo
Faculty of Economics
Department of Statistics and Information Systems



Factors Affecting The Efficiency of the Commercial Banks
(A Field Study: Syrian Commercial Bank)

Thesis Submitted for Master Degree in Statistics

Submitted by
Yasser Shaban Al-Hussein

2011

University of Aleppo
Faculty of Economics
Department of Statistics and Information Systems



Factors Affecting The Efficiency of the Commercial Banks
(A Field Study: Syrian Commercial Bank)

Thesis Submitted for Master Degree in Statistics

Submitted by
Yasser Shaban Al-Hussein

2011